المبادرة المصرية
للحقوق الشخصية

# موتٌ مُعلَنٌ

## تقرير تحليلي عن وقائع القتل والتهجير القسري بحق أقباط العريش

# موتٌ مُعلَنٌ

## تقرير تحليلي

## عن وقائع القتل والتهجير القسري بحق أقباط العريش

عنوان التقرير مستوحى من رواية الأديب الكولومبي جابريل جارثيا ماركيز "سرد وقائع قتل معلن"

"Chronicle of a Death Foretold"

الغلاف تصوير: روجية أنيس

تصميم: محمد جابر

**المبادرة المصرية للحقوق الشخصية**

14 شارع السراي الكبرى (فؤاد سراج الدين) -جاردن ستي، القاهرة.

تليفون و فاكس: 27960158 / 27960197 (202)+

www.eipr.org - eipr@eipr.org

جميع حقوق الطبع والنشر لهذه المطبوعة محفوظة

بموجب رخصة المشاع الإبداعي،

النسبة-بذات الرخصة، الإصدارة 4.0

http://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0

نستخدم الخط الأميري الحر amirifont.org

كتب هذا التقرير التحليلي إسحق إبراهيم الباحث ومسئول ملف حرية الدين والمعتقد وشريف محي الدين الباحث بوحدة العدالة الجنائية بالمبادرة المصرية للحقوق الشخصية.
وساهم أحمد محروس مسئول الرصد والتوثيق في إنجاز الملحقات المرفقة بالتقرير والحصول على شهادات الضحايا وشهود العيان.
وقام عمرو عبد الرحمن مدير وحدة الحريات المدنية بتحرير التقرير. وقام أحمد الشبيني بالمراجعة اللغوية.

# مقدمة:

«سردُ وقائع موتٍ مُعلَنٍ» هو عنوان رواية للكاتب الكولومبي جابرييل جارثيا ماركيز، المعروف بأسلوبه المنتمي إلى عالم الواقعية السحرية. وتحكي الرواية عن أخوين اضطرا إلى الإقدام على جريمة قتل بدافع الشرف. ولم يألُ الأخوان جهدًا في نشر الخبر بين جميع سكان القرية حول نيتهم قتلَ ضحيتهم طوال أربعة وعشرين ساعة كاملة، على أمل أن يحذر أحدهم الرجل ويرفع عن كاهلهم عبء الجريمة. إلا أن أحدًا لم يبلغ الرجل، إما استهانةً بنية الأخوين وإما خوفًا منهما أو نتيجة الإحساس بأن الأمر لا يعنيهم ببساطة. وكانت النتيجة الحتمية المعلومة سلفًا للجميع هي ظفر الأخوين بالضحية المسكين في بيته وعلى رؤوس الأشهاد.

وفي شهر فبراير الماضي شهدت مصر وقائع موت معلن، كان القتلة والضحايا فيها من لحم ودم ولم ينتموا إلى واقع سحريٍّ ما. لم يألُ القتلة في حالتنا جهدًا في الإعلان الصريح عن نيتهم ليس فقط على مدى يوم واحد ولكن على مدى شهور وسنوات. ولم يكترث الجميع لهذا الإعلان إما استهانةً وإما خوفًا أو فشلًا، أو عن قناعةٍ بأن الأمر لا يعنيهم. والنتيجة الحتمية في الواقع، كما في الرواية، كانت تنفيذ القتلة تهديداتهم في وضح النهار وعلى رؤوس الأشهاد.

يُوثّق هذا التقرير الوقائع المعلنة لاستهداف أقباط محافظة شمال سيناء بأشكال مختلفة من الترهيب بدءًا من منع ممارسة الشعائر الدينية وحرق الكنائس والاعتداء على الممتلكات والخطف مقابل الفدية ووصولًا إلى التهجير القسري والقتل على الهوية على مدار السنوات الست الماضية وحتى الأسابيع الأخيرة من شهر فبراير 2017. ويحاول أن يضع الحدث الأخير في سياقه الأوسع المتسم بتنامي العنف الطائفي بأشكاله المختلفة، وتنامي نفوذ الجماعات الإسلامية المتطرفة المسلحة في شمال سيناء، والفشل الرسمي في توفير الحماية اللازمة المقرَّة دستوريًّا وقانونيًّا ودوليًّا للأقباط الذين يواجهون هذا التهديد المباشر على الرغم من توفر سبل تلك الحماية في مكنة أجهزة الدولة.

ويخلص توثيق تلك الوقائع إلى ثلاثة استنتاجات رئيسية:

* أن ما حدث في فبراير الماضي لا يمكن وصفه سواء بالمعايير القانونية والدستورية المصرية، أو بالمعايير الدولية التي قبلت بها الدولة ورفعتها إلى مرتبة النصوص القانونية الملزمة، إلا كتهجير قسري مارسته جماعات مسلحة أو شبه مسلحة ضد جماعة متجانسة دينيًّا بهدف إجلائها من موطنها. ولا يمكن التهوين من شأنه واعتباره مجرد مغادرة طوعية أو حالة نزوح جماعي هربًا من نزاع مسلح.

* أن ممارسة التهجير القسري ليست حدثًا استثنائيًّا في سياق مناخ التوتر الطائفي السائد في مصر بقدر ما كانت ممارسة شائعة تسامحت معها، بل وتواطأت معها، أجهزة الدولة الأمنية والمحلية، في الكثير من الأحيان عبر إقراراها أو إشرافها على جلسات الصلح العرفية التي كانت تعقد لتسوية أغلبية النزاعات الطائفية، التي كانت ممارسة التهجير مكوِّنًا رئيسيًّا من مقرراتها.

* أن تعامل الأجهزة الأمنية والمحلية مع تلك الأزمة قد فشل في الوفاء بالتزاماتها الدستورية والقانونية والدولية بحماية الحقوق الأساسية للمواطنين المصريين في تلك المنطقة وعلى رأسها الحق في الحياة والحق في الملكية وعدم التهجير القسري، مع الأخذ في الاعتبار المدى الزمني الطويل الذي تطورت عبره الأحداث والذي كان من المفترض أن يسمح بالتنبؤ والتخطيط الفعال للتدخل بهدف توفير الحماية، ومع الأخذ كذلك في الاعتبار حقيقة الانتشار الأمني والعسكري الكثيف في المنطقة.

اعتمد التقرير في توثيقه على عدد من الزيارات الميدانية التي قام بها باحثو المبادرة المصرية إلى مدينة الإسماعيلية وتمكنوا على إثرها من جمع مجموعة كبيرة ومتنوعة من شهادات المهجرين وذويهم وبعض المسئولين الدينيين والتنفيذيين. كما اعتمد كذلك على البحث التاريخي الكمي والكيفي في وقائع العنف الطائفي، الذي قامت به المبادرة المصرية للحقوق الشخصية على مدار الأعوام الستة الماضية ونشرت مخرجاته في عدد من تقاريرها ودراساتها.

وينقسم التقرير إلى خمسة أجزاء رئيسية بخلاف التوصيات والملاحق. يتناول الجزء الأول خلفية تاريخية عن تطور أحداث العنف الطائفي في مصر منذ الخامس والعشرين من يناير 2011 ورصدًا لأنماطها الرئيسية، مع التركيز على دور جلسات الصلح العرفية وما يرتبط بها من ممارسة التهجير كآلية غير قانونية لتسوية تلك النزاعات. ويتناول الجزء الثاني الواقع الأمني والسياسي والاجتماعي في شمال سيناء، التي كانت مسرحًا للعديد من التطورات الأمنية خلال نفس الفترة على خلفية الموجهات بين الدولة وعدد من الفصائل المسلحة، وانعكاسات هذا الوضع الأمني على حياة أقباط المنطقة. أما الجزء الثالث فيشمل قراءة في أحداث القتل والتهجير القسري التي جرت وقائعها في فبراير الماضي. ويستعرض الجزء الرابع مواقف الفاعلين الرسميين الأساسية من أجهزة أمنية ومحلية وتنفيذية أخرى. وأخيرًا، يقدم الجزء الخامس رصدًا لأهم الانتهاكات التي تعرض لها أقباط شمال سيناء خلال هذه الأزمة. ويختتم التقرير كما أسلفنا بعدد من التوصيات العاجلة بهدف تأمين الأسر القبطية المهجَّرة والحفاظ على ممتلكاتهم والعمل على عودتهم إلى ديارهم وضمان تعقب الجناة بما لا يخل بضمانات المحاكمة العادلة وغيرها من الحقوق الأساسية للمواطنين.

يشمل التقرير كذلك أربعة ملاحق: الأول يتناول بالشرح منهجية التقرير المستخدمة في جمع الشهادات وتوثيقها، الثاني يشمل ملخصًا بكافة حالات التهجير التي وثقها التقرير، الثالث يشمل نص الشهادات التي جمعها باحثو المبادرة من المهجرين وذويهم، والرابع يشمل استعراضًا عن نشأة الجماعات المسلحة في سيناء وتطور أهدافها وتكتيكاتها.

ويذكر أنه أثناء إعداد هذا التقرير تم قتل المواطن نبيل صابر السبت 6 مايو 2017، حيث غادر العريش مع أسرته إلى محافظة بورسعيد، وعاد بمفرده قبل عدة أيام من واقعة استهدافه، للاطمئنان على مسكنه بمنطقة عاطف السادات بحي الضاحية، وقام بفتح محل للحلاقة يمتلكه أسفل المنزل، فقام مسلحون بإطلاق الأعيرة النارية عليه.

نتوجه بهذا التقرير إلى كافة الجهات الرسمية التشريعية والتنفيذية وإلى كافة المنظمات المدنية سواء الحقوقية منها أو العاملة في حقل الإغاثة أو العمل الخيري وإلى العاملين في الحقل الإعلامي على اختلافهم، بهدف المساعدة في وضع هذه الأحداث في سياقها التاريخي ومن ثم المساهمة في التفكير في حلول فعالة لمواجهتها بشكل حاسم وضمان عدم تكرارها في المستقبل عبر استهداف جذورها الضاربة عمقًا في تربة من الطائفية والممارسات التمييزية والتهميش الاقتصادي والاجتماعي وغياب الحريات العامة.

# جدول المحتويات


**خلفية عامة عن الاعتداءات الطائفية ..... 8**

**خلفية عن السياق القانوني والاجتماعي في شمال سيناء وخصوصياته ..... 12**

الوضع القانوني الحاكم لشمال سيناء من قرارات حاكم عسكري وفرض حالة الطوارئ ..... 14

نظرة على الوجود الأمني في شمال سيناء بشكل عام ..... 15

الوجود المسيحي في شمال سيناء ..... 17

**أنماط استهداف أقباط شمال سيناء عقب ثورة 25 يناير 2011 ..... 20**

فترة حكم المجلس العسكري: الاعتداء على الكنائس ..... 20

تحت حكم جماعة الإخوان المسلمين: خطف وتهجير من رفح ..... 21

عقب عزل مرسي: تهجير لمسيحيي رفح والشيخ زويد ..... 21

2014: عام بلا استهداف ..... 23

2015 و2016: عودة حوادث القتل على فترات متباعدة ..... 23

2017: الرحيل أو القتل ..... 24

**دور أجهزة الدولة: فشل أمني ودعم اجتماعي ..... 28**

دور أجهزة الأمن: عدم توقع وغياب التدخل ..... 28

دور الأجهزة السياسية والاجتماعية: تسكين ودعم المهجرين... ورؤية غائبة للعودة ..... 29

**أحداث العريش من منظور حقوقي ..... 32**

أولاً: انتهاك الحق في الحياة... جرائم القتل العمد والخطف ..... 32

ثانياً: انتهاك الحق في حماية الملكية واختيار المسكن الملائم وعدم التهجير القسري ..... 33

ثالثًا: خطاب الكراهية الدينية ..... 34

**النتائـج ..... 36**

**التوصيات ..... 37**

**ملحقـات ..... 38**

ملحـق (1): منهجيـة التقريـر ..... 38

ملحـق (2): حـوادث استهداف الأقباط فـي شـمال سيناء منذ 25 يناير 2011 ..... 39

ملحـق (3): نمـاذج مـن شـهادات المهجريـن ومسـئولين دينييـن للمبـادرة المصريـة ..... 48

(ملحق 4): تطور العنف المسلح في سيناء ..... 60

# خلفية عامة عن الاعتداءات الطائفية

لا يمكن قراءة الأحداث التي شهدتها مدينة العريش، بمعزل عن أحداث العنف الطائفي التي تشهدها مصر، وطريقة معالجة الأجهزة الرسمية والشعبية لها. فقد شهدت السنوات الأخيرة ارتفاع وتيرة الاعتداءات ضد المسيحيين في مناطق شتى. وبالرغم من تغير الحكومات والمسئولين عدة مرات منذ ثورة 25 يناير فإن طريقة تعاملهم مع هذا الملف كانت متشابهه، ولم تهتم كثيرًا بعلاج جذور العنف الطائفي وكذا الأزمات الناتجة عن انتهاكات حقوق المواطنين المسيحيين، ولجأت في الكثير من الأحيان إلى آليات غير قانونية لتقليل حدة التوترات الطائفية، أو إضفاء تحسينات صورية على البنية التشريعية المرتبطة بحقوق المواطنة.

تنوعت أنماط حوادث العنف الطائفي، لكن يمكن تقسيمها إلى عدة أنماط رئيسية:

* **استهداف المسيحيين بالقتل العمد بسبب معتقداتهم الدينية:** لا تجري الاعتداءات هنا على خلفية أزمات اجتماعية واقتصادية أو سياسية بين المتورطين في هذه الاعتداءات وبين الضحايا، فقط يتم الاستهداف بسبب الهوية الدينية. وقد شهدت مصر خلال الثمانينيات والتسعينيات اعتداءات طائفية قامت بها بعض الجماعات الإسلامية المسلحة تنتمي إلى هذا النمط من الاعتداءات، ثم تراجعت فيما بعد، خصوصًا بعد ما سُمِّي بالمراجعات الفكرية التي قامت بها الجماعة الإسلامية وتشديد القبضة الأمنية في صعيد مصر، حتى وقع حادث نجع حمادي بمحافظة قنا، مساء يوم 6 يناير 2010، عندما تم استهداف المصلين الخارجين لتوهم من صلاة قداس عيد الميلاد، وقتل ستة مسيحيين ومسلم كان برفقتهم وإصابة تسعة مسيحيين.[1] وفي مطلع 2011، شهدت الساعات الأولى له تفجير كنيسة القديسين بالإسكندرية ما أودى بحياة نحو أربعة وعشرين مسيحيًّا. وما زال مسار التحقيقات بشأن هذا الحادث غامضًا، فقد أعلن وزير الداخلية الأسبق حبيب العادلي عن مسئولية أحد التنظيمات الإسلامية الفلسطينية عن تفجير الكنيسة، إلا أن الوزارة قد امتنعت عن تقديم تحرياتها إلى النيابة المختصة وذلك بالرغم من صدور حكم قضائي عن محكمة القضاء الإداري يلزمها بتقديم هذه التحريات.[2] وفي 11 ديسمبر الماضي، تم تفجير الكنيسة البطرسية بالقاهرة، والذي راح ضحيته 28 مواطنًا مسيحيًّا، وأعلن رئيس الجمهورية عبد الفتاح السيسي اسم المتهم بتفجير نفسه داخل الكنيسة البطرسية، خلال مشاركته في الجنازة العسكرية لضحايا الحادث، واعترف تنظيم «ولاية سيناء»، الذي أعلن بيعته لتنظيم داعش، بمسئوليته عن قيام انتحاري ينتمي إليه بتفجير الكنيسة.[3]

---

1- نجع حمادي: شهود على الفتنة، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، يناير 2010.

https://www.eipr.org/publications/%D9%86%D8%AC%D8%B9-%D8%AD%D9%85%D8%A7%D8%AF%D9%8A-%D8%B4%D9%87%D9%88%D8%AF-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%AA%D9%86%D8%A9

2- المصري اليوم، القضاء الإداري يلزم "الداخلية" بتقديم تحرياتها في حادث كنيسة القديسين إلى النيابة العامة، 8 سبتمبر 2016.

http://www.almasryalyoum.com/news/details/1006515

3- اليوم السابع، داعش تتبنى تفجير الكنيسة البطرسية وتعترف: المُفجر ارتدى حزامًا ناسفًا، 13 ديسمبر 2016.

http://www.youm7.com/story/2016/12/13/%D8%AF%D8%A7%D8%B9%D8%B4-%D8%AA%D8%AA%D8%A8%D9%86%D9%89-%D8%AA%D9%81%D8%AC%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%86%D9%8A%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B7%D8%B1%D8%B3%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%AA%D8%B9%D8%AA%D8%B1%D9%81-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8F%D9%81%D8%AC%D8%B1-%D8%A7%D8%B1%D8%AA%D8%AF%D9%89-%D8%AD%D8%B2%D8%A7%D9%85%D8%A7-%D9%86%D8%A7%D8%B3%D9%81%D8%A7/3009455

* **نمط الصلاة الممنوعة:** يعد منع ممارسة الشعائر الدينية للأقباط واحدًا من الأسباب الرئيسية للاعتداءات الطائفية، إضافة إلى كونه انتهاكًا لواحد من الحقوق الأساسية المنصوص عليها دستوريًّا. وهذه الانتهاكات يتورط في ارتكابها قطاع واسع من المواطنين وأجهزة الدولة، وتجد لها سندًا قانونيًّا في الشروط التعجيزية التي يتطلب استيفاؤها عند بناء الكنائس والمباني الخدمية والدينية التابعة لها، والتي كانت منظمة بالخط الهمايوني الصادر في 1856 وما يعرف بشروط العزبي باشا في سنة 1934. وبالرغم من صدور قانون جديد لبناء الكنائس خلال العام 2016 فإنه جاء لشرعنة الوضع القانوني الذي يقيد بناء الكنائس ولم يخرج عن إطار الشروط السابقة الذكر.[4]

* **العلاقات العاطفية أو الجنسية بين مختلفي الديانة:** وهو ما يتسبب في كثير من أحداث العنف الطائفي، خصوصًا في ظل رسوخ نمط من الممارسات يتعامل مع المسيحيين كـ«قبيلة»، يصبح كل أفرادها مسئولين عن خطأ أي فرد منهم، حتى لو لم يَمتُّوا إليه بصلة قرابة، أو معرفة مسبقة بأطراف العلاقة. وبالتوازي مع ذلك يصبح جميع المسلمين مسئولين عن شرف الفتاة أو السيدة المسلمة، ومن ثَمَّ فكلهم مطالبون بالدفاع عنه. وفي هذا النوع من أحداث العنف، عادةً ما تبدأ الوقائع بعلاقات رضائية بين طرفين أحدهما مسلمة والآخر مسيحي، أو العكس، لكن سَرعان ما يتم تصوير الأمر كأنه اعتداء من أبناء دين على الدين الآخر.[5]

* **التعبير عن الرأي في مسائل دينية:** هنا نتحدث عن نوعين من الممارسات التي تؤدي إلى العنف الطائفي: النوع الأول يرتبط بما يعرف بقضايا «ازدراء الأديان» التي انتشرت خلال السنوات الأخيرة بصورة غير مسبوقة، وما يصاحبها من اعتداءات على ممتلكات أقباط.[6] أما النوع الثاني، فيتعلق ببعض المواطنين الذين قاموا طوعًا بتغيير ديانتهم، وترتب على ذلك مشاحنات واعتداءات ذات بعد طائفي.

* **المشاجرات الأهلية:** وهو نمط عادةً ما يبدأ بمشاجرة عادية أو نزاع على ملكية قطعة من الأرض، لكنها لأسباب عديدة تتحول إلى نزاع طائفي، حيث ينضم إلى كل طرف مؤيدون، ويترتب عليها اعتداءات وعقاب جماعي وغيرها من الممارسات المنتهكة للقانون.

* **العنف السياسي:** يتورط بعض اللاعبين السياسيين، خصوصًا خلال الاستحقاقات الانتخابية، في تفجير التوترات الطائفية بشكل مباشر أو تأجيجها والمساهمة في تحولها إلى نزاع طائفي. وتزايد هذا النمط بعد ثورة 25 يناير، حيث تصاعد دور الجماعات والأحزاب الإسلامية، وتورط بعضها في ممارسات تمييزية أسهمت في تعزيز الاستقطاب الديني على خلفية قضايا سياسية.

---

4- مغلق لدواعٍ أمنية .. التوترات والاعتداءات الطائفية بسبب بناء وترميم الكنائس، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، نوفمبر 2016.
https://www.eipr.org/publications/%D9%85%D8%BA%D9%84%D9%82-%D9%84%D8%AF%D9%88%D8%A7%D8%B9%D9%8D-%D8%A3%D9%85%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%88%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B9%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D8%A1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D8%A7%D8%A6%D9%81%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D8%B3%D8%A8%D8%A8--%D8%A8%D9%86%D8%A7%D8%A1-%D9%88%D8%AA%D8%B1%D9%85%D9%8A%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%86%D8%A7%D8%A6%D8%B3

5- العنف الطائفي في عامين... ماذا حدث؟ ومن أين نبدأ؟ دراسة تحليلية للفترة من يناير 2008 حتى يناير 2010، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، إبريل 2010.
https://www.eipr.org/publications/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%86%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D8%A7%D8%A6%D9%81%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%B9%D8%A7%D9%85%D9%8A%D9%86%D9%85%D8%A7%D8%B0%D8%A7-%D8%AD%D8%AF%D8%AB%D8%9F-%D9%88%D9%85%D9%86-%D8%A3%D9%8A%D9%86-%D9%86%D8%A8%D8%AF%D8%A3%D8%9F-%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%AA%D8%AD%D9%84%D9%8A%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%84%D9%81%D8%AA%D8%B1%D8%A9-%D9%85%D9%86-%D9%8A%D9%86%D8%A7%D9%8A%D8%B1-2008-%D8%AD%D8%AA%D9%89

6- حصار التفكير، قضايا ازدراء الأديان خلال عامين من الثورة، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، سبتمبر 2013.
https://www.eipr.org/publications/%D8%AD%D8%B5%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%81%D9%83%D9%8A%D8%B1-%D9%82%D8%B6%D8%A7%D9%8A%D8%A7-%D8%A7%D8%B2%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%EF%BB%B7%D8%AF%D9%8A%D8%A7%D9%86-%D8%AE%D9%84%D8%A7%D9%84-%D8%B9%D8%A7%D9%85%D9%8A%D9%86-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%88%D8%B1%D8%A9

* **استضعاف الأقباط:** وهو نمط يرتبط بكثير من الحوادث التي وقعت بعد 25 يناير 2011 لأسباب لها علاقة بضعف حضور الأجهزة الأمنية بشكل عام في الكثير من أنحاء الجمهورية، وعدم قيامها بشكل خاص بدورها في حماية أمن المواطنين الأقباط وممتلكاتهم، إذ انتشر في سياق تحولات ما بعد يناير 2011 ظاهرة خطف مواطنين أقباط وطلب مبالغ مالية للإفراج عنهم. وبالرغم من أنه لم يثبت فعليًّا أن الدوافع دينية أو أن القائمين بها منتمون تنظيميًّا إلى تيارات أو مجموعات إسلامية معروفة، فإن الثابت أن هناك حالة استضعاف للأقباط وتراخيًا من قِبَل الأجهزة الأمنية، تسهم في تكرار هذه الاعتداءات.7

يلاحظ أنه في معظم أحداث العنف الطائفي، لأيٍّ من الأسباب السابقة، يتم استهداف المصالح الاقتصادية للمسيحيين. وعلى الرغم من أن القانون المصري يعتبر حرق المنازل والممتلكات جناية تصل عقوبتها إلى السجن المؤبد، إلا أنه يمكننا القول إن حرق المنازل في خضم أحداث العنف الطائفي أصبح أمرًا معتادًا ومكررًا إلى درجة الروتينية، يقوم به المعتدون دون أدنى مبالاة بالقانون وأحكامه الرادعة.

ينتهي قسم معتبر من حالات الاعتداءات الطائفية، بخاصة في صعيد مصر، إلى ما يعرف بجلسات الصلح العرفي، وهو ما يعد مثار نقد وهجوم من قبل قطاعات واسعة من الأقباط باعتبارها طريقة للتحايل على القانون وإفلات المتهمين من المحاكمة القضائية، وترسيخ أشكال مختلفة للتمييز الديني.[8]

رصدت ووثقت المبادرة المصرية للحقوق الشخصية منذ قيام ثورة الخامس والعشرين من يناير وحتى أغسطس 2016، نحو أربعة وستين حادث اعتداء طائفي، تم التعامل مع تداعياتهم عن طريق جلسات الصلح العرفية، وهذا الرقم لا يمثل جميع حالات الاعتداءات والتوترات الطائفية التي شهدتها مصر خلال هذه الفترة، كما لا يمثل هذا العدد كل الحوادث التي شهدت جلسات صلح عرفي بالطبع، ولكنه يمثل عينة كاشفة بطبيعة الحال.

كان من أبرز نتائج هذه الجلسات ما يعرف بالتهجير كتسوية مؤقتة وظالمة للتوترات الطائفية. وإمعانًا في انتهاك القانون كانت قرارات التهجير لا تقتصر على الشخص المتورط في النزاع فقط، بل طالت تسويات التهجير تلك أُسرًا بكامل أفرادها، ولأسباب قد لا تشكل سببًا للتوتر بين مُتَّحدي الديانة مثلًا، حيث يطلب من المواطنين ترك منازلهم وممتلكاتهم ومغادرة القرية وأحيانًا المركز والمحافظة التي عاشوا فيها وأقاموا علاقاتهم الاجتماعية والاقتصادية مع أفرادها، ليبحثوا عن مكان جديد يقيمون فيه ومصادر أخرى للرزق. وفي بعض الحالات يتم تعيين لجنة لإدارة ممتلكات الأسر المهجرة والتصرف فيها بالبيع. يحدث هذا تحت سمع وبصر مسئولين حكوميين كانوا في بعض الأحيان رعاة لهذه الاتفاقات التي تشكل تهربًا للدولة من التزاماتها بحماية المواطنين من عمليات الإخلاء القسري المخالفة للقانون وتوفير الحماية القانونية لهم طبقًا للبند 16 من التعليق رقم 7 المفسِّر للمادة 11 (1) من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والمتعلق بحالات إخلاء المساكن بالإكراه.

---

7- الخطف وفرض الجزية على أقباط الصعيد، موقع مدى مصر الإلكتروني، إسحق إبراهيم، 10 مارس 2014.
http://www.madamasr.com/ar/2014/03/10/opinion/u/%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%B7%D9%81-%D9%88%D9%81%D8%B1%D8%B6-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D9%8A%D8%A9-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A3%D9%82%D8%A8%D8%A7%D8%B7-/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%B9%D9%8A%D8%AF

8- في عُرف مَن؟ دراسة عن دور الجلسات العرفية في النزاعات الطائفية ومسئولية الدولة، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، 11 يونيو 2015.
https://www.eipr.org/publications/%D9%81%D9%8A-%D8%B9%D9%8F%D8%B1%D9%81-%D9%85%D9%8E%D9%86%D8%9F-%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%B9%D9%86-%D8%AF%D9%88%D8%B1-%E2%80%8F%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%84%D8%B3%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D9%81%D9%8A%D8%A9%E2%80%AC-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B2%D8%A7%D8%B9%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D8%A7%D8%A6%D9%81%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D9%85%D8%B3%D8%A6%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9

يكفي أن نعرف، على سبيل المثال لا الحصر، أن اللجنة العرفية المشكلة لتسوية الاعتداءات الطائفية في قرية «شربات» بمركز العامرية بالإسكندرية في نهاية 2011، قد عقدت بمقر مباحث العامرية بحضور العقيد خالد شلبي رئيس وحدة البحث الجنائي بالإسكندرية والقس بقطر ناشد وأبسخرون سليمان وسبعة من ممثلي العائلات المسلمة بالقرية. وأعلن الجانب المسلم، وبمباركة القيادات الأمنية، عن تهجير ثماني أسر مسيحية من القرية بحجة «تهدئة الشارع المسلم المحتقن». كما أعلن ممثلو الجانب المسلم عن بيع ممتلكات الأسر المهجرة خلال ثلاثة أشهر، عن طريق لجنة من الجانب المسلم، وأن لا يعود المهجرون إلى القرية حتى لمصاحبة من يريد شراء ممتلكاتهم، وذلك قبل أن تضغط منظمات حقوقية وسياسية لعودة الأسر المهجرة. فعقدت والحال كذلك جلسة أخرى برعاية أعضاء في مجلس الشعب وقتها، وأقرت عودة أربع أسر بينما هجرت وبشكل نهائي ثلاث أسر. [9]

9- جرائم العامرية: عقاب جماعي للأقباط ورعاية رسمية للاعتداءات الطائفية، المبادرة المصرية، بيان صحفي، 12 فبراير 2012.
https://eipr.org/press/2012/02/%D8%AC%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%B9%D9%82%D8%A7%D8%A8-%D8%AC%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A-%D9%84%D9%84%D8%A3%D9%82%D8%A8%D8%A7%D8%B7-%D9%88%D8%B1%D8%B9%D8%A7%D9%8A%D8%A9-%D8%B1%D8%B3%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%A7%D8%B9%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D8%A1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D8%A7%D8%A6%D9%81%D9%8A%D8%A9

# خلفية عن السياق القانوني والاجتماعي في شمال سيناء وخصوصياته

طوال ما يزيد على 6 سنوات، ومنذ اندلاع ثورة يناير 2011، أصبحت شمال سيناء مسرحًا للعديد من الأحداث والتطورات الأمنية، والتي كان من أبرزها تصاعد موجة الاستهداف المسلح ضد أفراد ومقرات الجيش والشرطة عقب عزل الرئيس الأسبق محمد مرسي في 3 يوليو 2013.

وقد تبنت أغلب هذه العمليات جماعة أنصار بيت المقدس، التي أطلقت على نفسها مسمى (ولاية سيناء) بعد إعلانها البيعة لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) في نوفمبر 2014.

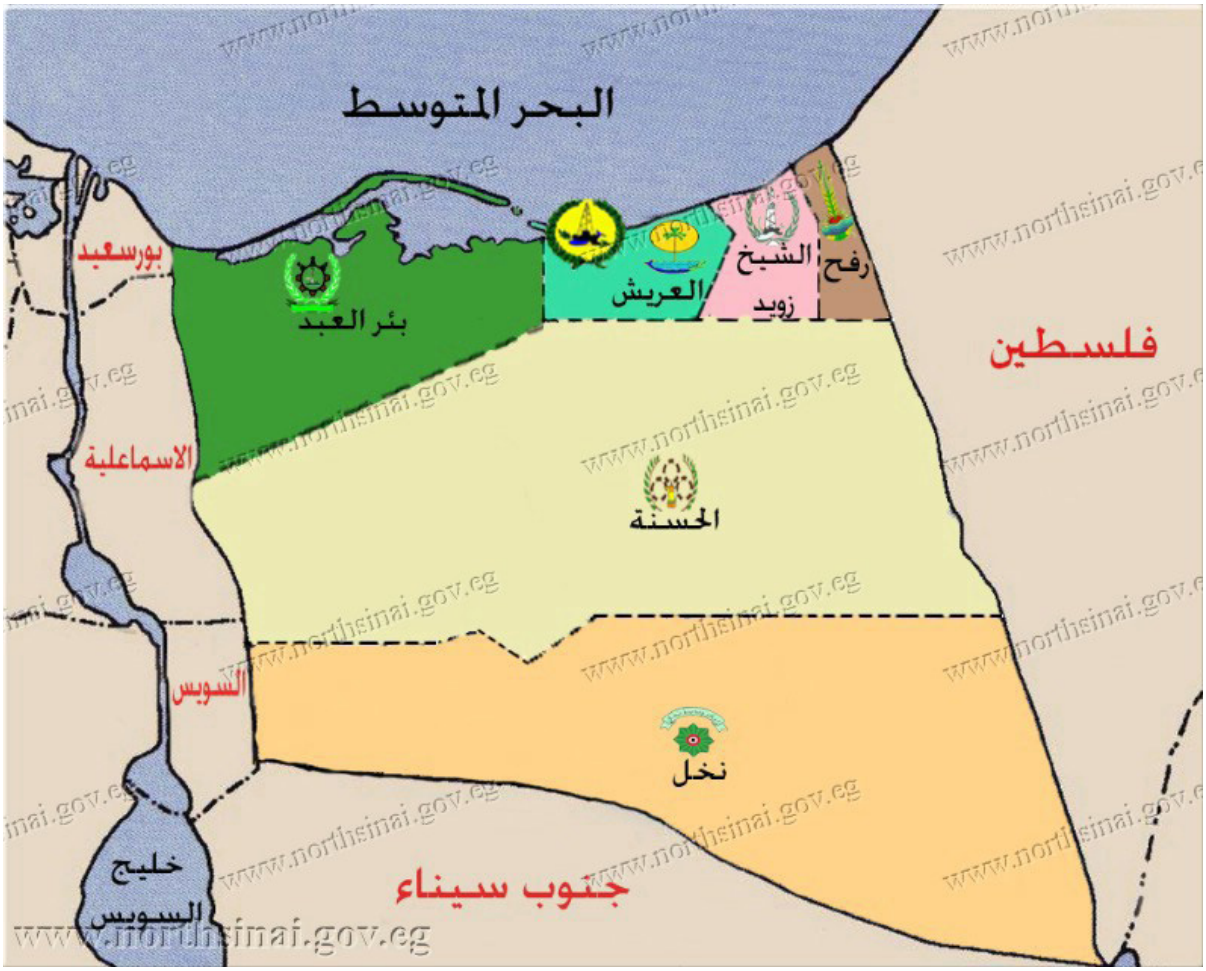


**خريطة لمراكز محافظة شمال سيناء**

ومن المهم الإشارة إلى أن أغلب هذه العمليات لم تكن منتشرة في عموم محافظة شمال سيناء، والتي تتكون من ستة مراكز إدارية (فإضافة إلى عاصمة المحافظة، مدينة العريش، هناك مركزا الشيخ زويد ورفح شرقها، وبئر العبد غربها، والحسنة، ونخل من الجنوب منها)، لكن على العكس كانت منحصرة بالأساس في نطاق مركزي رفح والشيخ زويد، وامتدت رويدًا رويدًا لتطال مدينة العريش بوتيرة ملحوظة في عام 2015. ثم توسعت أيضًا في الجنوب منها لتصل بعض العمليات إلى مركز الحسنة، وكذلك إلى جنوب بئر العبد خلال عام 2016.

كان الاستهداف المسلح ضد قوات الجيش والشرطة في شمال سيناء قد بدأ في 5 أغسطس 2012 وذلك مع وقوع الحادثة المعروفة إعلاميًّا باسم مجزرة رفح، والتي أدت إلى استشهاد 16 جنديًّا وضابطًا مصريًّا وإصابة سبعة آخرين،[10] وكان ذلك في الأسابيع الأولى لحكم الرئيس الأسبق محمد مرسي الذي قام حينها بإعلان حالة الحداد العام في جميع أنحاء الجمهورية لمدة ثلاثة أيام وذلك في أعقاب الهجوم (قرار جمهوري رقم 97 لسنة 2012).

كما قام مرسي حينها بحركة تغييرات غير مسبوقة شملت الإطاحة بالمشير محمد طنطاوي والفريق سامي عنان، وتعيين اللواء عبد الفتاح السيسي وزيرًا للدفاع وترقيته إلى رتبة فريق. وعلى إثر هذه العملية، وبناءً على التصريحات الرسمية لرئيس الجمهورية حينها محمد مرسي، أعلن أن «الأوامر صدرت بتحرك كل القوات للقبض على الجناة»، مؤكدًا على أنه «ستفرض القوات كامل السيطرة على هذه المناطق، سيناء آمنة وبسيطرة كاملة، وسوف يدفع هؤلاء ثمنًا غاليًا وكل من يتعاون معهم في هذا المكان أو غيره» [11] وذلك عقب اجتماع عقده مع قيادات القوات المسلحة ووزارة الداخلية والمخابرات العامة مؤكدًا على أنه تم الاتفاق بإصدار أوامر واضحة للسيطرة على سيناء وسيبدأ الرد في التصاعد من اليوم التالي.

وعليه، بدأت القوات المسلحة بالفعل بعملية عسكرية في سيناء 7 أغسطس 2012 تم إطلاق اسم عملية «نسر سيناء» عليها بهدف القضاء على «الجماعات الإجرامية والإرهابية»، وتحقيق «الأمن والاستقرار وفرض سيادة الدولة وإعلاء سيادة القانون في سيناء». وتم الإعلان عن كونها عملية مستمرة، وهو ما أكد عليه المتحدث العسكري العقيد أركان حرب أحمد محمد علي في مؤتمر صحفي بتاريخ 15 سبتمبر 2013، من أن التوسع في المداهمات العسكرية عقب يوليو 2013 هو مرحلة جديدة من العملية العسكرية التي بدأت في أغسطس 2012 ولم تنته حتى الآن.[12] وبالتالي فإن الحملة العسكرية التي بدأت منذ 7 أغسطس 2012 في سيناء لم تنته حتى هذه اللحظة الحالية، وإنما تمرُّ بمراحل ومسميات مختلفة.

وبحسب تصريح المتحدث العسكري الأسبق، فإن العمليات الموجهة ضد منفذي القانون تضاعفت عقب عزل الرئيس الأسبق محمد مرسي في 3 يوليو 2013 لتشهد حتى 15 سبتمبر 2013 سقوط عدد من القتلى في صفوف الجيش والشرطة يفوق إجمالي من سقطوا منذ بداية 2011. وهو ما تصاعد بعدها ليصبح خبر سقوط قتلى من تفجير أو قنص للمجندين والضباط من قبل المسلحين خبرًا شبه يوميٍّ. لكن لا يوجد أي إعلان رسمي عن إجمالي الضحايا سواء من جيش أو شرطة أو مدنيين طوال السنوات الماضية.

وقد توسعت دوائر الاستهداف المسلح، فبعد أن كانت تقتصر على استهداف أفراد ومقرات الأجهزة الأمنية من جيش ومخابرات وداخلية، طالت أيضًا القضاة والمستشارين في حادثتين في العريش. الحادثة الأولى كانت في 16 مايو 2015 عندما قام مسلحون بإطلاق النيران على سيارة تُقِلُّ 4 قضاة ووكيل نيابة وبصحبتهم السائق ما أسفر عن مصرع أربعة _ثلاثة قضاة والسائق_ وإصابة الآخرين. وكانت الحادثة الثانية في 24 نوفمبر 2015 مع استهداف الفندق الذي كان يقيم فيه القضاة المشرفون على الانتخابات البرلمانية في العريش، ما أسفر عن مصرع المستشار عمر محمد جاد واثنين آخرين من أفراد الشرطة، إضافة إلى إصابة 12 شخصًا من مدنيين وقوات الشرطة والجيش.[13]

10- 7 أغسطس 2012 "المصري اليوم" تنشر تفاصيل "مجزرة رفح": ملثمون يهاجمون الكمين بـ 4 سيارات... ومدفع الإفطار "إشارة التنفيذ"
http://today.almasryalyoum.com/article2.aspx?ArticleID=349153

11- مقطع فيديو على قناة ON Ent على موقع اليوتيوب بعنوان، كلمة الرئيس محمد مرسي حول أحداث رفح، 5 أغسطس 2012
https://www.youtube.com/watch?v=7k4-GQn036Q

12- على موقع اليوتيوب بعنوان "مؤتمر صحفي للمتحدث العسكري حول آخر التطورات في سيناء ON ENT مقطع فيديو على قناة
https://www.youtube.com/watch?v=unsxZvprRSY

13- بي بي سي، مقتل أربعة بينهم قاضيان في هجوم استهدف فندقًا بشمال سيناء، 24 نوفمبر 2015
http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2015/11/151123_egypt_explosion_sina

كما أعلن تنظيم (ولاية سيناء) أيضًا عن قتل عشرات من المدنيين في إصدارات وبيانات مختلفة منسوبة إليه، وذلك بزعم ما أسماه «عمالتهم للجيش المصري والجيش الصهيوني». وقد تزايدت وتيرة استهداف المدنيين خلال عامي 2015 و2016 من قبل التنظيم بهذه الدعوى.

## الوضع القانوني الحاكم لشمال سيناء من قرارات حاكم عسكري وفرض حالة الطوارئ:

عقب هجوم المسلحين على كمين كرم القواديس في 24 أكتوبر 2014، أصدر الرئيس عبد الفتاح السيسي قرارًا جمهوريًّا بفرض حالة الطوارئ وحظر التجوال في بعض مناطق شمال سيناء (شرقًا من تل رفح مارًّا بخط الحدود الدولية وحتى العوجة، وغربًا من غرب العريش وحتى جبل الحلال، وشمالًا من غرب العريش مارًّا بساحل البحر وحتى خط الحدود الدولية في رفح، وجنوبًا من جبل الحلال وحتى العوجة على خط الحدود الدولية)، ويبدأ هذا الحظر من الساعة الخامسة مساءً وحتى السابعة من صباح اليوم التالي. وذلك لمدة ثلاثة أشهر بدأت من 25 أكتوبر 2014. (قرار رئيس الجمهورية رقم 366 لسنة 2014). ومنذ هذا الحين، يتم إصدار قرار قبيل انتهاء الثلاثة أشهر المنصوص عليها بأيام، يقضي بتمديد حالة الطوارئ أو فرضها من جديد.

وقد نصت تلك القرارات في المادة الثالثة منها على الآتي «**تتولى القوات المسلحة وهيئة الشرطة اتخاذ ما يلزم لمواجهة أخطار الإرهاب وتمويله، وحفظ الأمن بالمنطقة وحماية الممتلكات العامة والخاصة وحفظ أرواح المواطنين**» إضافة إلى نصها في المادة الرابعة منها على الآتي «**يُعاقب بالسجن كل من يخالف الأوامر الصادرة من رئيس الجمهورية بالتطبيق لأحكام القانون رقم 162 لسنة 1958**».

وقد تم تعديل ساعات حظر التجوال بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 2232 لسنة 2015 الذي أصدره رئيس الوزراء السابق إبراهيم محلب، لتكون ساعات الحظر في المنطقة عمومًا من الساعة السابعة مساءً وحتى الساعة السادسة صباح اليوم التالي. بالإضافة إلى استثناء مدينة العريش ليكون الحظر فيها لمدة أربع ساعات فقط بدلًا من 11 ساعة، وذلك من الواحدة صباحًا وحتى الخامسة من صباح نفس اليوم.[14]

ويسري هذا التعديل في كل قرارات فرض أو تمديد الطوارئ اللاحقة. والتي كان آخرها قرار رئيس الجمهورية رقم 56 لسنة 2017 بمد حالة الطوارئ في تلك المنطقة منذ 30 يناير 2017.

وتتضمن ديباجة تلك القرارات أنها جاءت بعد أخذ رأي مجلس الوزراء، وذلك لما نصت عليه المادة 154 من الدستور في شأن صلاحيات رئيس الجمهورية من إعلان حالة الطوارئ:

«**يعلن رئيس الجمهورية_بعد أخذ رأى مجلس الوزراء_ حالة الطوارئ، على النحو الذى ينظمه القانون، ويجب عرض هذا الإعلان على مجلس النواب خلال الأيام السبعة التالية ليقرر ما يراه بشأنه.** وإذا حدث الإعلان في غير دور الانعقاد العادي، وجب دعوة المجلس للانعقاد فورًا للعرض عليه. وفى جميع الأحوال تجب موافقة أغلبية عدد أعضاء المجلس على إعلان حالة الطوارئ، ويكون إعلانها لمدة محددة لا تجاوز ثلاثة أشهر، ولا تمد إلا لمدة أخرى مماثلة، بعد موافقة ثلثي عدد أعضاء المجلس. واذا كان المجلس غير قائم، يعرض الأمر على مجلس الوزراء للموافقة، على أن يعرض على مجلس النواب الجديد في أول اجتماع له. ولا يجوز حل مجلس النواب أثناء سريان حالة الطوارئ». (مادة 154 من دستور مصر الجاري العمل به والمعدَّل وفقًا لاستفتاء 14 يناير 2014).

14- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 2232 لسنة 2015، الجريدة الرسمية، العدد 33 تابع (أ) 13 أغسطس 2015.

وقد صدرت خمسة قرارات خاصة بفرض الطوارئ في سيناء في غيبة البرلمان، الذي جرت الانتخابات الخاصة به وبدأت أولى دورات انعقاده في 10 يناير 2016 بعد توقف لأكثر من ثلاث سنوات. بينما شهدت القرارات التالية تأخرًا في نظرها من قبل البرلمان، كما حدث مع قرار رئيس الجمهورية رقم 187 لسنة 2016 والذي أعلن فيه الطوارئ في مناطق شمال سيناء منذ 29 إبريل 2016 ولم يوافق البرلمان عليها سوى بعد قرابة شهر في 24 مايو 2016. وذلك بعد موافقة 340 عضوًا، ورفض 6 أعضاء آخرين.

ومن الجدير بالذكر أيضًا في هذا الصدد اتجاه أغلب نواب شبه جزيرة سيناء _سواء محافظة شمال سيناء أو جنوب سيناء_ إلى التصويت برفض تجديد حالة الطوارئ بشكل شبه دائم على مناطق شمال سيناء، وذلك لتأكيدهم على أن حالة الطوارئ سبب أساسي في معاناة الأهالي، بالإضافة إلى عدم فاعلية الطوارئ كأداة ناجحة في مواجهة العنف والتطرف. فبحسب النائب غازي سعد، عضو مجلس النواب عن شمال سيناء، أن «استمرار حالة الطوارىء في سيناء يضر بأفراد الأمن قبل المواطن السيناوي، لأن الإرهابيين يستغلون حالة الطوارىء وما يترتب عليه من حظر التجوال في زرع وقلع المتفجرات، لنجد صباحاً أن هناك 20 جنديًّا قد استشهدوا».[15]

كما أفاد أيضًا النائب حسام الرفاعي، عضو البرلمان عن دائرة العريش بمحافظة شمال سيناء، أنه "لم يوافق على إعلان حالة الطوارئ ببعض المناطق بمحافظة شمال سيناء بالرغم من أن تقرير اللجنة العامة للبرلمان تضمن موافقته على إعلانها مع الاحتفاظ ببعض التحفظات".[16]

## نظرة على الوجود الأمني في شمال سيناء بشكل عام:

رغم مرور أكثر من أربعة أعوام على إعلان الحملة الرسمية على الجماعات المتطرفة في بعض مناطق شمال سيناء، لم يتم الإفصاح بشفافية للمواطنين عن أعداد القوات هناك، والنفقات الزائدة التي تتطلبها مثل هذه الحملات العسكرية. ولم يصدر سوى تصريح واحد في هذا الصدد عن رئيس الجمهورية عبد الفتاح السيسي خلال مكالمة هاتفية لإحدى القنوات الفضائية في 9 يناير 2017 إذ أعلن عن "**وجود 41 كتيبة من الجيش تضم 25 ألف مقاتل في سيناء، بالإضافة إلى الذخائر والإعاشات الخاصة بهم، وهذا جزء واحد من حجم الموارد التي تم حشدها لتلك المواجهة**".[17]

وتشارك قوات الجيش وفقًا للقرار بقانون رقم 136 لسنة 2014 والذي أصدره الرئيس عبد الفتاح السيسي جهاز الشرطة مسؤولية تأمين

15- اليوم السابع، بعد جلسة "ساخنة"... مجلس النواب يعتمد إعلان مد الطوارئ ببعض مناطق شمال سيناء... نواب أرض الفيروز يتحفظون على إجراءات الأمن... ويطالبون بتخفيض مدة حظر التجول... وأسامة شرشر: الضرورات تبيح المحظورات، 24 مايو 2016.

http://www.youm7.com/story/2016/5/24/%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D8%AC%D9%84%D8%B3%D8%A9-%D8%B3%D8%A7%D8%AE%D9%86%D8%A9-%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%88%D8%A7%D8%A8-%D9%8A%D8%B9%D8%AA%D9%85%D8%AF-%D8%A5%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%86-%D9%85%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D9%88%D8%A7%D8%B1%D8%A6-%D8%A8%D8%A8%D8%B9%D8%B6/2732092

16- اليوم السابع، نفس المرجع السابق.

17- موقع مصراوي، بالفيديو - المداخلة الكاملة للرئيس السيسي مع عمرو أديب، 9 يناير 2017.

http://w17/1/9/1011177/%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%8A%D8%AF%D9%8A%D9%88-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D8%A7%D8%AE%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%ww.masrawy.com/News/News-Videos/details/20D9%83%D8%A7%D9%85%D9%84%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%B3%D9%8A-%D9%85%D8%B9-%D8%B9%D9%85%D8%B1%D9%88-%D8%A3%D8%AF%D9%8A%D8%A8

المنشآت العامة والحيوية ليس في سيناء فحسب، بل في جميع أنحاء البلاد وفقًا لهذا القرار، وذلك لمدة عامين، جرى تمديدهما في 2016 إلى خمسة أعوام أخرى. وهو ما يلقي مزيدًا من المسؤولية بخصوص حفظ الأمن الداخلي على تلك الكتائب من الجيش التي تَحدَّث عنها السيسي في مكالمته الهاتفية.

يختلف هذا الوضع عن واقع الانتشار الأمني في المنطقة المعنية قبل اندلاع الثورة المصرية في 25 يناير 2011، إذ بحكم اتفاقية السلام المصرية - الإسرائيلية وملحقاتها، لم يكن مسموحًا لقوات الجيش المصري بالانتشار بهذا الشكل في تلك المناطق من سيناء،"فمن غير المسموح لمصر نشر قوات عسكرية، حيث تتركز في تلك المنطقة قوات شرطة، وقوات أمم متحدة فقط، على أن تكون الشرطة المدنية المصرية مسلحة بأسلحة خفيفة لأداء المهام العادية للشرطة داخل هذه المنطقة التي تعتبر أبرز مناطق الفراغ العسكري في سيناء، رغم أنها تضم أقل من ربع مساحة شبه الجزيرة بقليل، وكامل خط الحدود بين مصر وفلسطين المحتلة"[18]. وبحسب شهادات من أهالي مدينتي الشيخ زويد ورفح فإنهم لم يشاهدوا في حياتهم جندي جيش مصري في تلك المناطق قبل الثورة، لذلك نوهت عدَّة شهادات إلى استقبال دبابات ومدرعات الجيش بالترحاب من قِبَل جماعات كبيرة من المواطنين مع بدء انتشارها عقب أحداث الجمعة 28 يناير 2011 وما تلاها من انسحاب واسع لوحدات الشرطة المدنية.

واتسم الوضع قبل يناير 2011 بالوجود الأمني الطبيعي آنذاك، بقسم شرطة لكل مركز من المراكز الستة لمحافظة شمال سيناء، عدا مدينة العريش التي يتواجد بها أربعة أقسام شرطة يعمل منها حاليًّا ثلاثة فقط. (أقسام العريش أول، وثاني، وثالث. في حين لا يعمل قسم شرطة العريش رابع بحسب شهادات من الأهالي عقب حرقه ضمن أحداث الثورة) إضافة إلى تواجد كل من مديرية أمن شمال سيناء ومقر الكتيبة 101 حرس حدود فيها. وأيضًا معسكر قوات الأمن المركزي في منطقة الأحراش شمال رفح، ومكتب المخابرات الحربية في مدينة رفح.

ولم تسلم أيٌّ من تلك المقرات الأمنية تقريبًا من الهجمات من قِبَل المسلحين خلال الثلاثة أعوام الماضية. وكان من أعنف وأكبر هذه الهجمات ما شهدته مدينة العريش في 29 يناير 2015 من تفجيرات وهجمات متزامنة على مقر الكتيبة 101 والتي أصبحت مقر قيادة القوات المنتشرة في العريش والشيخ زويد ورفح، إضافة إلى العديد من نقاط الارتكاز والأكمنة الأمنية. وهي الهجمات التي خلَّفت ما يزيد على ثلاثين قتيلًا من صفوف قوات الجيش.

ورغم التحصين الكبير لمقر الكتيبة 101 والتي تقع بالقرب من مبنى المحافظة وغيرها من المباني الحكومية الرئيسية في وسط مدينة العريش، فإنه تم مضاعفة تلك التحصينات وفقًا لتصريحات بعض المصادر الأمنية للصحف. وذلك بالشروع في إنشاء سور جديد من ألواح أسمنتية قوسية (مقوسة) حول مقر الكتيبة، ليمتد إلى قرابة 1800 متر بطول واجهة الكتيبة "101" على الطريق الذي يربط بين ديوان محافظة شمال سيناء ومطار العريش، وتحديدًا بمواجهة مساكن حي الرائد العربي وضاحية السلام. وقدَّر المصدر "أن تكلفة التحصينات الجديدة ستة ملايين جنيه من الخزينة العسكرية، يجري إنفاقها رغم أنه أقيم سابقًا سور خرساني بارتفاع ثلاثة أمتار، ثم تم تعديله عقب الهجمات الأخيرة".[19]

18 المصري اليوم، سيناء "كامب ديفيد"... شبه جزيرة الفراغ، 19 أغسطس 2011. http://www.almasryalyoum.com/news/details/104247

19- جريدة الأخبار اللبنانية، مصر، الجيش يحصّن "الكتيبة 101" في سيناء وتخوُّفات من "عملية كبيرة"، 25 يونيو 2015. http://www.al-akhbar.com/node/236422

وبعد مرور عام وفي نفس ذكرى الهجمات المتزامنة الشديدة على مقر الكتيبة 101، لقي قائد الكتيبة 101 حرس حدود العقيد أحمد أحمد عبد النبي عطوة مصرعه مع انفجار عبوة ناسفة في المدرعة التي كانت تقله في العريش في 27 يناير 2016، والذي قتل على إثره أيضًا 3 مجندين آخرين، بينما أصيب 13 مجندًا آخرين بجراح.[20]

توضح هذه الأمثلة من الحوادث كيف أن التمركز الكبير لقوات الجيش في العريش عاصمة محافظة شمال سيناء قد تعرَّض لعدة هجمات كبيرة، خلال السنوات الماضية لم يسلم منها المجندون أو كبار القيادات العسكرية، مثل قائد الكتيبة 101 نفسه. وتبع ذلك إعلان التنظيم الذي يطلق على نفسه تنظيم ولاية سيناء، من تهديد للمسيحيين على نفس الوتيرة المتصاعدة من تزايد هجماته واتساعها لتتخطى نطاق الشيخ زويد ورفح وتصل إلى العريش وأيضًا إلى القاهرة بحسب إعلان ما يسمى بالدولة الإسلامية – مصر، من تبنيهم لتفجير الكنيسة البطرسية في العباسية.

## الوجود المسيحي في شمال سيناء

قبل ثورة الخامس والعشرين من يناير 2011، كان الوجود المسيحي في محافظة شمال سيناء متركزًا في مدينة العريش بصفة أساسية مع تواجد أقل بمدن رفح والشيخ زويد وبئر العبد. فقد هجرت كثير من الأسر القبطية محافظاتها الأم، للعيش في شمال سيناء في سبعينيات وبداية الثمانينيات من القرن العشرين، سواء كان ذلك للالتحاق بوظائف حكومية بالجهاز الإداري للدولة، أو للعمل بالمهن التجارية والحرفية الحرة. ومع ذلك، فهناك عدد محدود من العائلات المسيحية تعيش بمدينة العريش منذ بدايات القرن العشرين، ولم تتركها أثناء الاحتلال الإسرائيلي، فهناك أجيال ولدت وماتت بمدينة العريش ولم تعش خارجها مطلقًا.

لا يوجد إحصاء دقيق عن عدد المسيحيين في مدن شمال سيناء قبل ثورة 25 يناير 2011، لكن وفقًا لتقديرات مسئولين كنسيين، بلغ عدد الأسر القبطية نحو 450 أسرة بمدينة العريش، بخلاف نحو 20 أسرة بمدينة رفح، بينما بلغ عدد الأسر التي تعيش في الشيخ زويد 4 أسر، ونحو 40 أسرة بمركز بئر العبد، وأعداد محدودة من الموظفين بمركزي الحسنة ونخل.[21]

يوجد في محافظة شمال سيناء ست كنائس، هي كنيسة العائلة المقدسة في رفح، التي دُمرت أثناء ثورة 25 يناير 2011، وما زالت مهجورة، وكنيسة العذراء مريم بالضاحية، وكنيسة مار جرجس الواقعة في شارع 23 يوليو وسط المدينة، وهي أول الكنائس التي بنيت بالمدينة خلال عشرينيات القرن العشرين، وكنيسة مار مينا والبابا كيرلس بحي المساعيد بالعريش، وكنيسة العذراء وأبو سيفين بحي الصفا. كما توجد كنيسة الشهيد أبانوب بمركز بئر العبد، بينما لا توجد أية كنائس للطوائف المسيحية الأخرى. تاريخيًّا، كان يتولى مطران القدس للأقباط الأرثوذكس مسئولية كنائس شمال سيناء إلى عام 1996، حيث رسم البابا الراحل شنودة الثالث الأنبا مكاري أسقفًا على سيناء، وعقب وفاته في 2010، قسمت سيناء إلى إيبارشيتين، أحدهما جنوب سيناء، والثانية شمال سيناء التي يتولاها حاليًّا الأنبا قزمان، ويقيم بمقر المطرانية بكنيسة العذراء بالضاحية.

20- المصري اليوم، تشييع جنازة قائد الكتيبة "101 حرس حدود" بالخانكة (صور)، 28 يناير 2016

http://www.almasryalyoum.com/news/details/882609

21- عدة مكالمات تليفونية مع مسئولي إيبارشية شمال سيناء.

وكان لمسيحيي شمال سيناء مدفن واحد خصص في العام 2005 بمنطقة "لحفن" جنوب العريش، لكنه لا يستخدم منذ عدة سنوات لوجوده في منطقة غمرتها الكثبان الرملية، علاوة على الإجراءات الأمنية التي تصعب الوصول إليه. وخلال السنوات الأخيرة كان يدفن المسيحيون جثث موتاهم في المحافظات الأم أو محافظة السويس. وقد طالبت الكنيسة محافظ شمال سيناء بتوفير مكان جديد للدفن بناحية مركز بئر العبد.

ألقت الطبيعة القبلية والعشائرية لمحافظة شمال سيناء بظلالها على العلاقات بين أهل القبائل وبين كل من المسلمين القادمين من الوادي وبين المسيحيين. وبصفة عامة كانت العلاقات بين مسيحيي شمال سيناء ومسلميها طبيعية وهادئة ولا يغلب عليها نمط التوترات والعنف الطائفي المباشر الذي عادة ما يحدث كثيرًا في محافظات الصعيد. والمرجع الأساسي لذلك، كما أشارت العديد من الشهادات، هو إدراك الأقباط طبيعة المجتمع والقيم التي يعيشون في ظلها، والتي سمحت بدور محدود لهم، عادةً، تقوم قيادات القبائل برسمه. فمثلًا يسمح للأقباط بالعمل والحركة الضيقة بدون دور قيادي في المجتمع يمنحهم نفوذًا يماثل نفوذ القيادات القبلية.

في ظل هذا النمط الحاكم، كان أغلبية المواطنين الأقباط راضين بتحقيق أنفسهم اقتصاديًّا والترقي الوظيفي المحدود مع الاستبعاد السياسي. لكن هذا النمط أيضًا سمح بمساحة للتمييز الديني واضحة غلبت المعاملات اليومية للمواطنين، من بينها إلزام بعض السيدات بارتداء غطاء للرأس أو عدم قبول عمال مسيحيين أو وسم المسيحيين بأنهم كفار من قبل البعض أثناء سيرهم في الشوارع.

ونتيجة هذه الطبيعة القبلية، وبالتزامن مع ظروف التأزم الاقتصادي، أصبح قطاع من أهل البلد لديه مواقف عدائية أو مستفزة تجاه الفئات الأخرى التي ينظر إليها على أنها وافدة ـومن بينها الأقباط بالطبعـ لتقاسمها معهم الموارد الشحيحة أصلًا. في هذه البيئة، يظهر الأقباط بوصفهم الحلقة الأضعف في البناء الاجتماعي هناك، خصوصًا أن رابطة الاشتراك في الدين توفر نوعًا ما من الحماية للوافدين المسلمين. فلا يمكن بالتالي الفصل بين البعد الطائفي والبعد القبلي في شمال سيناء، فالأقباط هناك ليسوا من عائلات أو قبائل سيناوية تحميهم وتذود عنهم، كما يفتقدون الظهير الأيديولوجي البديل من الانتماء القبلي، وهو ما يتاح لنظرائهم من الوافدين المسلمين من وادي النيل الذين قد يحتمون بالجماعات الدينية المختلفة.

# أنماط استهداف أقباط شمال سيناء عقب ثورة 25 يناير 2011

عقب اندلاع ثورة الخامس والعشرين من يناير، شهدت العلاقة بين مسلمي شمال سيناء ومسيحييها عددًا من التغيرات. فقد أدى الظهور العلني لعدد من التنظيمات والجماعات الإسلامية المتطرفة على السطح، ومحاولاتها لعب أدوارًا سياسية مختلفة، إلى ممارسات طائفية بشكل معلن بما في ذلك الاستهداف على الهوية الدينية. وتزايدت وتيرة تلك الممارسات عقب عزل الرئيس الأسبق محمد مرسي في يوليو 2013. فقد بدأت خريطة الوجود المسيحي في شمال سيناء تتغير منذ العام 2012، حيث حدثت عدة موجات محدودة من الهجرة نتيجة استهداف المسلحين للأقباط تارة بالقتل أوالخطف مقابل الحصول على فدية، وتارة أخرى بالتهديد والوعيد من خلال توزيع منشورات تخيرهم بين الرحيل أو القتل. فقد كان المسيحيون هدفًا سهلًا ومرصودًا للجماعات المسلحة، وغير مكلف على المستوى القبلي.[22]

## فترة حكم المجلس العسكري: الاعتداء على الكنائس

بينما كانت الشعارات المرفوعة خلال الأيام الأولى للثورة بميدان التحرير، وباقي ميادين مصر، تتحدث عن الوحدة الوطنية والعلاقات الطيبة بين المسلمين والأقباط، وقع اعتداءان على كنيستين بمحافظة شمال سيناء. الحادثة الأولى جرت وقائعها يوم 29 يناير 2011، ولعدة أيام تالية، حيث تعرضت "كنيسة مار جرجس والعائلة المقدسة" بمدينة رفح، لاعتداءات مسلحة، وعمليات نهب وسرقة وحرق، عن طريق مجموعة من الملثَّمين يحملون أسلحة نارية آلية، وفقًا لشهود عيان. حيث قاموا بتحطيم كشافات الإنارة وزجاج الكنيسة، ثم اقتحموا الكنيسة وهدموا الصليب الموجود أعلى القبة، وسرقوا المقاعد الخشبية والأبواب الداخلية. وبالرغم من مرور ست سنوات، شهدت المدينة خلالها بعض فترات الاستقرار فلم يتم استخدام الكنيسة مرة أخرى، كما لم يتم إعادة بنائها وتعميرها بعد هذه الاعتداءات. [23]

أما الحادثة الثانية، فوقعت في 12 فبراير 2011، إذ جرى اعتداء على مبنى ضيافة تابع للكنيسة بحي المساعيد بالعريش، حيث تمت سرقة الأجهزة الكهربائية، والأثاث، والمفروشات، وذلك عقب الاعتداء على قسمي شرطة ثاني وثالث العريش ومكتبة مبارك.

22- اعتمدت المبادرة المصرية في إعداد هذا التقرير على نتائج توثيقها للتوترات والاعتداءات الطائفية، وكذلك للزيارات الميدانية والمقابلات التي أجراها الباحثون مع المسئولين وشهود العيان بمحافظات شمال سيناء والإسماعيلية والقاهرة، علاوة على إجراء عشرات المقابلات التليفونية لاستكمال الوقائع الواردة في التقرير.

23- الأقباط تحت حكم العسكر، المبادرة المصرية، 9 أكتوبر 2012.

https://www.eipr.org/publications/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%82%D8%A8%D8%A7%D8%B7-%D8%AA%D8%AD%D8%AA-%D8%AD%D9%83%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B3%D9%83%D8%B1

## تحت حكم جماعة الإخوان المسلمين: خطف وتهجير من رفح

اتخذ استهداف الأقباط في شمال سيناء خلال العام الذي تولى خلاله محمد مرسي رئاسة الجمهورية نمطين، الأول تركز في تهديد الأقباط وترهيبهم من خلال توزيع منشورات تطالبهم بالرحيل وإطلاق الأعيرة النارية باتجاه محال إقامتهم أوعملهم. فبعد أسابيع قليلة من أول اعتداء مسلح على عناصر الجيش المصري في أغسطس 2012، جرى ترهيب واسع لمسيحي رفح ودفعهم إلى الهروب. ففي 15 سبتمبر 2012، قام ملثمون بتوزيع منشورات مكتوبة بخط اليد، نصها: "أيها النصارى أرحلوا من هنا، أمامكم 48 ساعة، قد أعذر من أنذر، ولا تلومن إلا أنفسكم."[24]

وعلى إثر ذلك، قام مواطنون برفح وقادة دينيون مسيحيون بمحافظة شمال سيناء بإبلاغ القيادات الأمنية العسكرية والشرطية وتم تسليمها المنشورات، ورفضت الأجهزة الأمنية تحرير محضر بذلك، وقللت من خطورة مضمون التحذيرات المكتوبة في المنشورات. ولكن مساء 25 سبتمبر 2012، أطلق ملثمان يقودان دراجة نارية أعيرة نارية على محل تجاري يملكه ممدوح نصيف ما أدى إلى تهشم الواجهة الأمامية للمحل وإتلاف محتوياته، بينما لم يصب صاحب المحل بأذى.

في هذا الوقت، نصح سكرتير عام محافظة شمال سيناء مسيحي رفح بمغادرة المدينة قائلًا: إن كل ما يستطيع عمله هو إصدار قرارات ندب للموظفين الأقباط للعمل بأماكن أخرى. ولكن عقب ضجة إعلامية وجهت انتقادًا لاذعًا إلى طريقة إدارة وتعامل مسئولي المحافظة مع الأحداث، تراجع محافظ شمال سيناء عن إنهاء إجراءات نقل موظفي الدولة من الأقباط وجرت محاولات عدة لإقناعهم بالبقاء بعد وعود بتكثيف الوجود الأمني في المدينة.

أما النمط الثاني، فهو استهداف الأقباط من خلال الخطف مقابل دفع مبالغ مالية، ورصدت المبادرة المصرية ست حالات خطف أقباط، خلال النصف الأول من عام 2013، جميعها انتهت بعد دفع مبالغ مالية، فيما عدا حالة واحدة، حيث تمكن سامح عوض الله من الهروب من خاطفيه، واللجوء إلى أحد مشايخ القبائل الذي وفر له الحماية حتى عودته إلى منزله، وذلك قبل أن يقوم مجهولون بإطلاق النار على محله التجاري ـفيما بعدـ وإصابة أحد العاملين به، فقرر عوض الله بيع ممتلكاته ومغادرة العريش بشكل نهائي.

## عقب عزل مرسي: تهجير لمسيحيي رفح والشيخ زويد

عقب عزل الرئيس الأسبق محمد مرسي من الحكم في يوليو 2013، انتشر التحريض ضد المسيحيين على نطاق واسع، وجرى تحميلهم جزئيًّا مسئولية هذا التطور السياسي، وذلك عبر عدد من المساجد وتجمعات أنصار مرسي.

24- لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى: المبادرة المصرية للحقوق الشخصية: التهجير القسري لأقباط رفح ليس حادثًا منفردًا، وعلى الدولة أن تحمي المواطنين في بيوتهم بدلًا من المشاركة في تهجيرهم.

https://www.eipr.org/press/2012/09/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%AF%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%AE%D8%B5%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%87%D8%AC%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B3%D8%B1%D9%8A-%D9%84%D8%A3%D9%82%D8%A8%D8%A7%D8%B7-%D8%B1%D9%81%D8%AD-%D9%84%D9%8A%D8%B3-%D8%AD%D8%A7%D8%AF%D8%AB%D8%A7-%D9%85%D9%86%D9%81%D8%B1%D8%AF%D8%A7-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9

ويمكن تقسيم الاعتداءات خلال النصف الثاني من عام 2013 إلى عدة أنماط:

**أولًا:** توزيع منشورات تحمل توقيع "أنصار الشريعة في أرض الكنانة"، تتضمن اتهامات واضحة للمسيحيين، ونص أحد المنشورات على أن المسيحيين "أعلنوا حربًا على الإسلام وأهله في مصر وتحويل مصر من بلد الإسلام ومعقله وحصنه الحصين إلى مسخ علماني صليبي لا يرفع فيه للإسلام راية". واستكمل المنشور تحريضه بأنهم "أصبحوا يستهدفون أرواح المسلمين وممتلكاتهم وكل من يحمل السمت الإسلامي من ملتحين ومنتقبات وتعدوا على حرمة المساجد. وأن الكنائس أصبحت قلاعًا ومخزنًا للسلاح". هذه المنشورات وضعت على أبواب ممتلكات مواطنين أقباط سواء كانت منازل أو محال تجارية، وفي نفس السياق تلقى عدد من مسيحيي المدينة إنذارات ورسائل تهديد عبر الهواتف المحمولة من مجهولين تطالبهم بالرحيل وتتوعدهم بالقتل.

**ثانيًا:** استهداف مباشر لمسيحيين بالقتل، حيث جرى قتل ثلاثة أقباط في ثلاث حوادث متفرقة، كان من أبرزها اغتيال القس مينا عبود شاروبيم كاهن كنيسة "مار مينا والبابا كيرلس" بمنطقة المساعيد بالعريش، وكان من المقرر أن يقود القس سيارته للانتقال من منزله إلى كنيسة مار مينا بذات المنطقة قبل أن يطلق عليه ملثمان الأعيرة النارية، وكذلك خطف وذبح مجدي لمعي تاجر أجهزة كهربائية،عن طريق مجموعة مسلحة تستقل سيارة دفع رباعي قامت بعملية الخطف خلال تواجد الضحية في سوق الثلاثاء بمدينة الشيخ زويد بشمال سيناء، ثم العثور على جسده مفصول الرأس في منطقة المقابر شرق مدينة الشيخ زويد. أما الحالة الثالثة، فقد قام ثلاثة ملثمين بإطلاق الأعيرة النارية على هاني سمير كامل، تاجر أدوات صحية، وذلك أثناء سيره في شارع أسيوط بالعريش ما أدى إلى وفاته، وقد تُركت معه رسالة تهديد لكل أقباط العريش بالرحيل أو الذبح.

**ثالثًا:** حرق كنيسة مار جرجس بالعريش خلال أحداث 14 أغسطس 2013، وذلك بعد أن تعرضت للهجوم عدة مرات من قبل، حيث اقتحم العشرات من أنصار الرئيس المعزول محمد مرسي الكنيسة، وقاموا بتدمير محتوياتها وكسر الصليب أعلى البوابة، ثم أشعلوا النيران فيها ما أدى إلى تدمير الكنيسة بالكامل، ووضعت الكنيسة ضمن المرحلة الثالثة من مراحل إعادة إعمار الكنائس التي تم تدميرها عقب فض اعتصامي رابعة والنهضة، وتوقف العمل بها عقب تصاعد الاعتداءات الأخيرة ضد الأقباط.

**رابعًا:** خطف أقباط مقابل طلب فدية، ففي 28 يوليو 2013 اختطف ثلاثة ملثمين شابًّا قبطيًّا يدعى مينا متري شوقي من أمام محل يملكه للأدوات الكهربائية بشارع أسيوط بمدينة العريش، وذلك أثناء وقوفه مع والده أمام المتجر، وطالب الخاطفون أسرته بفدية مالية 150 ألف جنيه، وقد عاد الشاب إلى أسرته بعد أسبوع من خطفه، وقد دفعت الأسرة المبلغ إلى الخاطفين عن طريق شيوخ القبائل، وبالتنسيق مع الأجهزة الأمنية.

دفعت هذه الاعتداءات أعدادًا متزايدة من مسيحيي مدينتي رفح والشيخ زويد إلى الهجرة ومغادرتهما، فقد غادرت 25 أسرة كانت تقيم بمدينة رفح و4 أسر كانت تقيم بمدينة الشيخ زويد إلى مدينة العريش. وصارت المدينتان خاليتين من المسيحيين، بينما استمر الوجود المسيحي في مدينة العريش. وعبَّر كثير من رجال الدين المسيحي عن مخاوفهم من الظهور العلني في الشوارع في ظل حملات التحريض ضدهم، والمنشورات التي توزع من قبل جماعات تكفيرية، وأغلقت الكنائس بالمحافظة أبوابها معظم الوقت لغياب التواجد الأمني.

وقال القمص يوسف صبحي كاهن بالمطرانية: "كنائس شمال سيناء توقفت عن إقامة الشعائر الدينية في ظل حالة الخطر والاشتباكات المسلحة واستهداف الكنائس، باستثناء قداس قصير يوم الجمعة من كل أسبوع، ويخشى الأقباط من الذهاب إلى الكنائس، فالأوضاع في

العريش سيئة جدًّا، والجميع في حالة خوف، المسيحيين برفح والشيخ زويد تركوا منازلهم وأعمالهم وغادروها، وكذلك هناك أعداد من مسيحيي العريش رجعوا إلى المحافظات التي جاءوا منها، لكن ما زالت هناك عدة مئات من الأسر المسيحية في العريش لكنها تتحرك بحذر شديد في ظل الاشتباكات بين الإرهابيين وقوات الجيش والأمن".

## 2014: عام بلا استهداف

مع تحسن الوضع الأمني نسبيًّا خلال الشهور الثلاثة الأخيرة من 2013، عادت نحو 13 أسرة قبطية من سكان مدينة العريش، إلى منازلهم التي هجروها عقب عزل محمد مرسي، خوفًا من استهدافهم، بعد أن اطمأنوا إلى عودة قوات الأمن في المحافظة. وقد أصدر أسقف محافظة شمال سيناء في هذا الوقت، قرارًا بإعادة فتح الكنائس الثلاث التي أُغلقت في العريش، وقامت قوات الجيش والشرطة بتعزيز وجودها أمام الكنائس عقب قرار إعادة فتحها لتأمينها ضد أي محاولات لاستهدافها. وقد مر العام 2014 بدون حوادث استهداف للأقباط أو ممتلكاتهم، وهو العام الوحيد منذ بداية 2011 الذي يمر بدون حوادث توتر أو استهداف طائفي، وهو ما شجع عددًا من الأسر التي تركت العريش إلى العودة مجددًا لا سيما في ظل الأوضاع المعيشية الصعبة، وعدم نجاح البعض منهم في الحصول على فرص للعمل خارج العريش.

## 2015 و2016: عودة حوادث القتل على فترات متباعدة

عادت حوادث استهداف المسيحيين مرة أخرى مع بداية عام 2015، خصوصًا خلال شهري يناير وفبراير، والتي أسفرت عن مقتل كل من نبيل محروس ووليم ميشيل، بينما نجا عبد الشهيد توفيق من محاولة قتله. ويلاحظ أن الملثمين غيروا من طريقة الوصول إلى ضحاياهم، حيث اتجهوا إلى الهجوم على المنازل بعدما كان الاستهداف يتم فقط في الشوارع والأماكن العامة والمحال التجارية.

ففي 31 يناير 2015، قام ثلاثة ملثمين بقتل نبيل محروس إبراهيم، وذلك بعد اقتحام منزله بحي العبور جنوب مدينة العريش من الباب الخلفي للمنزل، والذي كان مفتوحًا، وقاموا بإطلاق الرصاص على رأسه، وذلك أمام أولاده وزوجته. بينما اقتحم نحو عشرة ملثمين مسلحين منزل عبد الشهيد توفيق عازر في 12 فبراير 2015، بحي السمران بالعريش، لكنه تمكن من الهرب هو وعائلته من الباب الخلفي للمنزل، عقب سماعه إطلاق الأعيرة النارية في الهواء قبل الاقتحام، وقد قام الملثمون بحرق المنزل. في حين أطلق ثلاثة ملثمين _23 فبراير 2015_ تقلهم سيارة ماركة "تويوتا" النار على وليم ميشيل عندما ذهب ليفتح محلًّا يمتلكه لسن السكاكين بسوق السمك في وسط العريش.

عقب هذه الاعتداءات قام أعداد من الأقباط بمغادرة العريش، وقدم بعض الموظفين طلبات إلى محافظ شمال سيناء لنقلهم إلى محافظات أخرى خصوصًا مع تلقي البعض رسائل تهديد. بينما قلل الأنبا قزمان أسقف عام شمال سيناء من ذلك، وقال إنه لم تجبر الأسر القبطية على مغادرة مدينة العريش، ولكن بعضهم فضل المغادرة بشكل مؤقت خوفًا من استهدافهم، وأضاف أن الحوادث التي وقعت مؤخرًا وطالت مواطنين أقباطًا لا تمثل خطرًا على جميع الأقباط، لكونها تطال المسلم والمسيحي المقيمين بسيناء على السواء.

ووفقًا للقس غبريال إبراهيم كاهن بإيبارشية شمال سيناء فإن الكنائس تمارس شعائرها، ولكن ليست بصورة منتظمة، وبالاتفاق بين الكهنة والمواطنين الأقباط حسب الأوضاع، وأن هناك تأمينًا لكنيستي المساعيد والضاحية من قِبَل قوات الأمن.

خلال عام 2016، جرت حادثتان تم خلالهما اغتيال قبطيين، كان أحدهما القس روفائيل موسي كاهن كنيسة مار جرجس بالعريش خلال إصلاح سيارته بمنطقة سد الوادي بالعريش في 30 يونيو، ما أسفر عن مقتله بعد إصابته بثلاث رصاصات بالرأس والجسد. أما الحادثة الثانية فكانت في 2 مايو حيث قتل مساك نصر الله بعد قيام مجموعة مسلحة بإيقاف سيارته أثناء عودته من العمل إلى العريش وسؤاله عن ديانته.

## 2017: الرحيل أو القتل

تزايدت حدة استهداف الأقباط مع نهاية يناير 2017، وبلغت ست حوادث نتج عنها قتل سبعة أقباط، بدأت بقتل وائل يوسف قلدس، في 30 يناير، داخل متجره بشارع 23 يوليو الرئيسي وسط مدينة العريش في منتصف اليوم، وانتهت بقتل كامل رؤوف كامل الشهير بكامل أبو روماني في 23 فبراير. وقد اتسمت هذه الاعتداءات بالعنف الشديد واستهداف الأقباط في منازلهم وحرق جثث البعض ونهب المنازل قبل حرقها، كما تنوعت الأحياء التي ينتمي إليها الضحايا. كما عمل القائمون بهذه الاعتداءات على الحصول على التليفونات المحمولة للضحايا، وهو ما وفر لهم قاعدة بيانات جاهزة بأسماء وأرقام تليفونات باقي المسيحيين في المدينة.

ومع تزايد حالات القتل، توجه عدد من الأقباط إلى مؤسسات الدولة، وقدموا شكاوى إلى الجهات الأمنية تتضمن فحواها التهديدات التي تلقوها عبر التليفونات المحمولة والمنشورات التي تركت تحت أبواب المنازل، ولم يجدوا أية استجابة تذكر منها، سواء بتشديد الحراسة أو بطمأنتهم حول وجود خطط للتدخل وبسط الأمن، في حين وعد محافظ شمال سيناء بإعطاء تعليمات للجهات الحكومية بمنح الموظفين بها إجازة شهر لحين تحسن الوضع.

في نفس الوقت، لجأ عدد من الأقباط إلى الأنبا قزمان أسقف شمال سيناء، وطالبوه بالتحرك للضغط على أجهزة الدولة لاتخاذ موقف تجاه الوضع المتدهور، في حين أكد هو عدم امتلاكه أيه قنوات اتصال مع المسئولين في هذا الشأن، وأن الإرهاب يستهدف قوات الجيش والشرطة أيضًا، وقال لهم إن كل مواطن مسئول عن نفسه سواء بالبقاء وتحمل نتائج اختياره أو الرحيل لحين هدوء الوضع الأمني.

توقفت الأسر عن إرسال التلاميذ إلى المدارس خوفًا عليهم، كما امتنع عدد كبير من الرجال عن الخروج إلى أماكن العمل، وأغلقوا محالهم التجارية، واقتصر الخروج على السيدات فقط، حيث أن المسلحين كانوا يتركون السيدات ويقتلون الرجال، والبعض لجأ إلى إطفاء الإضاءة بالمنازل ليلًا حتى يعطي انطباعًا بأنه لا يوجد أحد بالمنازل، بينما كانت أغلبية الأسر تسهر تراقب النوافذ استعدادًا للهروب إذا جاء المسلحون إليهم.

ووفقًا لإحدى شهادات المهجرين، قال صاحب محل تجاري أنه أغلق محله لمدة أسبوع كامل، وعندما أعاد فتحه لأنه يعيش على دخله اليومي، لم يستمر سوى ساعتين، فعندما أطال أحد المارة النظر إليه بشكل مريب تملكه الخوف وأغلق المحل مسرعًا إلى المنزل.

في ظل هذه الاعتداءات ومشاعر الخوف السائدة بين مسيحيي شمال سيناء، أصدر تنظيم الدولة الإسلامية - مصر مقطع فيديو، 19 فبراير 2017، يؤكد خلاله أنه المسئول عن تفجير الكنيسة البطرسية في ديسمبر 2016، كما حرض من خلاله على قتل المسيحيين بغض

النظر عن اختلافاتهم ووظائفهم، والاعتداء على ممتلكاتهم في كامل أراضي مصر. وتضمن الفيديو الادعاء بأن الأقباط ليسوا من أهل الذمة ولا معاهدين ولذا "كان لزامًا على المجاهدين والموحدين استهداف نصارى مصر وتنغيص معيشتهم في أي مكان وإدخالهم دائرة الصراع وهم من جملة الصليبيين المحاربين للمسلمين".

خلال الأسبوع الثالث من فبراير، حدث تغيير ملحوظ في نمط الاعتداءات، حيث تم استهداف الأقباط داخل منازلهم، والتمثيل بجثث الضحايا بحرقها بعد إطلاق النار عليها وحرق منازلهم في وجود نساء الأسرة، كما استقبل عدد من المسيحيين رسائل على التليفونات الشخصية تهددهم وتطالبهم بالرحيل، كما تركت منشورات أسفل أبواب المنازل بنفس المعنى. فوجد سمير (اسم مستعار)، على سبيل المثال لا الحصر، منشورًا أمام باب شقته بمنطقة المساعيد مكتوب فيه "أرحل غدًا وإلا علقت رأسك على المنزل يا صليبي".

في هذا الوقت، بدأ التفكير عبر مجموعات متنوعة في الهجرة وترك العريش، وبالفعل تحركت بعض العائلات التي لها امتدادات في محافظات ومدن أخرى حيث انتقلت بعض الأسر إلى محافظات القاهرة وأسيوط والإسماعيلية، كما شجع بعض الأهالي المسلمين جيرانهم على الهجرة خوفًا على حياتهم، خصوصًا في ظل عدم القدرة على التدخل لمنع الاعتداءات أثناء وقوعها، خوفًا من رد فعل المسلحين.

توجه عدد من مواطني العريش المسيحيين ذوي الامتداد العائلي بمحافظة الإسماعيلية، خصوصًا بالقنطرة غرب، بالإضافة إلى أنها أقرب محافظة إلى شمال سيناء، وتحديدًا الكنيسة الإنجيلية، التي أبدت استعدادها لاستقبال الفارين من القتل. خرجت تلك الأسر من المناطق التي شهدت أعمال قتل، خصوصًا أحياء الزهور والسمران والصفا وشارع 23 يوليو وبعض الشوارع من المساعيد والريسة.

كونت الكنيسة الإنجيلية لجنة للتنسيق، وخصصت رقم تليفون لتلقي الاستغاثات، وهو ما انتشر بين أهالي العريش يومي الأربعاء والخميس 22 و23 فبراير، وقد أبلغ عدد منهم الكنيسة الأرثوذكسية بالعريش نيتهم السفر إلى الإسماعيلية، وقوبل مطلبهم أيضًا بالتجاهل.

وصلت مساء الخميس أربع أسر، ثم بدأت أعداد الفارين في التزايد صباح الجمعة بشكل كبير ولافت، فاق قدرة الكنيسة الإنجيلية على استيعابها، فدخلت الكنيسة الأرثوذكسية على خط الأحداث بالتعاون والتنسيق مع الكنيسة الإنجيلية، وتم تسكين عدد من الأسر في شقق قامت بتأجيرها الكنيستان بمدينة المستقبل.

تحركت هذه الأسر فرادى، أو بالتنسيق مع عدد محدود من الجيران، فلم تكن هناك عملية منظمة أو عملية فيها خروج جماعي، ولم تحمل الأغلبية منها أية ممتلكات أو أغراض للمعيشة، بخلاف حقائب ملابس صغيرة للإعاشة، وقد تركت بعض الأسر مفاتيح المنازل مع جيرانهم المسلمين. وتعرضت الأسر المهجرة لصعوبات جمة أثناء رحلة الخروج، بدأت بإضفاء السرية قبل عملية المغادرة خوفًا من معرفة المسلحين بذلك واستهدافهم، ثم البحث عن سيارات للأجرة تنقلهم بدون التعرض للخطر، وانتهاءً بالمرور من الأكمنة الأمنية المنتشرة على أطراف المدينة.

وقد أجرى عدد من النشطاء الأقباط الذين استقبلوا أقباط العريش بالكنيسة الإنجيلية بمدينة الإسماعيلية اتصالات بأجهزة الدولة التي تجاهلت الأزمة، ولم تتحرك للتعامل معها، باستثناء وزير الشباب الذي قرر فتح بيت شباب الإسماعيلية بطريق الملاحات للأسر التي وصل عددها في نهاية يوم الجمعة إلى خمسة وعشرين أسرة جرى تسكينها ما بين مدينة المستقبل وبيت الشباب. وفي اليوم التالي تزايدات الأعداد بصورة كبيرة، حيث وصلت ثلاث وسبعون أسرة، ودخلت الحكومة على خط الأزمة حيث قامت وزيرة التضامن الاجتماعي ومحافظ الإسماعيلية بزيارة الأسر المهجرة ووعداها بمساعدتها والعمل على راحتها، وقررت فتح بيت التكوين المهني التابع للوزارة ومعسكر القرش لاستيعاب هذه الأعداد.

وبالتزامن مع ذلك، توجهت أعداد من الأسر إلى محافظات: القاهرة، أسيوط، المنيا، الإسكندرية، الغربية، الشرقية، القليوبية، بني سويف، الدقهلية، المنوفية، والبحر الأحمر وغيرها، وذلك لوجود امتدادات عائلية وافقت على استضافة الأسر المهجرة.

بلغ عدد الأسر الوافدة إلى محافظة الإسماعيلية وفقًا لبيان صادر عن إيبارشية الإسماعيلية في 19 مارس 2017، 204 أسر مسيحية، توجهت منها 24 أسرة إلى محافظة بورسعيد حيث يقيم بعضهم في بيوت ضيافة بالمحافظة والبعض الآخر تستضيفهم الكنيسة ببور فؤاد. بينما تقيم 180 أسرة في محافظة الإسماعيلية تم تسكينها بالكامل في مدينة المستقبل، قامت وزارة التضامن الاجتماعي بالاشتراك مع وزارات وجمعيات أخرى بتوفير 120 شقة سكنية تم تجهيزها بكل ما يلزمها للإعاشة، وساهمت مطرانية الإسماعيلية في ذلك، بينما قامت المطرانية أيضًا باستضافة 60 أسرة في شقق قامت بتأجيرها من أصحابها بمدينة المستقبل مع بداية الأزمة.

على نفس المنوال، استقبل اللواء خالد سعيد محافظ الشرقية 8 أسر قبطية بعدد 33 فردًا، وقرر تسكينهم بوحدات سكنية بمركز ومدينة الزقازيق وإنهاء إجراءات ندب العاملين منهم بمختلف المديريات الخدمية المناظرة بنطاق دائرة المحافظة. وصرح اللواء محمود عشماوي، محافظ القليوبية، بأن المحافظة استقبلت 9 أسر مهجرة، وتم تسكينهم في الخصوص وشبرا الخيمة وبنها. وغادرت ست أسر إلى محافظة المنيا، وتم توزيع 4 أسر للإقامة في قرية إبوان بمركز مطاي بشمال المحافظة، بينما ذهبت أسرتان للإقامة لدى أقاربهم وذويهم بمركز ملوي.

# دور أجهزة الدولة: فشل أمني ودعم اجتماعي

لتحديد حجم مسئولية أجهزة ومؤسسات الدولة ودورها في تصاعد الأحداث وتداعياتها، وتحديد مدى نجاحها أو فشلها في التعامل مع الأزمة، يمكن تقييم هذا الدور من خلال جانبين، الأول هو الجانب الأمني وكيفية تعامله مع الأحداث وتصاعدها، أما الجانب الآخر فيتعلق بدور الحكومة في علاج التداعيات ودعم الأسر المهجرة على كافة المستويات الاقتصادية والاجتماعية حتى تتجاوز الظروف المعيشية الصعبة التي فرضت عليها.

## دور أجهزة الأمن: عدم توقع وغياب التدخل

اتسم دور أجهزة الأمن بالفشل في حماية المواطنين المهددة حياتهم، ووقايتهم من التعرض للإيذاء وحماية ممتلكاتهم، واستمر الفشل في قراءة تطور الأحداث، ومن ثم التدخل لمنع تدهورها. وقد طغت التقييمات السلبية على شهادات الأقباط الفارين من شمال سيناء، والتي عكست اتهامات للأجهزة الأمنية بالفشل بعدم التحرك لحمايتهم وتجاهل التهديدات التي تعرضوا لها وعدم التعامل مع حوادث استهدافهم بالقتل بالجدية اللازمة.

## ومن أبرز أوجه القصور الأمني وفقًا لشهادات الفارين:

* غياب التواجد الأمني داخل المدينة، فالأمن متواجد بالأكمنة خارج المدينة وبمداخل الطرق، ولا يتحرك داخل المدينة بصفة منتظمة، وهو ما وفر للمتورطين في هذه الاعتداءات طريقًا سهلًا لقتل الأقباط خصوصًا في الأوقات التي يعجزون فيها عن استهداف قوات الأمن، وكذلك متسعًا من الوقت لارتكاب جرائمهم، ففي إحدى حالات الاستهداف قام الملثمون بعد قتل وائل يوسف داخل متجره بالأكل والشرب من المأكولات والمياه الغازية وسرقة بعض محتوياته في دلالة على ثقتهم بعدم قدوم الشرطة بالرغم من أن الواقعة كانت في منتصف اليوم وأمام جمهور من المواطنين.

## وفي شهادة المواطن عادل للمبادرة المصرية قال:

"بيعملوا حملات أمنية على فترات متباعدة، الحملة ساعتين زمن يلموا الناس إللي مش معاها بطايق أو ماشيين في الطريق مخالف. إنما الناس إللي عارفين إنهم إرهابيين مفيش أي نية للقبض عليهم. كان الأمن بيقول إن الإرهابيين على أطراف البلد، دلوقتي إزاي نجحوا يدخلوا قلب البلد إللي فيها جيش وشرطة وإزاي بيعدوا السلاح من وسطهم".

* بالرغم من تكرار حوادث الاستهداف منذ العام 2013 فإن أجهزة الأمن لم يكن لديها خطة للتعامل مع مثل هذه الظروف، كما اتسم أداؤها بالبطء وقصور التدخلات الأمنية الهادفة إلى حماية الأشخاص، وخلال ثلاثة أسابيع تكررت الاعتداءات بدون رد فعل من الأجهزة الأمنية لحماية المواطنين، وعادة ما كانت قوات الأمن تأتي متأخرة إلى موقع الاعتداءات بعد أكثر من ساعة كاملة بالرغم

من قربها من هذه الأماكن، وهو ما حدث في واقعة قتل الضحية الرابعة جمال توفيق جرجس، تاجر، حيث أُطلق النار عليه يوم 16 فبراير 2017، أثناء قيامه ببيع الأحذية، في سوق الخميس بحي السمران في العريش، ما أسفر عن إصابته بطلق ناري في الرأس ووفاته. وبالرغم من قرب السوق من نقطة الشرطة فإن أفراد الأمن جاءوا بعد ساعة من الاعتداء.

* لم تتحرك قوات الأمن لحماية الأقباط الذين قرروا مغادرة المدينة خوفًا على حياتهم، وبالرغم من المعلومات المتواترة لدى قطاع من مسئولي العريش الأمنيين والتنفيذيين والدينيين، تُرك الأهالي للخروج كل منهم بمعرفته وبدون حماية، وهو ما كان يعرض حياتهم للخطر، وحتى عندما كان يتم إيقافهم في الأكمنة أثناء رحلة الهروب كان يتم تفتيشهم ثم يتركون لاستكمال الرحلة.

* في كل أحداث استهداف الأقباط الواردة في هذا التقرير سواء كانت خطفًا أو قتلًا على الهوية الدينية لم يتم القبض على مرتكبيها، ولم تعلن الجهات الحكومية أية معلومات عن نتائج البحث الجنائي عنهم، وما إذا كان هناك متهمون معروفون لدى الجهات الأمنية وجهات التحقيق أم لا يوجد متهمون أصلًا.

* وقع عدد من الاعتداءات على ممتلكات الأسر القبطية الخاصة بعد فرارها، فقد تم نهب وسرقة عدد من المنازل في عدد من المناسبات، منها قيام مجهولين في 4 مارس 2017 بإشعال النيران في منزل منير ملك، في حي الشوربجي بالمساعيد، حيث أشعل مجهولون فيه النيران حيث كان المنزل خاليًا من السكان. كما تعرضت ثلاثة منازل بحي الصفا يملكها عدلي سليمان وجمال عدلي ومنزل ابنه لعمليات سرقة ونهب، بعد أن تركها أصحابها ورحلوا عنها.

* عدم الشفافية والتعتيم على مجريات الأحداث، وهو مسلك لا يحترم حق المواطن في معرفة الحقيقة وتداعيات الأزمة والأسباب التي أدت إلى تقصير أجهزة الأمن في حماية أمن وأمان المواطنين. وزارة الداخلية كان عليها أن تصارح المواطنين المصريين بحجم المخاوف الحقيقية التي أصابت مسيحيي شمال سيناء بعد تزايد استهدافهم بالقتل والتهديد للرحيل عنها، وأسباب عدم تدخلها لمنع تهجيرهم أو تأمين حمايتهم أثناء الفرار. وزارة الداخلية اكتفت ببيان واحد قالت فيه إنها لم تطلب من مسيحيي العريش مغادرتها إلى المحافظات الأخرى، وإنما الأهالي هم الذين أخذوا المبادرة، خوفًا على حياتهم، وذلك في وصف ما حدث بأنه مغادرة وليس تهجيرًا من العريش.

## دور الأجهزة السياسية والاجتماعية: تسكين ودعم المهجرين... ورؤية غائبة للعودة

اتسم تعامل الأجهزة التنفيذية ومسئولي محافظة شمال سيناء بتجاهل الأحداث في بداية الأزمة والتقليل من تداعياتها، خصوصًا في ظل التجاهل الرسمي والإعلامي لما يحدث من عمليات استهداف بالقتل وحرق المنازل، واكتفى اللواء عبد الفتاح حرحور محافظ شمال سيناء عندما طالبه أهالي المدينة بالتدخل، بالقول إن كل ما يملكه هو إصدار تعليمات إلى مسئولي الإدارات الحكومية، تقضي بمنح الأقباط العاملين بالقطاع العام إجازة لمدة شهر من العمل، إذا رغبوا في مغادرة المدينة لحين استعادة السيطرة عليها.

وبالرغم من إعلان قطاع من مسيحيي العريش مغادرة المدينة خوفًا على حياتهم، لم تتحرك الأجهزة المحلية على مستوى المحافظة لمساعدة الأهالي، وبحث كيفية توفير أماكن سكن بديلة وسبل الإعاشة، وتركت الأهالي لتحديد جهة انتقالهم وفقًا لوجود أقرباء لهم في محافظات أخرى أو بالتوجه إلى الكنيسة في محافظة الإسماعيلية، وبدون تقديم أية أوجه للدعم والتضامن. هذا الغياب لمؤسسات الدولة في التضامن مع الضحايا يعكس عدم إدراك لحجم المخاطر التي كان يمكن أن يتعرض لها مئات من المواطنين في رحلة انتقالهم، كما يعكس

فشل الأجهزة المحلية في التعامل مع الأزمات الإنسانية، وإذا كانت هناك صعوبات في عمل الأجهزة الأمنية على الأرض فما الذي يمنع مديريات الصحة والتضامن والتعليم والنقل وغيرها من مساعدة الأهالي؟

مع بدء توافد الأسر المسيحية يومي الخميس والجمعة إلى محافظة الإسماعيلية، لم يكن هناك تواجد لمسئولي محافظتيّ شمال سيناء أو الإسماعيلية. بدأ تدخل أجهزة الدولة على خط الأزمة مساء يوم الجمعة مع انتشار صور النازحين وهم في حالة يرثى لها بساحة الكنيسة في انتظار توفيرها لأماكن للإيواء، فعندما فاقت الأعداد القادمة قدرة الكنيستين الإنجيلية والأرثوذكسية على استيعابها، جرت اتصالات بوزير الشباب الذي أعطى تعليمات لمسئولي نُزُل شباب الإسماعيلية لاستقبال عدد من هذه الأسر.

وجاءت تدخلات المسئولين التنفيذيين والقيادات الإدارية يوم السبت متأثرة بالضجة الإعلامية التي أثارها مشهد الأسر المهجرة، وقامت وزيرة التضامن الاجتماعي الدكتور غادة والي ومحافظ الإسماعيلية بزيارة الأهالي في نُزُل الشباب، وتحدثت مع الأهالي بطريقة تشير إلى عدم إدراكها حجم المشكلة، فبعد استماعها لأهوال المخاوف التي سردها المهجرون صرحت الوزيرة بأنه في غضون أيام قليلة سيتم حل المشكلة: "والناس دي راجعة بيوتها في أيام، أقصر مما تتخيلوا".[25]

وفي نفس اليوم، عقد الرئيس عبد الفتاح السيسي، اجتماعًا لمناقشة الأزمة، بينما وجه رئيس مجلس الوزراء بتشكيل غرفة عمليات تتولى متابعة تقديم الخدمات إلى أسر الأقباط التي انتقلت من العريش إلى الإسماعيلية، كما وجه الحكومة باتخاذ كل الإجراءات اللازمة لتسهيل إقامة المواطنين في المناطق التي انتقلوا إليها وتذليل أية عقبات قد تواجههم.

وأكد بيان صادر عن مجلس الوزراء، أن رئيس مجلس الوزراء وجه بتشكيل غرفة عمليات في مجلس الوزراء تتولى متابعة تقديم الخدمات إلى تلك الأسر، وذلك بالتنسيق مع كل من محافِظِي الإسماعيلية والقليوبية والقاهرة وأسيوط الذين استقبلت محافظاتهم بعضًا من تلك الأسر المتضررة فضلًا عن التنسيق مع الكنيسة الإنجيلية والأرثوذكسية. كما وجه بتوفير كافة أوجه الرعاية لهم من خدمات معيشية. وكلف رئيس مجلس الوزراء وزيرة التضامن بالتوجه إلى محافظة الإسماعيلية لمتابعة الموقف على أرض الواقع، كما وجه وزير الشباب والرياضة بضرورة التنسيق مع محافظ الإسماعيلية لمتابعة الموقف وتقديم التسهيلات اللازمة.

وأشار إلى أنه تم توفير أماكن الإقامة المناسبة لاستقبال الأسر في نُزُل وزارة الشباب والرياضة بالإسماعيلية ومساكن المستقبل التابعة للكنيسة الإنجيلية، فضلًا عن متابعة الأسر التي انتقلت إلى محافظات أخرى، وكذا تم توفير مختلف احتياجات الإعاشة من مواد غذائية وأغطية بشكل عاجل، كما يجري توفير احتياجات تلك الأسر من الأدوية، والتنسيق مع محافظة الإسماعيلية بشأن توفير الرعاية الطبية لهم من خلال فريق طبي من جامعة قناة السويس فضلًا عن تجهيز عيادة متنقلة، وأي احتياجات أخرى.

وإذا كانت الحكومة قامت فعليًّا بتسليم المهجرين في محافظة الإسماعيلية شققًا للإقامة بها لكن لم يحدث نفس الأمر للمهجرين في باقي المحافظات، فما زال المتواجدون في بورسعيد والقاهرة والجيزة والإسكندرية وغيرها يقيمون مؤقتًا عند أقارب لهم، ولم يحصلوا على نفس مستوى الاهتمام كما حدث في الإسماعيلية.

هذا، وأصدرت وزارة التربية والتعليم قرارات بقبول كافة التلاميذ الأقباط في أقرب مدارس من منطقة سكنهم الحالي بدون أي أوراق رسمية لهم، وتم بالفعل بدء انتظام 75 طالبًا بمرحلة التعليم الأساسي كأول دفعة وتم التنسيق بقبول طلاب التعليم العالي بجامعة قناة السويس وتوفير أماكن لهم بالمدينة الجامعية وتوفير الدعم اللازم لهم.

25- فيديو لقاء وزير التضامن الاجتماعي مع عدد من الأسر المهجرة. https://www.youtube.com/watch?v=MeWULH3SiKI

ووفقًا لبيان صادر عن مديرية التضامن الاجتماعي بشمال سيناء، فإن 258 أسرة قبطية غادرت مدينة العريش إلى محافظات أخرى26 وتم تقسيمهم إلى: 121 أسرة في محافظة الإسماعيلية، 44 أسرة في القاهرة، و12 أسرة في الدقهلية، و32 أسرة في بورسعيد، و3 أسر في أسيوط، و9 أسر في القليوبية، و5 أسر في المنيا، و5 أسر في الجيزة، وأسرة واحدة في الفيوم، و8 أسر في سوهاج، 10 أسر في الشرقية، و6 أسر في الغربية، وأسرتين في بني سويف.

وأوضح وكيل وزارة التضامن الاجتماعي بشمال سيناء، أن المنتقلين من العريش إلى محافظات الشرقية والغربية وأسيوط والقليوبية والجيزة يسكنون عند ذويهم، ووفرت محافظة المنيا شققًا سكنية لمن وصل إليها عدد من الأسر، وأقامت بقية الأسر في المحافظات الأخرى في أماكن متنوعة وفرتها كل محافظة بمعرفتها.

هذا، وقرر عدد من الأسر المسيحية التي تعيش في مناطق اكثر تأمينًا في نطاق مديرية أمن شمال سيناء والمنشآت الرسمية في حي الضاحية وجزء من حي المساعيد البقاء وعدم مغادرة العريش. وقدرت الكنيسة هذه الأعداد بأنها عشرون أسرة، كما لم تشهد مدينة وقرى مركز بئر العبد أي مغادرة للأسر المقيمة بها.

بصفة عامة، اتسم تعامل الأجهزة المحلية ووزارتي الشباب والتضامن الاجتماعي منذ يوم السبت 25 فبراير بالإيجابية وتلبية الاحتياجات الأساسية، كما تم توفير شقق مؤقتة للمهجرين، تم تجهيزها بالاشتراك مع الكنيسة ومنظمات المجتمع المدني، كما نقل طلاب المدارس إلى أماكن قريبة من السكن المؤقت.

لكن هذه الطريقة في التعامل تطرح تساؤلات حول مصير هذه الأسر في المستقبل، وهل سيكون فترة إقامتها المؤقتة قصيرة أم ستطول، وما إذا كانت الحكومة لديها خطة بديلة لتحسين ظروف الحياة في مدينة العريش وإزالة الأسباب التي دعت مسيحيي المدينة إلى مغادرتها أم تكتفي الحكومة بما تم تقديمه من توفير شقق سكنية صغيرة بالإيجار وتجهيزها بالأثاث فقط.

26- اليوم السابع، تضامن شمال سيناء: 258 أسرة قبطية غادرت إلى13 محافظة، 5 مارس 2017.
http://www.youm7.com/story/2017/3/5/%D8%AA%D8%B6%D8%A7%D9%85%D9%86-%D8%B4%D9%85%D8%A7%D9%84-%D8%B3%D9%8A%D9%86%D8%A7%D8%A1-258-%D8%A3%D8%B3%D8%B1%D8%A9-%D9%82%D8%A8%D8%B7%D9%8A%D8%A9-%D8%BA%D8%A7%D8%AF%D8%B1%D8%AA-%D9%84%D9%8013-%D9%85%D8%AD%D8%A7%D9%81%D8%B8%D8%A9/3129451

# أحداث العريش من منظور حقوقي

خلال أحداث العريش الأخيرة، وقع عدد من الانتهاكات ضد حقوق المواطنين المسيحيين الواردة في المواثيق الدولية لحقوق الإنسان والدستور المصري، وذلك بدون تدخل من مؤسسات الدولة لمنعها والتعامل مع تداعياتها وهو ما يحملها مسئولية سياسية وقانونية عن هذه الانتهاكات. فقد صدقت الحكومة المصرية على العهد الدولي الخاص للحقوق المدنية والسياسية بقرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم 536 لسنة 1981، ونشر بالجريدة الرسمية _العدد 15_ في 15 إبريل سنة 1982، وأصبح قانونًا من القوانين المعمول بها في البلاد إعمالًا لنص المادة 93 من الدستور الحالي ونصها: "تلتزم الدولة بالاتفاقيات والعهود والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان التي تصدق عليها مصر، وتصبح لها قوة القانون بعد نشرها وفقًا للأوضاع المقررة".

## أولاً: انتهاك الحق في الحياة... جرائم القتل العمد والخطف

وضعت المواثيق الدولية لحقوق الإنسان الحق في الحياة في صدارة الحقوق الأساسية باعتباره الركيزة التي تبنى عليه باقي الحقوق، ونص العهد الدولي للحقوق السياسية والمدنية في مادته السادسة على: "الحق في الحياة حق ملازم لكل إنسان. وعلى القانون أن يحمي هذا الحق. ولا يجوز حرمان أحد من حياته تعسفًا". وهذه الحماية لا تقتصر على حالات السلم العادية لكنها تمتد أيضًا إلى حالات الطوارىء والنزاعات المسلحة، بل تتضاعف مسئولية قوات الشرطة والجيش في حفظ الأمن والسلامة لجميع المواطنين في ظل هذه الأجواء.

وأكد الدستور المصري هذا الحق في المادتين 59، 60 واعتبر "الحياة الآمنة حق لكل إنسان، وتلتزم الدولة بتوفير الأمن والطمأنينة لمواطنيها، ولكل مقيم على أراضيها". وأن "لجسد الإنسان حرمة، والاعتداء عليه، أو تشويهه، أو التمثيل به، جريمة يعاقب عليها القانون".

بلغ عدد حالات الضحايا نتيجة انتهاك الحق في الحياة 14 شخصًا خلال الفترة من يوليو 2013 وحتى فبراير 2017، تم استهدافهم جميعًا بشكل مباشر على الهوية الدينية، سواء داخل منازلهم أو في الأماكن العامة ووسائل المواصلات، حيث كان يتم إطلاق النار عليهم من قبل ملثمين، وهو ما أدى إلى وفاتهم، وهي جرائم قتل عمدي وفقًا للقانون. هذا، بخلاف حالات الخطف التي سجلتها المبادرة المصرية، والتي تعرضت لاعتداءات بدنية وإيذاء قبل أن يطلق سراحها مقابل مبالغ مالية أجبر ذووهم على دفعها إلى الخاطفين كما سيرد تفصيلًا في ملحق حوادث الاستهداف.[27]

وقد أفاد عدد من شهود العيان وذوي الضحايا بأن الملثمين، عادةً، يطلقون النيران على الضحايا، ثم يقومون بالاستيلاء على متعلقاتهم الشخصية خصوصًا التليفونات الشخصية، ثم يفرون بدون القبض عليهم. وبالرغم من تكرار هذه الاعتداءات خلال فترات زمنية متقاربة فإن أجهزة الدولة قد عجزت عن اتخاذ الإجراءات الكفيلة بعدم تكرار هذه الاعتداءات مرة أخرى. فوفقًا للقانون تقع مسؤولية تحديد هوية المدنيين المجهولين ومحرضيهم من مرتكبي هذه الانتهاكات التي تشكل جرائم قتل عمد على عاتق جهات التحقيق المختصة، وهو ما لم يحدث في حالات استهداف المسيحيين بمحافظة شمال سيناء.

27- ذكر عدد من المصادر الكنسية أن عدد الضحايا القتلي بلغ نحو 16 مسيحيًّا لكن ما تمكنت المبادرة المصرية من توثيقه بالاسم والبيانات الخاصة بوقائع الاستهداف هو 14 مسيحيًّا.

## ثانيًا: انتهاك الحق في حماية الملكية واختيار المسكن الملائم وعدم التهجير القسري

تقع مسئولية كبيرة على أجهزة ومؤسسات الدولة لحماية الممتلكات الخاصة، وضمان تمتع المواطنين بحقوقهم وقد نصت المادة 33 من الدستور المصري على "تحمى الدولة الملكية بأنواعها الثلاثة، الملكية العامة، والملكية الخاصة، والملكية التعاونية". وفي المادة 35 "أن الملكية الخاصة مصونة". وهذا الالتزام الدستوري تم الإخلال به، ولم تقم مؤسسات الدولة بدورها المنوط بها دستوريًّا، حيث تكررت وقائع الاعتداء على ممتلكات الأقباط، واقترنت كثير من حوادث الاستهداف التي يتم فيها قتل الضحايا بنهب وسرقة المحال التجارية والمنازل وحرق بعضها. وفي هذا السياق لم تقم الدولة بدورها في تعويض ومساعدة الأهالي عن هذه الأضرار التي لحقت بهم.

وخلال أحداث التهجير الأخيرة، وقعت عمليات اعتداءات واسعة تضمنت عقابًا جماعيًّا على الهوية الدينية، كان من أبرزها الاعتداء على الممتلكات الخاصة سواء قبل فرار الأقباط أو بعده، وعلى سبيل المثال، في 12 مارس 2017، تعرضت أربعة منازل لمسيحيين بالعريش تركها أصحابها خوفًا على حياتهم لعمليات سرقة ونهب.

فقد عجزت أجهزة الأمن عن توقع الاعتداءات والتدخل الوقائي قبل تفاقمها لحماية ممتلكات المواطنين بالرغم من معرفة الأجهزة الشرطية والمسئولين التنفيذيين بوجود استهداف على الهوية الدينية، فقد تم حرق منازل ونهب محال تجارية وحرقها دون التدخل لمنع الاعتداءات أو القبض على المتهمين.

يعد التهجير القسري أحد أسوإ الانتهاكات التي شهدتها أحداث العريش الأخيرة، حيث أجبر مسيحيو العريش على ترك ممتلكاتهم والأماكن التي عاشوا فيها حيث أقاموا علاقاتهم الاجتماعية والاقتصادية، خوفًا على حياتهم. وهو ما يعد انتهاكًا جسيمًا لحقوق الإنسان، وتهربًا للدولة من التزاماتها بحماية كافة الأفراد والجماعات من عمليات الإخلاء القسري. وقد قام الدستور المصري بتجريم التهجير القسري بشكل قاطع واعتبره جريمة لا تسقط بالتقادم لخطورتها والانتهاكات التي تتبعها، ونصت المادة رقم 63 على:

"يحظر التهجير القسري التعسفي للمواطنين بجميع صوره وأشكاله، ومخالفة ذلك جريمة لا تسقط بالتقادم".

لذلك، وَفَور وقوع الأحداث عملت كل من الحكومة المصرية والكنيسة الأرثوذكسية على التخفيف من وطأة الانتهاكات، وتبريرها، وأعلنت كل منهما عن رفض وصف ما حدث بأنه تهجير قسري. نفت وزارة الداخلية أن تكون قد طلبت من المواطنين مغادرة العريش، وتجنبت الحكومة في بياناتها الصحفية وتصريحات المسئولين أن تستخدم تعبير "التهجير" واستخدمت بدلًا منه تعبير "مغادرة الأقباط". وصرح اللواء يس طاهر محافظ الإسماعيلية: "لسنا أمام تهجير أو نزوح منظم كما يتردد، إنما يدخل في إطار الضيافة وقرار بإرادة شخصية من بعض الأسر".[28]

بينما أعلن البابا تواضروس الثاني في عظته يوم الأول من مارس 2017 أن "تعبير "تهجير" الذي شاع في الإعلام هذا تعبير مرفوض تمامًا ونحن نسكن في الوطن ويتعرض أبناؤنا في القوات المسلحة والشرطة ومؤسسات الدولة وأبناؤنا المصريون الأقباط كما المسلمين أيضًا يتعرضون لهذا العنف".

28- تصريحات اللواء يس طاهر محافظ الإسماعيلية بمؤتمر بحضور رئيس وأعضاء لجنة حقوق الإنسان في مجلس النواب الذي عقد بمركز شباب القرش أحد مقار ضيافة الأسر المهجرة، يوم 2 مارس 2017.

وقال البابا إن ما حدث يعتبر أزمة عابرة وأنه واثق أنه "مع مجهودات الدولة الطيبة وتوجيهات السيد الرئيس ومشاركة كل الوزراء والجامعة في قبول أبنائنا في المدارس وفي الجامعة، وفي تخفيف آثار هذه الأزمة الطارئة وأثق أن هذه المجهودات عندما تكتمل سيعودون إلى أماكنهم التي يختارونها للسكن".

ويُعرِّف العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، الذي أصبح جزءًا من القانون المصري كما سبق الذكر، التهجير القسري بأنه "ممارسة ممنهجة تنفذها حكومات أو قوى شبه عسكرية أو مجموعات متعصبة تجاه مجموعات عرقية أو دينية أو مذهبية بهدف إخلاء أراضٍ معينة وإحلال مجاميع سكانية أخرى بدلًا عنها".

ويكون التهجير القسري إما مباشرًا، عبر ترحيل السكان من مناطق سكناهم بالقوة، وإما غير مباشر، عن طريق دفع الناس إلى الرحيل والهجرة، باستخدام وسائل الضغط والترهيب والاضطهاد.

وعادة ما يحصل التهجير نتيجة نزاعات داخلية مسلحة أو عنف ذي طابع ديني أو عرقي أو عشائري، ويتم بإرادة أحد أطراف النزاع عندما يمتلك القوة اللازمة لإزاحة الأطراف التي تنتمي إلى مكونات أخرى، ومقابل ذلك تولد شعورًا لدى الفريق المستهدف بالتهجير بأن هناك خطرًا فوريًّا يمكن أن يتعرض له في حالة امتناعه عن الهجرة.

والتهجير القسري يختلف عن الإبعاد أو النزوح الاضطراري أو الإرادي الذي تضطر إليه تجمعات سكانية تنتمي إلى مكونات مختلفة، من مدينة أو منطقة أو مناطق سكناها إلى مناطق أكثر أمنًا، نتيجة شعور عام بوجود خطر مباشر على الجميع إما لنشوب حروب نظامية بين دولتين أو أكثر، وإما لحصول كوارث طبيعية كالزلازل والبراكين والفيضانات والسيول.

وينطبق تعريف التهجير القسري المذكور على حالة أقباط العريش، فهناك استهداف على أساس الهوية الدينية، اتخذ كما ذكرنا أشكالًا متعددة، منها: توزيع منشورات بالتهديد، ثم حوادث القتل المتكررة بالإضافة إلى الخطف ونهب الممتلكات الخاصة. ومع تصاعد هذه الاعتداءات وعدم تدخل أجهزة الدولة للتعامل معها أصبح هناك تهديد مباشر يطال كل المسيحيين في شمال سيناء، خصوصًا في ظل ما سبقه من تهجير من مدينتي رفح والشيخ زويد من قبل.

## ثالثًا: خطاب الكراهية الدينية

تضمن الإعلان بشأن القضاء على جميع أشكال التعصب والتمييز القائمين على أساس الدين أو المعتقد1981 في مادته الرابعة على ضرورة اتخاذ الدول ومؤسسات المجتمع المدني ما يلزم من تدابير لمنع واستئصال أي تمييز على أساس الدين أو المعتقد، ومن ذلك: "اتخاذ ما يلزم من تدابير في جميع مجالات الحياة المدنية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، وسن أو إلغاء تشريعات لمنع التمييز إن لزم الأمر، واتخاذ جميع التدابير الملائمة لمكافحة التعصب القائم على أساس الدين أو المعتقدات الأخرى في هذا الشأن".

كشفت طريقة التعامل مع أحداث التهجير في العريش، وغيرها من أحداث الاعتداءات الطائفية والتحريض على الكراهية، أن أجهزة الدولة تعاملت بطريقة سطحية، قائمة على محاولة إيقاف الاعتداءات دون معالجة جذور هذه المشكلات ووضع التشريعات اللازمة لمواجهة خطاب الكراهية الدينية.

وفي أحداث العريش الأخيرة، ورغم تكرار وقائع توزيع منشورات تتضمن تحريضًا دينيًّا وتهديدًا للمسيحيين بالرحيل أو القتل، لم تتعامل أجهزة الدولة بجدية مع هذه المنشورات التي كانت تُلقى أمام منازل ومحال عمل المسيحيين أو تصلهم عبر رسائل على هواتفهم الشخصية.

وما يثير التساؤل حول جدية المؤسسات التشريعية والتنفيذية هو أنه بالرغم من وجود النص الدستوري بضرورة قيام مجلس النواب بإقرار مفوضية لمنع التمييز وتحديد العقوبات على المسئولين والأفراد الذين يتورطون في القيام بأية أعمال من شأنها التمييز بين المواطنين، فلم يُصدِر البرلمان التشريع الخاص بتأسيس هذه المفوضية ولم يفتح النقاش حول تشكيلها حتى الآن.

# النتائج

* استهداف المسيحيين في شمال سيناء هو استهداف على الهوية الدينية، ويختلف عن استهداف تنظيم ولاية سيناء لقوات الأمن والجيش أو بعض شيوخ القبائل الذين يصفهم التنظيم بالمتعاملين مع الأمن، خصوصًا وأن ضحايا التنظيم من قوات الأمن تضمن مسيحيين قتلوا بسبب عملهم أو أداء فترة الخدمة العسكرية وليس بسبب ديانتهم. كما ثبت أن التنظيم قام بالتحريض الطائفي وهدد المسيحيين بالرحيل أو القتل، ونفذ تهديده في عدد من حالات القتل.

* ما حدث في العريش ينطبق عليه وصف التهجير القسري وفقًا للمواثيق الدولية لحقوق الإنسان، مهما جرت محاولة التقليل من حدة ما حدث وتداعياته.

* لا يمكن قراءة هذه الأحداث بمعزل عما يطبق في جلسات الصلح العرفية التي تعقد لتسوية النزاعات ذات الطابع الطائفي في بقاع أخرى من الجمهورية، والتي تفرض شروطًا مخالفة للدستور والقانون، وكان من أهمها ـ كما أشرنا سابقًا ـ التهجير القسري لأسر بكاملها خارج القرى وحتى المحافظات التي يعيشون فيها. قد يكون الفارق هو أنه في الحالات السابقة كانت أجهزة الدولة راعية لقرارات التهجير أو موافقة عليها على أقل تقدير، بينما في شمال سيناء كانت أجهزة الدولة عاجزة عن التدخل وفرض عليها هذا الوضع الجديد فرضًا.

* هناك مسئولية كاملة على عاتق أجهزة الدولة فيما جري، فقد فشلت خلال الأعوام الستة السابقة في التعامل مع اعتداءات تنظيم "ولاية سيناء" الإرهابي، وغيره من المجموعات المسلحة التي تستهدف المواطنين المسيحيين، وبالرغم من أن موجة الاعتداءات الأخيرة تكررت من قبل عدة مرات فقد تعاملت معها مؤسسات الدولة بنفس طريقة التجاهل وترك الضحايا لمصيرهم، وكان من نتائج هذا التعامل القبول بإبعاد المسيحيين بحجة حمايتهم بدلًا من فرض الأمن على الأرض وحماية المواطنين. حدث ذلك في مدينتي رفح 2012 و2013 والشيخ زويد 2013 والعريش 2013 و2015، ومع ذلك لم تستفِد مؤسسات الدولة من هذه الأحداث لوضع سيناريوهات بديلة تمنع تهجير الأقباط قسريًّا.

* قد تكون الحكومة المصرية قد نجحت في دعم قطاع من الأسر المهجرة بتوفير سكن مؤقت، وسبل إعاشة للقطاع الكبير منهم، لكنها فشلت في وضع خطة متكاملة للتعامل مع الأزمة الأخيرة تتضمن إطارًا زمنيًّا أو إجراءات لضمان عودة الأهالي المهجرين في فترة وجيزة، بل تعاملت، وكأن الأهالي لن يعودوا مرة ثانية إلى منازلهم وممتلكاتهم.

* بالرغم من تطبيق إجراءات أمنية مشددة، في مقدمتها إعلان حالة الطوارىء بشمال سيناء ومشاركة قوات الجيش لقوات الشرطة المدنية في عمليات حفظ الأمن الداخلي، فإن هذه الإجراءات لم تنجح حتى الآن في الحد من الحوادث الإرهابية، بل وفقًا لشهادات عدد من أهالي سيناء، فإن حالة جفاء واحتقان بين الأهالي وقوات الأمن تُصعّب من عملها وتقلل فرصها في الحصول على معلومات عن المتورطين والقائمين بهذه الاعتداءات. ومن ثم، فالحلول الأمنية وحدها غير كافية للتعامل مع ظاهرة الإرهاب، وهناك حاجة ماسة إلى تدخلات اقتصادية واجتماعية وثقافية تراعي الطبيعة الخاصة للمحافظة من جهة وضرورة فرض القانون ومنع الاعتداءات من جهة أخرى.

# التوصيات

* وضع خطة محكمة ومحددة زمنية لفرض الأمن، وضمان حماية من يريد من المهجرين العودة إلى مدينة العريش أو مساعدة من يريد البقاء في المناطق الجديدة التي انتقل إليها مع توفير سبل الحياة الكريمة من توفير فرص عمل قريبة من سكنه، وتقديم الإعانات اللازمة إليه.

* حماية ممتلكات الأسر القبطية التي تركوها وراءهم، وكذلك تقديم تعويضات متناسبة مع حجم الممتلكات إلى من يريد التصرف في ممتلكاته وعدم العودة إلى العريش مرة أخرى.

* التعامل بشفافية مع هذه الأحداث، وإعلان جهات البحث والتحقيق عمَّا توصلت إليه وتحديد مسئولية المتورطين في هذه الاعتداءات وتقديمهم إلى العدالة.

# ملحقات

## ملحق (1) منهجية التقرير

اعتمدت المبادرة المصرية للحقوق الشخصية في كتابة هذا التقرير على رصد وتوثيق حالات التوترات والعنف الطائفي منذ ثورة الخامس والعشرين من يناير 2011، والتي تجريها أولًا بأول. وأصدرت في بعض الحالات بيان موقف تفصيلي أو صدرت ضمن تقارير المبادرة المصرية عن حرية الدين والمعتقد، منها:

* تقرير: الأقباط تحت حكم العسكر، صادر في 9 أكتوبر 2012.

https://eipr.org/sites/default/files/pressreleases/pdf/copts_under_military_rule.pdf

* بيان: المبادرة المصرية للحقوق الشخصية: التهجير القسري لأقباط رفح ليس حادثًا منفردًا، على الدولة أن تحمي المواطنين في بيوتهم بدلًا من المشاركة في تهجيرهم، صادر في 30 سبتمبر 2012.

https://www.eipr.org/press?date_filter%5Bvalue%5D%5Byear%5D=2012&tid_i18n=162&tid_i18n_1=All

كما اعتمدت على نتائج زيارات ثلاث لجان تقصي حقائق حول أحداث وردت في التقرير، كالتالي:

* بعثة تقصي حقائق لمدينتي العريش ورفح في 22 مايو 2013.

* بعثة تقصي حقائق لمدينة العريش في 13 يوليو 2013، وذلك عقب مقتل القس مينا عبود وذبح مجدي لمعي بمدينة الشيخ زويد .

* بعثة تقصي حقائق إلى مدينة الإسماعيلية لمقابلة المهجرين من أهالي العريش في 26 فبراير 2017.

وأجرى باحثو المبادرة المصرية عددًا كبيرًا من المقابلات مع أهالي ضحايا أحداث العريش في أوقات متفرقة بالقاهرة والسويس، في حين حصلوا على عشرات الإفادات التليفونية من شهود العيان والمسئولين الدينيين والتنفيذيين. وحصل باحثو المبادرة على بعض الوثائق من صور للاعتداءات أو شهادات وفاة للضحايا.

استخدمت المبادرة المصرية في التقرير أسماء مستعارة، وأخفت الأسماء الحقيقية لشهود العيان والمهجرين، بناء على طلب البعض منهم، وخوفًا على حياة وسلامة أصحاب الشهادات حتى لو أبدوا رغبة في ذكر أسماءهم الحقيقية، خصوصًا في ظل الوضع الأمني والسياسي المعقد في شمال سيناء.

# ملحق (2): حوادث استهداف الأقباط في شمال سيناء

## منذ 25 يناير 2011

**1 - 29 يناير 2011: تخريب كنائس في سيناء**، بدءًا من هذا اليوم ولعدة أيام متوالية، تعرضت «كنيسة مار جرجس والعائلة المقدسة» بمدينة رفح، التابعة لمحافظة شمال سيناء، لاعتداءات مسلحة، وعمليات نهب وسرقة وحرق. وقد توصلت المبادرة المصرية في تحقيقاتها إلى أن مجموعة من الملثَّمين يحملون أسلحة نارية آلية، قامت في الرابعة عصرًا بتهديد معلّم الكنيسة بالسلاح، ثم سرقة محتوياتها.

وأثناء قيامهم بتلك الاعتداءات والتخريب، انضمت إليهم مجموعة كبيرة من الأشخاص، يُقدّر عددهم بحوالي مئتيّ شخص هبطوا من سيارات كانت تُقلّهم، وقاموا بتحطيم كشافات الإنارة وزجاج الكنيسة، ثم اقتحموا الكنيسة وهدموا الصليب الموجود أعلى القبة، وسرقوا المقاعد الخشبية والأبواب الداخلية.

وفي اليوم التالي، جاءت مجموعة أخرى من الشباب الملثّمين، وقاموا بسرقة البوابة الحديدية الرئيسية، ثم أشعلوا النيران في الكنيسة.

وفي اليوم الثالث، قامت مجموعات من المواطنين بخلع الرخام من الأرضيات والسلالم، ومحاولة هدم القبة. وأفاد بعض شهود العيان للمبادرة المصرية، بأن كاهن الكنيسة توجه فور وقوع الأحداث إلى مديرية الأمن التابعة لها الكنيسة، لتقديم بلاغ رسمي بما حدث، وطالب بقوات لحماية ما تبقّى من الكنيسة، لكن المسئولين الأمنيين رفضوا تحرير محضر بواقعة الاعتداء على الكنيسة، قائلين إن المديرية وأقسام الشرطة مهددة في أية لحظة بقدوم الملثمين والهجوم عليها، فلا مجال للإبلاغ عن مثل هذه الاعتداءات، فتوجه كاهن الكنيسة إلى المخابرات العامة التي تعاملت مع الموضوع وفقًا لإفادات حصلت عليها المبادرة المصرية بعد وقوع الاعتداءات بعشرة أيام، حيث قامت مدرعات تابعة للجيش بحماية مبنى الكنيسة.

وقال القس ميخائيل أنطون كاهن كنيسة مار جرجس بالعريش للمبادرة المصرية إنه في يوم السبت 29 يناير2011، وبعد أن ترك الأمن كافة مواقعه يوم الجمعة 28 يناير، تعرضت كنيسة مار جرجس والعائلة المقدسة في رفح للسرقة والنهب والحرق، حيث أنها الكنيسة الوحيدة هناك، ولا يوجد غيرها في رفح بأكملها.

كما أفاد القس ميخائيل أيضًا أن المعتدين «قاموا بهدم وتحطيم بعض الحوائط في الكنيسة، وأخذوا الرخام من الحوائط، والسلالم، حتى البوابة الحديدية أخذوها، والصور والأيقونات أحرقوها، وسرقوا كل ما في داخل الكنيسة تقريبًا. وما لم يقدروا على حمله أشعلوا النار فيه. وبالرغم من ذلك فلا توجد أية إشارة إلى أية تعويضات من قبل الدولة، مع أننا قدمنا مذكرة تشمل ما حدث من سرقة ونهب وحرق إلى وزارتيّ الداخلية والمالية».

وقد تقدم الأنبا قزمان أسقف شمال سيناء بعدة طلبات إلى المسئولين بالمحافظة لإعادة ترميم وتجديد الكنيسة والصلاة فيها، إلا أن طلباته ووجهت بالرفض بحجة ضعف الوجود الأمني.

**2 - 12 فبراير 2011: استمرار الاعتداء على الكنائس في سيناء**، وقع اعتداء على مبنى ضيافة الأنبا مقار بحي المساعيد بالعريش، حيث تمت سرقة الأجهزة الكهربائية، والأثاث، والمفروشات، وذلك عقب الاعتداء على قسم شرطة ثاني وثالث بالعريش ومكتبة مبارك.

**3 - 15 سبتمبر2012: توزيع منشورات وإطلاق نار لتهجير أقباط رفح قسريًّا.** قام شخص ملثم يقود دراجة بخارية بترك منشورات مكتوبة بخط اليد لدى ثلاثة محال تجارية، يملكها أقباط بمدينة رفح، وهم جمال عياد وممدوح نصيف ومجدي مشرقي. وكان المنشور عبارة عن ورقة كراسة مكتوب عليها بخط اليد وبها أخطاء إملائية، ونصه: «أيها النصارى أرحلوا من هنا، أمامكم 48 ساعة، قد أعذر من أنذر، ولا تلومن إلا أنفسكم».

وعلى إثر ذلك، قام مواطنون برفح وقادة دينيون مسيحيون بمحافظة شمال سيناء بإبلاغ القيادات الأمنية العسكرية والشرطية وتم تسليم المنشورات لها، ورفضت الأجهزة الأمنية تحرير محضر بذلك، وقللت من خطورة مضمون التحذيرات المكتوبة في المنشورات.

وفي مساء الثلاثاء 25 سبتمبر 2012، أطلق ملثمان يقودان دراجة نارية أعيرة نارية على محل تجاري يملكه ممدوح نصيف ما أدى إلى تهشم الواجهة الأمامية للمحل وإتلاف محتوياته، بينما لم يصب صاحب المحل حيث هرب واختبأ بمقهى مجاور. وفي اليوم التالي، توجه وفد من الأهالي المسيحيين إلى مكتب محافظ شمال سيناء، والتقوا سكرتير عام المحافظة الذي طالبهم بمغادرة رفح قائلًا إن كل ما يستطيع عمله هو إصدار قرارات ندب للموظفين الأقباط للعمل بالعريش.

وعندما اشتكى الأهالي من عدم وجود سكن لهم وأن نفقات المعيشة في العريش أغلى من رفح أجابهم: «شوفوا الكنيسة يمكن تساعدكم». كما طلب من أهالي رفح البقاء بمنازلهم وعدم الخروج منها أو الذهاب للعمل إلى حين إنهاء إجراءات الندب، ووعد بأنه سوف يحتسب ذلك أيام عمل عادية. وقد قامت تسع أسر ـمن إجمالي يقدر بنحو خمس عشرة أسرةـ بمغادرة مدينة رفح، وعلقت لافتات على منازلهم مكتوب عليها «للبيع»، بينما ظلت باقي الأسر، إلا أن أفرادها لا يخرجون من منازلهم ولا يذهبون إلى عملهم.

ولم تقبض أجهزة الأمن على أي متهم في الأحداث، ولم تصرف أية تعويضات من قبل الدولة للكنيسة، وأفاد عدد من الأهالي بأنه خلال الفترة منذ الاعتداء على الكنيسة وحتى الأحداث الأخيرة وقعت مضايقات متفرقة لبعض السيدات المسيحيات في الشوارع ولتلاميذ المدارس.

وقد نفى مسئولو المحافظة وقوع تهجير لأقباط رفح بحجة أن الأهالي تركوا منازلهم خوفًا على حياتهم، وهو ما أدى إلى صدور بيان من الأنبا باخوميوس قائم مقام البطريرك، أكد من خلاله حدوث تهجير قسري لمسيحيين وقال: «تلقينا بأسف شديد تكرار حوادث تهجير الأقباط من بيوتهم ومحافظاتهم قسرًا تارة وبتهديد تارة أخرى، إذ بدأت بواقعة التهجير في منطقة العامرية ثم امتدت إلى منطقة دهشور واليوم يتم بألم شديد بث الرعب والتهديد في نفوس أبنائنا الأقباط في رفح لتهجيرهم من أماكنهم. وعلى الرغم من أن وسائل الإعلام نشرت عن هذه التجاوزات منذ أكثر من شهر إلا أن الأجهزة المسئولة لم تتخذ الإجراءات اللازمة نحو ما نشر ولم يتم توفير الأمن اللازم لهذه الأسر المصرية التي لها الحق أن تعيش في بيوتها آمنة».

وطالب القائم مقام البطريرك الأجهزة المسئولة بـ»التصدي لهذه التصرفات التي تحاول إهدار سلطة الدولة وإظهارها بما لا يليق نحو عدم قدرتها على حماية أبنائها» وبضرورة توفير الأمن لكافة المواطنين.

هذا وقد انتقلت قوة من الشرطة العسكرية والشرطة المدنية إلى رفح فيما بعد، وجالت في دوريات متنقلة بالمدينة وطلبت من الأهالي المسيحيين البقاء في رفح.

ودخلت رئاسة الجمهورية على خط الأزمة 29 سبتمبر 2012، حيث قال ياسر علي المتحدث الرسمي باسم الرئاسة في تصريحات صحفية إن الرئيس أمر بتوفير أكبر قدر من الحماية في سيناء، وطالب بعودة الأسر في أقرب وقت مشيرًا إلى أن مؤسسة الرئاسة لا تقبل بهذا الوضع لأي مواطن مصري. وأكد علي أيضًا على أن الأقباط مواطنون لهم الحق الكامل في البقاء في منازلهم وتوفير الحماية الكاملة لهم، مشددًا على أن المحافظ وكافة الأجهزة الأمنية لا يقبلون بتهجيرهم ويعملون على إعادة تلك الأسر بأسرع ما يمكن إلى ديارها.

وعقد اللواء السيد عبد الفتاح محافظ شمال سيناء بين الأسر المسيحية برفح ، بحضور الأنبا قزمان أسقف شمال سيناء لقاءً في 30 سبتمبر باستراحة السيدة العذراء، وشهد مشادات طويلة استمرت لعدة ساعات بعد رفض المحافظ الاستجابة لمطالب المسيحيين بندبهم ونقلهم من رفح إلى العريش وفشل الأجهزة الأمنية في حمايتهم، في الوقت الذي هددت فيه الأسر المسيحية بالاعتصام أمام مبنى المحافظة.

وقال المحافظ: «مفيش حد يلوي دراعي»، وعندما استمرت استغاثات المسيحيين لإنقاذهم من الموت في حالة عودتهم، رد المحافظ والمستشار الأمني اللواء شريف إسماعيل: «دمكم في رقبتنا «، وهنا صاحت سيدة تدعى فايزة عبد السيد: (...وماذا سينفع الدم بعد أن أفقد أبنائي، وهل ستخصص فرد أمن يسير خلف كل شخص ليحميه، وصرخت قائلة: «أنا لم أشاهد ابنتي منذ عشرة أيام بعد أن أبعدتها عني بمحافظة أسيوط خوفًا عليها، ومستقبلها مهدد وهي تدرس في المرحلة الأخيرة من شهادة الثانوية العامة وهي الآن منقطعة عن الدراسة».

وفي نهاية الاجتماع اتفق المحافظ مع الأسر المسيحية على عودتهم إلى رفح والاستقرار فيها بأبنائهم، بعد أن تعهد بحمايتهم وتوفير الأمن للمدنية، وتحمل أي مسئولية قد تنتج عن هذا، وعقد اجتماع آخر معهم الأسبوع المقبل للوقوف على مدى رضائهم والاطمئنان إلى الحالة الأمنية وعودة الأمن إلى لمدينة بالكامل.

**4 - 7 يناير 2013: الجيش يحبط محاولة تفجير كنيسة مار جرجس المهجورة برفح.** أعلن المتحدث العسكري الرسمي للقوات المسلحة أن قوات الجيش أحبطت فجر الاثنين 7 يناير محاولة لتفجير كنيسة مار جرجس برفح، والمهجورة منذ نهبها وإحراقها في نهاية يناير 2011.

وقال العقيد أركان حرب، أحمد محمد علي، في بيان له، عبر موقعة على شبكة التواصل الاجتماعي «فيس بوك»: إن عناصر القوات المسلحة العاملة في شمال سيناء، تمكنت في تمام الساعة الواحدة من صباح اليوم، من إحباط محاولة لتفجير كنيسة رفح، وذلك بعد نجاح 3 دوريات تابعة للقوات المسلحة من ضبط سيارتين (تويوتا دبل كابينة ـ دايو لانوس سماوي اللون وبدون لوحات)، في المنطقة خلف حي الصفا بين كنيسة رفح وإحدى الوحدات العسكرية تحت الإنشاء.

وأوضح المتحدث العسكري، أن إحدى السيارتين فرت وبها مجموعة من العناصر الملثمة وبتفتيش السيارة الأخرى عثر على 4 أجوله من مادة تي إن تي و2 سلاح آلي و2 خزنة و50 طلقة و5 مفجرات كهربائية وقاذف آر بي جيه ودانة آر بي جيه. وتقوم حاليًّا عناصر من القوات المسلحة بتمشيط المنطقة بحثًا عن العربة الأخرى.

وقال الجيش في بيان له: إن ثلاث دوريات عسكرية تمكنت من رصد سيارتين إحداهما شاحنة صغيرة تقفان في المنطقة الخلفية للكنيسة وعند الاقتراب منهما فرت السيارة مسرعة ولدى تفتيش الشاحنة عثر بداخلها على أسلحة حربية ومتفجرات.

**5 - بتاريخ 1 فبراير 2013 فوجيء سامح عوض الله** بسيارة «تويوتا تايلاندي» ذات دفع رباعي تستوقف سيارة الأجرة التي كانت تقله في طريق عودته من محل عمله إلى المنزل (حوالي الساعة 11 مساء)، وقد ترجل منها ملثمون مسلحون أمروه بالنزول من السيارة، فحاول أن يقاومهم، فجرحه أحدهم بخنجر في يده التي تشبث بها في السيارة. ثم توالوا الضرب عليه واختطفوه إلى مكان صحراوي بالقرب من قرية الجورة جنوب مدينة الشيخ زويد شرقي العريش، سالكين به طريق «الشكاربة» الخلفي بعيدًا عن الطريق الرئيسي.

سامح لطفي عوض الله، 46 سنة، هو صاحب البار الوحيد بمدينة العريش الملحق بمطعم «جراند شو» بشارع الفاتح (شارع البحر)، وهو المشروع الذي افتتحه عقب قدومه إلى العريش من محافظة الشرقية قبل ما يقرب من 15 عامًا، وذلك حسب رواية المعتدى عليه لباحثي المبادرة المصرية.

وقد نام الخاطفون كلهم صباحًا، فحاول الهرب من العشة التي ألقوه فيها مخاطرًا بحياته، وركض باتجاه الشارع الأسفلتي، وقد ساعده أحد المشايخ يدعى أحمد أبو داود الذي وفر له الحماية الكافية حتى عاد إلى منزله.

بعد ثلاثة أسابيع قضاها في موطن عائلته بمحافظة الشرقية ليتعافى من الجروح في يده، عاد إلى العريش ليستأنف حياته. لكن مساء يوم عيد القيامة المجيد، الموافق الأحد 5 مايو 2013، تم إطلاق النار على المحل ما أسفر عن إصابة أحد العاملين بالمحل يدعى رامي. وهو ما حدا بسامح إلى إغلاق المحل نهائيًا والرحيل من العريش ليقيم حاليًا في القاهرة.

**6 - وفي 5 فبراير 2013، أبلغ مواطنون أجهزة الأمن باختطاف صبحي مسعد إبراهيم، 35 عامًا،** تاجر خردة، من منزله في مدينة الشيخ زويد بشمال سيناء، وكشف البلاغ رقم 139 إداري الشيخ زويد، عن أن مجهولين اثنين قاما بعملية الخطف، ثم أفرج عن المخطوف بعد أسبوع مقابل فدية مالية.

7 - **كما اختطف المسلحون في 26 إبريل عام 2013، جمال عيد ونجله وجدي،** من مدينة رفح، وطالبوا ذويهم بفدية قدرها نصف مليون جنيه، للإفراج عنهما، وبعد يومين، وعقب دفع الفدية أطلقوا سراحهما، مع تهديدهم بمغادرة المدينة، وانتقلت الأسرة للإقامة بمدينة العريش، ثم غادر العريش خلال الأحداث الأخيرة إلى محافظة الإسكندرية للإقامة عند بعض أقاربه تاركًا كل ممتلكاته في العريش.

**8 - بتاريخ 14 مايو 2013، اختطف مسلحون مجهولون الدكتور وديع رمسيس،** صاحب مستشفى خاص، أثناء ركوبه سيارته بشارع القاهرة بالعريش، حيث أطلق مجهولون الرصاص على سيارته، وأصيب في ذراعه، وتم اقتياده إلى مكان غير معلوم، وأطلق سراحه عقب قيام ذويه بدفع فدية قدرها مليون ونصف مليون جنيه.

**9 - وفي 15 مايو 2013 تم اختطاف جمال شنودة،** صاحب محل أسمنت من منطقة حي الصفا بالعريش، وتم الإفراج عنه بعد عدة أيام بعد دفع مبلغ 300 ألف جنيه.

**10 - بتاريخ 5 يوليو 2013، وزع بمحافظة شمال سيناء منشور** يحمل توقيع «أنصار الشريعة في أرض الكنانة»، يتضمن اتهامات واضحة للمسيحيين، أو النصارى على حد وصف المنشور، بأنهم «أعلنوا حربًا على الإسلام وأهله في مصر وتحويل مصر من بلد الإسلام ومعقله وحصنه الحصين إلى مسخ علماني صليبي لا يرفع فيه للإسلام راية. واستكمل المنشور تحريضه بأنهم «أصبحوا يستهدفون أرواح المسلمين وممتلكاتهم وكل من يحمل السمت الإسلامي من ملتحين ومنتقبات وتعدوا على حرمة المساجد. وأن الكنائس أصبحت قلاعًا ومخزنًا للسلاح».

**11 ـ 6 يوليو 2013: أطلق ملثمان الرصاص على القس مينا عبود شارويم كاهن كنيسة مار مينا والبابا كيرلس** بمنطقة المساعيد بالعريش بمحافظة شمال سيناء، وكان مقررًا أن يقود القس سيارته للانتقال من منزله إلى كنيسة مار مينا بذات المنطقة.

ورفض القس مينا التوقف بسيارته فضية اللون ماركة «دايو» (تحمل لوحة معدنية ر ع د 965)، فاستدارت سيارة الجناة بيضاء اللون موديل «فيرنا»، وأطلق الجناة الملثمون النار على الضحية فأصابوه وتوقفت سيارته. ثم نزلوا إليه وسحبوه عنوة إلى خارج السيارة، وأعادوا إطلاق النار عليه مجهزين عليه تمامًا. ثم ركب أحدهم سيارة المجني عليه، وفر بها إلى الطريق الأسفلتي المتجه إلى منطقة «السبيل» حيث وجدت السيارة لاحقًا مغروزة في الرمال، في حين فرت سيارة الجناة من طريق آخر.

ووفقا لإفادة من القس يوسف صبحي الكاهن بمطرانية شمال سيناء فإن 12 طلقة نارية أصابت الضحية في منطقتي الرأس والصدر، وأودت بحياته على الفور.

والشهادة التي أدلت بها زوجة القس وأصدقاؤه من الأقباط للمبادرة المصرية أفادت أنه كان خارجًا من بيته بزيِّه الكهنوتي، وقاد سيارته متوجهًا لقضاء مصلحة شخصية في منطقة الإداري بحي المساعيد غربي العريش حيث وقع الاعتداء. ولم يكن معه أكثر من 250 جنيهًا ـبحسب زوجتهـ وقد وجدت النقود في حوزته بعد نقله إلى المستشفى.

أما التقرير الطبي الصادر عن مستشفى العريش العام برقم مسلسل (5660) بالتاريخ نفسه (6 يوليو 2013) فقد نص على الآتي: «بتوقيع الكشف الطبي على الجثة اتضح وجود طلقات نارية، فتحة دخول وخروج بالساعد الأيمن، وثلاثة فتحات دخول بالعضد الأيسر وفتحتي خروج بالعضد الأيسر أيضًا، وعدد ثلاث فتحات دخول بالظهر وفتحة دخول بالرأس من الناحية اليسرى.

**12 - 6 يوليو 2013، خطف وذبح مجدي لمعي.** قامت مجموعة مسلحة تستقل سيارة دفع رباعي بخطف مجدي لمعي 59 عامًا تاجر أجهزة كهربائية مساءً خلال تواجده في سوق الثلاثاء بمدينة الشيخ زويد بشمال سيناء، وطالبوا أسرته عبر وسطاء بدفع فدية نصف مليون جنيه مقابل إخلاء سبيله، وبعد التفاوض تم تقليص المبلغ المطلوب إلى 250 ألف جنيه، لكن يوم 11 يوليو تم العثور على جسده مفصول الرأس في منطقة المقابر شرق مدينة الشيخ زويد. وقد أجريت مراسم الصلاة على جثمانه بمدينة القنطرة غرب وهاجرت أسرته شمال سيناء بعد ذلك.

وأظهر التقرير الطبي الصادر عن مكتب صحة ثاني العريش سبب الوفاة «بتوقيع الكشف الطبي على جثة المتوفي إلى رحمة مولاه مجدي لمعي، والبالغ من العمر حوالي ثلاثة وستين عامًا، تبين إصابته بفصل الرأس عند مستوى الفقرة العنقية السابعة، وتبين وجود سلسلة حديدية بيضاء حوال ذراعي المتوفي بقيد خلف الصدر، وتبين إصابته بسحجات شديدة وتورم حول المعصمين مع سحجات وكدمات متفرقة بالصدر والبطن والساقين».

ويرجح أن فصل الرأس عن الجسد تم بآلة حادة ذات نصل، ومر على الوفاة فترة لا تزيد على اثنتي عشرة ساعة»، وقد وقعه مفتش الصحة بمكتب صحة ثاني العريش بتاريخ 11 يوليو 2013.

وأفاد جيران الضحية للمبادرة المصرية أن قطاعًا واسعًا من السكان المحليين كانوا يحبون لمعي لأصله الفلسطيني حيث كان مقيمًا في سيناء منذ عام 1967، ويحمل الجنسية المصرية هو وعائلته. وفي الوقت نفسه معروف بنشاطه الديني، حيث ينسب إليه الفضل في السعي وراء بناء كنيسة رفح.

**13 - وفي 28 يوليو 2013 اختطف 3 ملثمين شابًّا قبطيًّا يدعى مينا متري شوقي** من أمام محل يملكه للأدوات الكهربائية بشارع أسيوط بمدينة العريش، وذلك أثناء وقوفه مع والده أمام المتجر، وطالب الخاطفون أسرته بفدية مالية 150 ألف جنيه، وقد عاد الشاب إلى أسرته بعد أسبوع من خطفه، وقد دفعت الأسرة المبلغ إلى الخاطفين عن طريق شيوخ القبائل، وبالتنسيق مع الأجهزة الأمنية.

**14 - أغسطس 2013، تم توزيع منشورات في حي الصفا** جنوب غرب مدينة العريش تهدد الأقباط المقيمين فيه بالاستهداف وتطالبهم بالرحيل. وكان أثر هذه الأنباء على متناقلي الرواية من حيث الذعر والقلق واضحًا عند حديث المبادرة مع عدد منهم. كما تلقى عدد من مسيحيي المدينة إنذارات ورسائل التهديد عبر الهواتف من مجهولين يوم 5 أغسطس تطالبهم بمغادرة محافظة شمال سيناء فى غضون فترة زمنية تنتهى مساء اليوم التالي.

وقد عبَّر بعض رجال الدين المسيحي عن مخاوفهم من الظهور العلني في الشوارع في ظل حملات التحريض ضدهم، والمنشورات التي توزع من قبل جماعات تكفيرية، وأن الكنائس بالمحافظة مغلقة معظم الوقت لغياب التواجد الأمني.

وقال القمص يوسف صبحي كاهن بالمطرانية: «كنائس شمال سيناء توقفت عن إقامة الشعائر الدينية في ظل حالة الخطر والاشتباكات المسلحة واستهداف الكنائس، باستثناء قداس قصير يوم الجمعة من كل أسبوع، ويخشى الأقباط من الذهاب إلى الكنائس، فالأوضاع في العريش سيئة جدًّا، والجميع في حالة خوف، المسيحيين برفح والشيخ زويد تركوا منازلهم وأعمالهم وغادروها، وكذلك هناك أعداد من مسيحيي العريش رجعوا إلى المحافظات التي جاءوا منها، لكن ما زالت هناك عدة مئات من الأسر المسيحية في العريش لكنها تتحرك بحذر شديد في ظل الاشتباكات بين الإرهابيين وقوات الجيش والأمن».

**15 - 14 أغسطس 2013 ، حرق كنيسة مار جرجس بالعريش بشمال سيناء** بعد أن تعرضت إلى الهجوم عدة مرات من قبل، حيث اقتحم العشرات من أنصار الرئيس المعزول محمد مرسي الكنيسة، وقاموا بتدمير محتوياتها وكسر الصليب أعلى البوابة، ثم أشعلوا النيران فيها ما أدى إلى تدمير الكنيسة بالكامل.

وتعد كنيسة مار جرجس الأقدم في العريش، وجرت محاولات عدة للاعتداء عليها منذ ثورة 25 يناير وفقًا لتصريحات مسئوليها.

ووفقًا لما نشرته وكالة أنباء الشرق الأوسط (29 سبتمبر 2013) فقد ألقت أجهزة الأمن بشمال سيناء، القبض على المتهم الرئيسي في حريق كنيسة مار جرجس بالعريش، وهو محمد. ذ، 33 سنة، موظف في إحدى الجامعات الخاصة بالعريش، حيث تحصلت أجهزة الأمن على شريط فيديو يُظهر وجه المتهم أثناء قيامه بعملية الحريق، وبناءً عليه تم اتخاذ الإجراءات القانونية لضبطه.

**16 - الأول من سبتمبر 2013، أطلق ثلاثة ملثمين الأعيرة النارية على هاني سمير كامل (37 عامًا)** تاجر أدوات صحية أثناء سيره في شارع أسيوط بالعريش ما أدى إلى وفاته بعد إصابته بنحو 3 طلقات نارية في الذراع والكتف والرأس، وقد تُركت معه رسالة تهديد لكل أقباط العريش بالرحيل أو الذبح.

**17 - 31 يناير 2015، قام ثلاثة ملثمين بقتل نبيل محروس إبراهيم 50 عامًا،** يعمل بوظيفة مدنية بإدارة مرور العريش، وذلك بعد اقتحام منزله بحي العبور جنوب مدينة العريش من الباب الخلفي للمنزل، والذي كان مفتوحًا، وقاموا بإطلاق الرصاص على رأسه، وذلك أمام أولاده وزوجته إيناس رضا التي قالت في شهادتها للمبادرة المصرية إن أحد العناصر الملثمة قال: «موتناك يا كافر»، وسرقوا جميع محتويات المنزل. وقد طالبوا الأسرة بالرحيل عن العريش، وإلا سيقومون بتصفيتهم هم أيضًا.

وأضافت إيناس رضا زوجة الضحية أن المسلحين فروا من حي العبور، دون أن يعترضهم أحد من قوات الأمن علمًا بأن الحادث جاء بعد يوم واحد من أحداث تفجيرات وقتل الجنود بالعريش. وأكدت أن زوجها قتل فقط لأنه قبطي وتمت الصلاة على جثمانه في كنيسة العذراء بروض الفرج بالقاهرة، وقد انتقلت الأسرة للعيش بالقاهرة.

**18 - 12 فبراير 2015، في الساعة الثانية صباحًا اقتحم نحو عشرة ملثمين مسلحين منزل عبد الشهيد توفيق عازر** يعمل ببيع البلاستيك على «عربة كارو» بمنزله بحي السمران بالعريش، لكنه تمكن من الهرب هو وعائلته من الباب الخلفي للمنزل، عقب سماعه إطلاق الأعيرة النارية في الهواء قبل اقتحام المنزل، وقد قام الملثمون بحرق المنزل.

**19 - أعلن تنظيم جماعة أنصار بيت المقدس الإرهابي بسيناء، عن مغادرة 27 أسرة قبطية محافظة شمال سيناء،** بعد بيع ممتلكاتها تنفيذًا للتهديد الذي وجهه التنظيم إلى الأقباط في سيناء، وأمهلهم فرصة لترك المدينة الحدودية، تنفيذًا للأوامر التي تلقاها من قيادات التنظيم «داعش». وزعم التنظيم الإرهابي، على صفحة «ولاية سيناء»، أن المهلة ما زالت سارية، وأنه لن يترك قبطيًّا في سيناء بعد انتهاء المهلة خلال أيام.[1]

**20 - 23 فبراير 2015، أطلق ثلاثة ملثمين يستقلون سيارة تويوتا النار على وليم ميشيل فرج،** 53 عامًا، عندما ذهب ليفتح محلًّا يمتلكه لسن السكاكين بمنطقة شعبية بسوق السمك في وسط العريش، ثم لاذوا بالفرار بعد إن فشلوا في خطفه، وتم دفن جثمانه بموطنه الأصلي بمدنية المحلة الكبرى.

وأعلنت جماعة أنصار بيت المقدس عبر حساباتها الرسمية على مواقع التواصل الاجتماعي مقتل القبطي وقامت بنشر صورًا خاصة بالتاجر المسيحي وذلك عقب مقتله.

وقال فادي وليم ابن الضحية: «قرر البعض ترك المحافظة والسفر إلى محافظات أخرى، حيث غادرت عدة أسر المدينة، لأن الأقباط أصبحوا مستهدفين ويتم تهديدهم بشكل مستمر وأصبح دخول الإرهابيين للمدينة أمر سهلًا لعدم تواجد شرطة داخل المدنية حيث تتركز قوات الأمن على الأكمنة بأطراف المدينة».

بينما قال الأنبا قزمان أسقف عام شمال سيناء من ذلك، وقال: «لم يجبر الأسر القبطية على مغادرة مدينة العريش ولكن بعضهم فضل المغادرة بشكل مؤقت خوفًا من استهدافهم، وإن الحوادث التي وقعت مؤخرًا وطالت مواطنين أقباط لا تمثل خطرًا على جميع الأقباط ، لكونها تطال المسلم والمسيحي المقيمين بسيناء على السواء».[2]

وأوضح القس غبريال إبراهيم سكرتير الأنبا قزمان كاهن كنيسة العذراء بالمساعيد أن الكنائس تمارس شعائرها ولكن ليست بصورة منتظمة ولكن بالاتفاق بين الكهنة والشعب حسب الأوضاع، وأن هناك تأمينًا لكنيسة المساعيد وكنيسة الضاحية من قبل قوات الأمن التي تبذل كل جهدها لعودة الأمن إلى المحافظة ونحن بدورنا نؤكد عدم خوفنا وعدم تخلينا عن وطننا أو كنائسنا وأن الأقباط الذين غادروا

1 البوابة نيوز، "بيت المقدس" يعلن مغادرة 27 أسرة قبطية لشمال سيناء، الأول من مارس 2015.

http://www.albawabhnews.com/1142248

2 موقع الأقباط متحدون الإلكتروني، هل ينجح الإرهابيون في إخلاء سيناء من المسيحيين؟ 6 مارس 2015.

http://www.copts-united.com/Article.php?I=2195&A=192349

سوف يعودون حين تستقر الأوضاع في أقرب وقت. قال منسق ائتلاف «أقباط مصر» بشمال سيناء، أبانوب جرجس، إن ما يقرب من 27 أسرة مسيحية غادرت المحافظة، على خلفية حوادث القتل والخطف التي تعرض لها بعض المسيحيين الأشهر الماضية.

وتابع: «بعض المسيحيين المقيمين بمنطقتي السلام والمساعيد يعانون من مراقبة منازلهم وأماكن أعمالهم، لاستهدافهم وقتلهم أو خطفهم».

وأشار منسق الائتلاف أن «كثيرًا من الأسر صفت أعمالها وباعت ممتلكاتها لمغادرة مصر بلا عودة، فيما تبحث بعض الأسر الآن عن طريقة للرحيل، بعدما تقدم البعض الآخر بطلبات للحصول على إجازات رسمية من عملهم الحكومي».

هناك حلقة مفقودة في استهداف الأقباط بالعريش حيث إنه يتواجد أشخاص عاديون يقومون بالتردد والسؤال عن منازل الأقباط وأماكن عملهم ويقومون بإبلاغ الجماعات المسلحة بها وهي بدورها تقوم باستهداف الأقباط الذين تراهم وفقًا لرؤيتها أنهم كفرة»، لافتًا إلى «أن عدد الأسر القبطية التي تتواجد في العريش يتراوح ما بين 200 إلى 300 أسرة ويصلون في ثلاث كنائس جميعها لا تتواجد عليها حراسات أمنية».

**21 - 2 مايو 2016، قتل مساك نصر الله** 58 عامًا بعد سؤاله عن ديانته، حيث قامت مجموعة مسلحة بإيقاف سيارته أثناء عودته من العمل إلى العريش بصحبة زميل له اسمه حماده نجيب، حيث يعمل بمديرية الصحة بمنطقة القسيمة مركز الحسنه بمحافظة شمال سيناء. وسأل المسلحون: "هل يوجد كفار نصارى بالسيارة" فرد زملاؤه بأنهم كلهم مسلمون، وأشاروا إلى مساك أن يصمت، ولا يقول أنه مسيحي، ولكنه رفض وأعلن عن ديانته، فأنزلوه من السيارة قائلين "أنت لا تستحق أن تعيش، فأنت كافر"، وتم قتله.

وقد دفن جثمان نصر الله بمقابرهم بمحافظة البحيرة حيث موطن العائلة.

**22 - بتاريخ 30 يونيو 2016، أطلق مسلح النار على القس روفائيل موسي** كاهن كنيسة مار جرجس بالعريش خلال إصلاح سيارته بمنطقة سد الوادي بالعريش، ما أسفر عن مقتله بعد إصابته بثلاث رصاصات بالرأس والجسد.

ووفقًا لبيان مركز الإعلام الأمني بوزارة الداخلية بأنه صباح الخميس، وحال تواجد القس روفائيل موسى، كاهن كنيسة مارِ جرجس بالعريش، بالمنطقة الصناعية بدائرة قسم ثاني العريش في شمال سيناء، لإصلاح سيارته الخاصة، قام مجهولون بإطلاق أعيرة نارية تجاهه مما أدى إلى مقتله. وقال إن القوات الأمنية انتقلت على الفور إلى مكان الحادث وتم اتخاذ الإجراءات القانونية.

ومن جانبه، قال المتحدث باسم الكنيسة المصرية إن القس روفائيل موسى يبلغ من العمر46 عامًا، وهو من مواليد الإسماعيلية، متزوج ولديه طفلان.

وأعلن تنظيم بيت المقدس في بيانه على صفحته الرسمية بموقع التواصل الاجتماعي "فيس بوك"، استهداف القس روفائيل، وتوعد التنظيم الإرهابي بتنفيذ المزيد من العمليات الإرهابية في سيناء وخارجها.

**23 - 30 يناير 2017، قتلت عناصر مسلحة وائل يوسف قلدس، 35 عامًا**، داخل متجره بشارع 23 يوليو الرئيسي وسط مدينة العريش، حيث قام ثلاثة مسلحين ملثمين اقتحموا المتجر، وأطلقوا الرصاص عليه، وأردوه قتيلًا بست طلقات بالرأس والبطن.

كان يوسف في محله مع زوجته وطفل من ابنيه عندما دخل الملثمون، أمسك أحدهم زوجة الضحية قبل أن تصرخ، ثم أطلقوا الرصاص. وقد قام الملثمون بفتح زجاجات مياه غازية وأكياس شيبسي وأكلوا منها، ثم قاموا بأخذ جهاز التليفون المحمول الخاص بالضحية والنقود الموجودة بالمتجر قبل فرارهم.

**24 - 12 فبراير 2017، قتل د. بهجت وليم زاجر طبيب بيطري، 40 عامًا،** برصاص مسلحين أثناء سيره بسيارته بمنطقة حي العبور جنوب مدينة العريش الساعة التاسعة صباحًا، بعد استيقافه بالقوة تحت تهديد السلاح، ثم أطلقوا عليه الأعيرة النارية على الرأس والرقبة والبطن.

كان الضحية يقيم بحي الضاحية وهو ابن مدينة الإسكندرية، حيث تمت الصلاة على جثمانه بكنيسة مار جرجس بالشاطبي بالإسكندرية.

**25 - 12 فبراير 2017 قُتل عادل شوقي، 55 عامًا، عن طريق رصاصة في الرأس،** وهو مقيم بحي السمران بالعريش وهو عامل باليومية. وفور مقتله فرت الأسرة إلى محافظة أسيوط وأقامت فترة عند بعض الأقارب، قبل أن تنتقل إلى محافظة الإسماعيلية مع موجة هجرة الأقباط من العريش إليها.

وانتشرت في غضون الأسبوع الثاني من فبراير، منشورات تحريضية ضد مسيحيي العريش، تطالبهم بالرحيل وتهددهم باستهدافهم وقتلهم على الهوية الدينية، وقد وجد عدد من الأقباط المنشورات أمام أبواب منازلهم، بينما استقبل البعض رسائل تهديد على التليفونات الشخصية. وأفاد عدد في شهادتهم للمبادرة المصرية عن وجود قائمة بأسماء 40 مسيحيًّا هم على رأس قائمة الذين سيتم استهدافهم.

**26 - 16 فبراير 2017، إطلاق النيران على جمال توفيق جرجس،** 50 سنة، تاجر، أثناء قيامه ببيع الأحذية، في سوق الخميس بحي السمران في العريش، ما أسفر عن إصابته بطلق ناري في الرأس ووفاته. وكان جمال يعمل مدرسًا وفي نفس الوقت يبيع الأحذية لتحسين دخله، وكانت زوجته معه أثناء استهدافه.

**27 - 21فبراير 2017، استهدفت عناصر مسلحة كل من سعد حكيم حنا،** 65 سنة ونجله مدحت، 45 سنة، داخل منزلهما، بشارع سلمان الفارسي، في حي البطل، بدائرة قسم شرطة ثالث العريش، وقاموا بإطلاق النار عليهما، ثم بإشعال النيران في جثة الابن.

**28 - 23 فبراير 2017، قتل كامل رؤوف كامل يوسف الشهير بكامل أبو روماني،** 40 عامًا، على أيدي مسلحين يرتدون جلابيب بيضاء داخل منزله، حيث اقتحموا منزل الضحية الذي يملك محلًّا للأدوات الصحية في الثامنة والنصف مساءً، ويقطن في منطقة حي الزهور دائرة قسم ثالث العريش، و أمطروه بوابل من الرصاص، أمام زوجته وأولاده الخمسة، ثم أشعلوا النار في المنزل، ولاذت العناصر بالفرار. قال شهود عيان إن الضحية حاول الفرار منهم لكنهم لحقوا به وقتلوه.

وقد أقيمت الصلاة على جثمانه بمدينة ميت غمر بمحافظة الدقهلية.

**29 - 4 مارس 2017، أشعل مجهولون النيران في منزل منير ملك،** في حي الشوربجي بالمساعيد، وكان المنزل خاليًا من السكان، فقد هاجرت الأسرة التي تقيم فيه قبل الحادث.

**30 - 12مارس 2017، تعرض عدد من منازل الأقباط بالعريش** التي تركها أصحاب خوفًا على حياتهم لعمليات سرقة ونهب، حيث تم نهب ثلاثة منازل بحي الصفا بالعريش ملك عدلي سليمان وجمال عدلي ومنزل ابنه.

وقال عدلي سليمان إن جيرانه أبلغوه بأنهم فوجئوا بباب منزله مفتوحًا وتم سرقة ما بداخل المنزل من أجهزة ومتعلقات، وأضاف أنه ذهب غلى قسم شرطة الإسماعيلية وقام بتحرير محضر لإثبات الواقعة.

وتكرر نفس الأمر، مع جمال عدلي عامل بكنيسة مار جرجس بالعريش، حيث تلقى اتصالًا من جيرانه يفيد اقتحامه وسرقة ما فيه.

# ملحق (3): نماذج من شهادات المهجرين ومسئولين دينيين للمبادرة المصرية

## هاني كمال

أنا عايش في العريش من 33 سنة، كان والدي ووالدتي موظفين في الحكومة، حاليًّا والدي على المعاش ووالدتي لسه موظفة. قبل 25 يناير كانت الحياة كويسة، وماشي الحال، صحيح كان الاهتمام بشرم الشيخ أحسن لكن كان في العريش أمن وأمان وسياحة، ولا توجد أي مشاكل بينا وبين الأهالي. مفيش حد يقولك إن البلد بلدنا وانت تمشي، كان عندي محل محمول اشتغلت فيه، تعاملت مع الناس كلها بشكل عادي.

بعد الثورة بكام شهر، ما كان يسري على أهل البلد كان يسرى علينا، الأمن بقى غير متواجد والنعرة الدينية بدأت تظهر بصورة قليلة، وكمان عشان العريش قريبة من الحدود دخل سلاح كتير، كانوا عاوزين يدمروا البلد، فيه مسيحيين راحت محافظاتها وقعدت فيها، الأغلبية من الصعيد.

خلال الفترة دي، فيه ناس جاهلة كانت تشوفنا تقول إنتوا مصريين إنتوا إيه إللى جابكوا عندنا هنا؟ يقولك إنتوا المفروض تجيوا تشتغلوا عندنا، وإحنا نقول تشتغلوا في إية مش تجيوا تاخدوا وظائف وتفتحوا محلات.

بعد 3 يوليو 2013، كان فيه تجمع بتوع رابعة بجوار مسجد النصر، وكنت شايفهم، ولم يحصل أي شي، هم كانوا عاوزين الحكم لهم.

الأحداث قبل كده كانت فردية كل سنة أو ست شهور تحصل حاجة، زي الأستاذ مجدي أول واحد خطف وطلبوا فلوس وبعدين دبحوه، ومحصلتش استجابة من الدولة. وقتها مكنوش ظهروا قوى خصوصًا إن محمد مرسي كان في الحكم وبيقولوا البلد بتعتنا أكبر منصب والمسئولين معانا. لما تم عزل مرسي من الحكم كانت خسارة ليهم كبيرة، عاوزين يعوضوا ويعملوا في الرئيس زي ما اتعمل في مرسي، خصوصًا إن رجوعه عملية بقت صعبة.

همه كانوا عاوزين يمشوا المسيحيين من سيناء، وبعد كده سهل يقنعوا الناس المسلمين بأفكارهم، هم عندهم شعبية وتأثير كبير، وبالتالي يقدروا يسيطروا على البلد كلها.

فيه ناس ظهرت في الفترة الأخيرة على حقيقتها، عندها ميل متطرف كان مستخبي وظاهر في الأول، وكانوا بيقول مرسي راجع يحكم بشرع ربنا.

في آخر يناير إللى فات، كنت بره العريش لما جاء خبر واحد اسمه وائل يوسف عنده سوبر ماركت، ملثمون قتلوه أمام زوجته وأولاده، دخلوا وكتموا فمه وبعد قتله فتحوا الثلاجة وشربوا حاجات ساقعة وكلوا بيسكوتات وخدوا حاجات ثم مشوا عاوزين يقولوا إحنا ضربناه ووقفنا وشربنا ومش خايفين.

الشرطة جات بعدها بساعة، وسألت الناس هل عنده مشاكل مع حد ومين أعداؤه وبعدين مشت ولا حس ولا خبر.

أنا قعدت الأولاد في محافظة تانية، وبعد أجازة نص السنة مرجعوش، أنا نزلت العريش، وبعد بكام يوم سمعت أن د. بهجت اتقتل في حى العبور. أنا قلقت لأني معروف وممكن يجوا عندنا، الأهل والجيران قالوا اقعدوا وإحنا نحميكم، لكن وقت الجد إللى بيشوف السلاح بيجري يستخبي، حتى أهالي أطفالنا زملاء ولادنا في المدارس، قالوا اقعدوا عندنا ونحميكم قلت أنا مسافر ومش عارف هاجي إمتى.

والدي لما كترت الأحداث كله خاف والدي كان معاه عربية كلمته وقلت له معنديش استعداد انني أروح اعزي فيك. يوم الجمعة استغل أن الدنيا أجازة وهادية خرج من العريش ومكاش نعرف إن الناس كلها جت. فيه قوة من الجيش قامت بتأمين أسرتي حتى خروجها من الحى إللى هيه فيه، لو بقينا في مكاننا زمانًا متنا. والدي خرج ببعض الأثاث البسيط في عربية نصف نقل، هو نسق مع حد في الكنيسة الإنجيلية تواصلوا معانا والناس كانت توزع رقم التليفون بتاع المسئول فيها.

لو هدت الأمور وده مشي هيحصل ممكن نرجع، الشرطة لو قادرة على السيطرة تقدر تحمي نفسها.

## سامية نادر

قبل الثورة ، كان واحد كل سنة يتقتل، زي ابونا مينا بعدها بسنة قتلوا ابونا موسى، لكن الأسبوعين إللى فاتوا أربعة مرة واحدة وحرقوا البيوت، الناس خافت وهربت. دلوقتي بعد ما كان القتل في الشوارع والمحلات طلعونا بيوتنا. الوضع صعب والإرهابين معاهم قاعدة بيانات كاملة بكل المسيحيين وساكنين فين وعندهم كام عيل وجميع تحركاتهم لهم عيون ترصد الناس وامتى يخرجوا، أخدوا بالتدريج بالدور الواحد ورا التاني تعرفوا بيوتهم وعربيتهم عندهم معلومات.

الأسبوع قبل اللى فات، المحافظ قال هنديي أجازة شهر أعمل طلب نقل إحنا هنمضي قدمت، وقدمت طلب لنقل ابني من المدرسة، الستات كانوا بيتحركوا والرجالة قاعدة في البيوت عشان الإرهابيين كانوا بيقتلوا الرجالة وسيبوا الستات.

تركت بيتي بعبشه وقلت للجيران المسلمين ياخدوا بالهم منه لو اتحرق يبلغونا.

## سمير جرجس

البلد كانت آمنة وجميلة، كنا بنحبها فوق ما نتخيل. من سنتين بدأنا نشوف حاجات غريبة ومضايقات،فيه حاجة غريبة على البلد حاجة دخيلة، حصل انقسام في المعاملات في أسلوب الحياة. طبعًا لسه فيه ناس عندها محبة ووفاء. انا طالع بحماية ربنا، وكان معانا الحاج محمد صاحبي.

الفترة الأخيرة تكررت حوادث قتل المسيحيين، وبطريقة بشعة. لما سمعنا عن هذه الأحداث أصريت في البداية إني أقعد، حياتي ليست أغلى من اللى استشهدوا من الجيش والشرطة والمسيحيين، لكن جاء الحاج محمد وأصدقاء مسلمين وأصروا إنني أترك البلد خافوا علينا وكمان أسرتي أصرت إننا نسيب العريش خوفًا على حياتنا. تركت كل ثروتي في العريش، المحل بتاعي شغال في مواد البناء أنا تعبت في عمله وتشغيله وعامل قروض عشان العمارة والمحل فيها.

أيام حبيب العادلي كان الوضع آمن جدًّا، كان الشغل تمام، كل الأمور ماشية، العريش كان فيها أقلية أصولية بحكم القبلية وبعضهم إخوان. لكن زادوا بعد تهجير الناس من رفح والشيخ زويد إلى العريش، مشوا وسط أهلها، انتشروا وسط الناس، مش عارف الضربة جاءت من أين؟

أنا تم تهديدي بعد أسبوع من استشهاد القس مينا عبود، جاء اثنين ملثمين قالوا إقفل المحل وامشي إنت مطلوب النهاردة إنت ومعاك شادي صاحب كافتيرا لازم يمشوا دلوقتي. قلت لواحد من الملثمين أنا جاي من سفر ومعاييش فلوس راح طلع ألفين جنيه وواحد تاني من اللى معاه قال خلص على دين أمه إحنا أولى بالفلوس، راح اللى اداني الفلوس قاله عم عادل عمل واجب وهو كويس وطلب مني امشي دلوقتي. وقال خد نفسك وامشي لو احنا منفذناش فيه ناس تانية هتجي وتعمل ده. وقال هنستناك عند البيت إحنا عارفين عنك كل حاجة، خدني ووقفنا ركبنا زوجة أبو شادي وابنه ومشيوا وراءنا ونزلنا سلم عليَّ بحرارة وخد بعضه ومشي. مشيت وتركت البلد أربعة شهور تركت كل حاجة قعدت في عزبة النخل بالقاهرة. رحت للأمن وكتبت بلاغ ولم أحس إنه منه فايدة قالوا لازم دليل. المهم قعدت في عزبة النخل شوية لكن رجعت لأن الحال كان واقف وكنت عاوز أرجع أشتغل وأشوف المحل والبيت.

رجعت المقربين من المسلمين قالوا خدوا بالك يا عم عادل. كان بيجي بعض الناس ويقولوا إنت رجعت تاني خلى بالك من نفسك.

لما التهديدات زادت مؤخرًا، قلت أمشي مع الناس خصوصا أنه الناس مش هتقدر تعمل حاجة، يعني

لو انا عرفت واحد مسلح أو إرهابي مش هقدر أبلغ عنه لانه بعد ساعات معدودة هتلاقيهم جايين يولعوا في البيت فحتى لو جارى يعرف حاجة مش هيقدر يعمل حاجة وده اللى يفسر أن الأهالي مش بيدخلوا أثناء حوادث القتل كله بيخاف.

اتمني أرجع العريش، كل ثروتي هناك، كل ما أملك موجود هناك لكن الرجوع صعب خصوصا بعد التهديدات اسمنا كان في القايمة اللى اتقال ان فيها 40 اسم ووزعت تحت البيوت . كما الحكومة أصلاً مش قادرة، كل يوم تفجير، فالرجوع مستبعد من قبل أهلى واخوتي. إحنا بنطالب بحماية ممتلكاتنا وتمكينا من نقلها مع توفير مكان لنا، وحاجة نتعايش منها.

## زوجة مدحت حكيم وابنه سعد

يوم التلات، الساعة عشرة ونصف، خبطوا على الباب، قام ابني راح يفتح، دخل ملثمين خطوتين وضربوه بالرصاص راح وقع، رحتي أشوف إيه اللى يحصل رموني بره باب الشقة، وفتشوا عن اللى موجود في الشقة، وجدوا زوجي مسن، راحوا ضربوه رصاصتين واحدة فى ونه والتانية فى دماغه. بعد كده اخدوا الموبايلات والذهب من إيدي وولعوا في جثة ابني كان مات ثم ولعوا فى البيت. الجيران كانوا في حالة ذعر، شافوا النار وضرب الرصاص بلغوا الشرطة، جاءت بعدها بساعة اخدوني للقسم قعدت لحد الساعة خمسة الفجر. وفى أقل من شهر مات 8 افراد، الكل هجر العريش ومشي، هم عاوزين يطردوا المسيحيين من العريش .

طلعنا يوم الخميس استلمنا الجثث، زوج بنتي راح يشوف مكان ندفن فيه في القنطرة شرق بالإسماعيلية عشان معندناش مدافن في العريش لكن ملقيش، شوفنا حد من قريبنا في السويس، وفر لينا مكان للدفن.

## عياد مجلي

تعبنا كتير وشوفنا الموت بعينينا وجالنا تهديد مباشر بيرموا تحت البيت ورق، منشور مكتوب فيه: لو ممشتوش خلال 24 ساعة هنقتلكم . ملحقناش نلم حاجتنا من البيت وسيبنا كل حاجة وشغلنا لما سمعنا إن واحد ورا التانى بيموت فخدنا هدومنا وعيالنا ومشينا .
والارهابيين بياخدوا منطقة منطقة دخلوا السمراء والصفا وهيبدؤا يدخلوا على الضاحية.
والجيران متعاطفين معانا وبعض الناس عاوزين يضحوا بنفسهم. إحنا عاوزينا حاجة نسكن فيها أنا دلوقتي بقيت مهجر جوا مصر ده صعب علينا .

من سنتين نفس القصة لما قتلوا القس روفائيل ببشاعة وبيقتلوا البنى آدم وبيحرقوا الراجل وابنه وبيته .

نفيستنا ايه لما ناخد هدومنا من بيتنا ونمشي. أنا لا اعتقد أن الأمن حيرجع تانى ولست متفائل ولو وجدت استقرار هنا فى إسماعيلية هستقر . الأمن هناك منعدم خالص وأحيانًا نلجأ للشرطة ويقولوا لما نحمي نفسنا الأول. هم مش عارفين يحموا نفسهم.
الراجل قتل في سوق الخميس، ومحدش تدخل، والشرطة جات ومشيت وكأنها بتتفرج زي أي مواطن. السواق وإحنا جايين من العريش حط كوفية على وشه خايف يتقتل معانا، إذا كان جنب الكمين بتحصل تفجيرات وقتل ما بالك وإحنا مستهدفين.
بعد ما يخلصوا على المسيحيين هيدخلوا على المغتربين عاوزينها إمارة إسلامية.

## الحاج أحمد متولي

يوجد تقصير من الشرطة، وهيه مش قادرة تسيطر على الوضع بشكل عام. في العريش للأسف موجودين بطريقة غريبة طريقة روتينية، كمائن كتير ليس لها لزوم، طبعًا فيه صعوبات لأنهم بيحاربوا شيء خفي لازم يكون عندهم خفة حركة وقدرة على الحصول على معلومات وده مش متوفرة حاليًّا. الإرهابيون عارفين كل حاجة عن السكان مخهم شغال كويس لكن الأمن عامل شبه عقاب جماعي. الإرهابيون زي اللهو الخفي إحنا محدش يعرف عنهم حاجة، وطبعًا أغلبية الناس إما متعاطفة معهم أو غضبانة من تصرفات الأمن أو خايفة من الإرهابيين. الإرهابيون والقبائل عارفيين كل حاجة عنا وإحنا مش عارفين عنهم أي حاجة عندهم قدرات ليست سهل عارفين اسماء كل المصراوية والمسيحيين وأماكن شغلهم وعايشين فين لكن إحنا مش عارفين أي حاجة عنهم.

الحكومة كل تصرفاتها تقولك إمشي، مش لاقيين لقمة عيش، يتم منع معظم السلع والحاجات من الدخول، هنشتغل في إيه كل التصرفات نقول إمشي من هنا. الجيش خلّى الداخلية جوه البلد، وتعامل الشرطة الوحش مع أهل العريش خصوصًا مع الستات تجعل أهل البلد غير متعاونين مع الشرطة وساخطين عليها. هذا الوضع الحالي أعطى فرصة للبلطجية والإرهابيين ينتشروا و يشتغلوا.

إحنا عايشين وضع صعب، فيه تعطيل للحياة، والتجارة في حالة موت، مش عارفينا نعيش.

في الأحداث الأخيرة الإرهاب عاوز يعمل فتنة، ويظهر الشرطة إنها ضعيفة، هم وزعوا منشورات تهديد للناس وبعتوا رسائل موبايل تهديد. أنا لو مسيحي أشوف واحد قتل وذبح وحرق البيت، أقول الدور جاي عليَّ، وبالمناسبة بعد نجاحهم في طرد المسيحيين، الدور جاي على المصراوية، عشان تكون البلد ليهم.

## زوجة الضحية جمال توفيق

وصلنا سوق الخميس الساعة ستة ونص الصبح، عندنا فرشة شوية شباشب وشرابات وكوتشات بنأكل منها عيش. جا اتنين ملثمين، واحد منهم قال لزوجي إنت جمال قال أيوه يا بيه، فكره من الحكومة كان ماسك مسدس ضربه في دماغه على طول وقال أي حد هيجي هنا هنضربه. بعد كده خد التليفون بتاع جمال والبطاقة والفلوس من المحفظة والورق اللى فيها . الناس في السوق جريت استخبت. فيه حد اتصل بعربية إسعاف جاءت بعد نص ساعة وقالوا إن جمال مات. عملنا الجنازة في أسيوط عشان مفيش مدافن لينا في العريش.

قبل الحادثة كنا عايشين ومكنش فيه تهديدات لينا، لإنه لو جات كنا مشينا من العريش إحنا عيشين فيها من 28 سنة وأصلنا من أسيوط. أنا عندي ست عيال ربنا يقدرني على تربيتهم.

## سعد موسى

سافرت إلى العريش منذ تعييني عام 1979 كنت رئيس المهيات في إحدى الإدارات الحكومية، كانت أجمل بلد، التميز كان موجود، بش مش زي دلوقتي، يعني فيه صعوبات مثلًا في تشغيل ابنك، كمان لما ينادوا عليك يقولك يا مسيحى، إلحق المسيحي عمل كده، في كام مرة كانوا بيعملوا صلبان على البيت. وإحنا كنا

حذرين في تعاملنا، وإنه يكون تعاملنا بعيد عن موضوع الدين.

فترة مرسى رسموا مصحف وسيف على البيت عندي، عملت محضر بقسم العريش رقمه 5 ولما مسحت الرسم حرقوا جزء من البيت و جاء مخبرين لم يعرفوا يصلوا لحاجة.

الوضع بعد انتخاب السيسي، بدوا يقولوا إنتوا تبع السيسي إنتوا اللى جابتوه خلّي السيسى ينفعكم، كنت اتجنب الدخول في مناقشة في السياسة والدين، من وظيفتي إلى البيت عارف إن رد الفعل مش هينصفني.

يوم الجمعة في أول فبراير، سمعت شيخ بجامع المصطفى خلف مستشفى العريش العام دعا على المسيحيين واليهود في الخطبة، وحرض ضدهم. زوجتي منعتني أقدم مذكرة ضده.

بعد تكرار حوادث القتل، وقربها من مكان سكنا بحي الزهور قلت الدور جاء عليا. إذا كان الأسقف يخرج بمدرعة لما يحب يتحرك أنا الشخص العادي وضعي صعب ومفيش حد سأل فينا كله بيهرب من المسئولية لا الأمن ولا المحافظ ولا الكنيسة اتحركوا. قلت أخدوا أسرتي وأسر ولادي عندي 3 أبناء متزوجين ونمشي.

في ناس كلموني يوم الخميس بالليل تبع الكنيسة الإنجيلية قالوا تعالى هتلاقي شقق ومساعدة. هربت يوم الجمعة الساعة ثلاثة الفجر خرجت في الضلمة طلعت بعربتي ومعاي الستات باللبس فقط. وجدنا أربع عائلات مشيت وعديت 4 كمائن الكمين النهائي فوجئت بالحرس يسأل عن سبب خروجنا وقال افتح الشنطة يا حاج قال إنت مسافر قلت أنا هاربان رد هاربنين من إيه؟ قلت هاربين من الإرهابيين.

وصلت الكنيسة الإنجيلية وقعدت حتى غروب الشمس جابوا شاي وأكل وقالوا روحوا الكنيسة الأرثوذكسية في المستقبل، هناك كان فيه لا مبالاة سابونا في البرد لحد ما وصلنا بيت الشباب هنا.

عاوز أؤكد المحافظ ومدير الأمن والأنبا قزمان لم يهتموا بينا في الأول هم خايفين على كراسيهم، القتل شغال والتهديد وهم يطلعوا يقول الدنيا هادئة ، ولولا الناس هربت إلى الإسماعيلية والإعلام اهتم بالموضوع كان زمانا محدش سأل فينا.

## ماجد شكري

كان الجيش داخل البلد وتركها للشرطة، وهم مش قادرين على السيطرة على الوضع. إمبارح دخول عند نسيبي بيته 3 أدوار كسروا الشقق كانوا عاوزين يموته في كرم أبو نجيله، لكن كان مشي وساب البيت قبلها. الشرطة خايبه وخايفه منهم وقالوا ملناش دعوة بحد

إحنا من عائلة سيفين، وهى موجودة في العريش من 1920، وحتى لما إسرائيل احتلت سيناء، قعدنا ولم نمشي، كانت الأمور قبل الثورة

كويسة والأمن فارض سيطرته. لكن الإرهاب ظهر بعد 25 يناير وتغير الحال وشفنا إخوان وسلفيين ويقولك إنت مسيحي ويبعد عنك ومش بيتعامل معاك ولا يجلس جنبك.

## رمضان متولي

المحافظ لا وجود له، هو يمشي وراه حرس وعربيات مدرعة لكن مفيش أي اهتمام بحاجات الناس ومشاكلهم، يوم قتل سعد حكيم وحرق ابنه مكنش فيه حد منهم موجود. الشرطة بتعمل كمين والساعة 4 العصر يمشوا المدرعات شوية، وبعدها الشوارع فاضية، شوارع العريش بالليل لا فيها إضاءة ولا كشافات .

الإخوة المسيحيين سايبين العريش لإنهم بيموتوا عيالهم لذلك قلنا لهم إمشي عشان هيقتلوكم ومفيش أمن ولا أى مسئول يساعد. العيال مش بتروح المدارس ولازم نتكلم بقلب مليان عشان بنسيب بلدنا ونمشي عشان عيال بيموتوا فينا وابنى بيخاف يروح المدرسة أو الدرس.

## ماري زكي

هربنا من العريش إلى الإسماعيلية يوم الأربع 22 فبراير بالليل، خفنا بعد استهداف المسيحيين وقتلهم بشكل شبه يومي في عز الضهر وسط الأماكن العامة وفي بيوتهم. زوجي كان عنده محل يعمل به ولكنه قفله من سنتين للظروف الأمنية السيئة فى العريش. و كان عندنا سيارة ملاكي قام بتحويل رخصتها إلى سيارة أجرة واستخدمها في توصيل الناس.

كنا عايشين وقاعدين وسط الضرب لكن لما بقى استهدافنا بالشكل ده وكل يوم وبقوا يجولنا لحد بيوتنا و في أى وقت ويقتلون ويذبحون . والشرطة معملتش حاجة ولا فيه حد قبض عليه، أصبح مفيش طاقة للاحتمال. وجئنا إلى الإسماعيلة بهدومنا إللى علينا.

وبعد الاعتداءات الأخيرة شعرنا إنه سهل يتم استهدافه فوقف عن العمل، ومشينا إلى الإسماعيلية.

جيرانى فى العمارة فى العريش تانى يوم بعد ما وصلنا الإسماعيلية قالوا لى: جاء ناس وسألوا على زوجى بالاسم ثلاثى الحمد الله هربنا قبلها.

نحتاج سكن وعمل وأطفالنا يدخلوا المدارس كويس إنهم استضافونا فى بيت الشباب لكن ده حل مؤقت، محتاجين يساعدوني نبدأ حياتنا هنا.

حتى لو قالوا لنا الدنيا أمان هناك ارجعوا العريش... إزاي نرجع هل مجرد الكلام يطمئنا بعدما رأينا باعيننا القتل والذبح في وضوح النهار للمسيحيين في العريش، الأكثر أهمية من إن المسئولين يقولوا المدينة أصبحت أمان إننا نشعر نحن بالفعل بهذا الأمان الذي يتحدثون عنه، وقتها بس نقول إننا راجعين لبيوتنا. المهم إنى أشعر كإنسانه بالاطمئنان وأن أستطيع التحرك بحرية و بدون خوف... لكن اللى إحنا شوفناه وعيشناه دي مش راحة ودي مش عيشة».

## سلوى عادل

الهم ده كله شفناه من أكتر من سنتين، بعد ثورة 30 يونيو زاد أكثر، بقت فيه عمليات خطف وتهديد وقتل. إحنا جينا الإسماعيلية مؤخر، قبل عمليات القتل والاستهداف المتتالية الأخيرة فى العريش للمسيحيين. العنف والقتل والإرهاب موجود من كذا سنة، لكن لم يأتوا إلى البيوت بهذا الشكل. الأحداث الأخيرة وصلوا البيوت مع ذبح الناس وسرقتها وحرق البيوت. شوفنا اللى اتقتل قدام بيته أو في شغله وحتى في سوق وسط النهار وعلى بعد 5 متر من مدرعة الجيش... فين الأمان والأمن اللى يتحدث عنه بعض المسئولين.

أنا عشت في العريش 35 سنة من عمري، كانت أجمل مدينة في مصر وعمري ما فكرت يوم أسيبها أو أعيش بعيد عنها دي كانت دنيتي كلها... كنا مستقرين في حياتنا واشغالنا وكل شيء... لكن دلوقتي تركت شقتي وكافة ممتلكاتنا هناك وفرينا هاربين إلى الاسماعيلية أملًا في الأمان اللى افتقدناه السنين الأخيرة وفقدناه أكتر فى الشهر الأخير.

## مارينا مجدي

الخوف الشديد هو اللى خلاني أسيب العريش، واترك البيت وشقى العمر كله هناك، خفت على العيال، طلعنا باللبس اللى علينا... مش عارفة المستقبل شايل إيه وهل هنرجع تاني لبيتنا وحياتنا هناك.

زميلاتى في الشغل طلبوا مني ألبس إيشارب على رأسي و أنا فى الشارع علشان ما يعرفش الإرهابيين إني مسيحية لكني رفضت وكنت بامشي في الشارع في طريقي للعمل وأنا خائفه واتلفت حولي طوال الوقت. في الأحداث الأخيرة، الرجالة هما المستهدفين من داعش، كانوا بيقتلوا الرجال والشباب ويسيبوا المرأة.

الإعلام طلع لنا صورة إننا مرعوبين وخايفين ممكن ده يشجع الإرهابيين أكثر ويخليهم مستريحين إننا مش ممكن نرجع بيوتنا تاني ويعتبروا إنهم نجحوا فى خطتهم وخرجونا من العريش للأبد.

## جورج مهني - طفل

في الفترة الأخيرة مبقتش أنزل ألعب في الشارع مع زمايلي بسبب التهديدات، أمي كانت بتمنعني أنا وإخوتي من النزول في الشارع حتى لو عاوزين نشتري حاجة مش في اللعب بس وكانت بتوصلنا للمدرسة بنفسها وتجي تاخدنا. قبل ما نجي بشوية، مكنتش بشوف الشارع ولا بأخرج ألعب مع أصحابي وساعات مكنتش بأروح المدرسة.

أنا خايف ارجع العريش تاني لإنهم لو عرفوا الإرهابيين إنى ممكن أموت، ده غير إنى كتير كنت بسمع أصوات انفجارات لدرجة أن أوضتى بتترج من الصوت وفي مرة زجاج الشباك اتكسر.
كان نفسي أجيب اللعب بتاعتي كلها معايا، بس بابا موافقش وقال مافيش وقت ومش هناخد شنط كتير معانا.

## وفاء كامل

جينا فارين من الإرهاب وقتل الأقباط. أنا عايشة في العريش من سنة 1984 لكن قتل المسيحيين بدأ بعد الثورة، كان على فترات متباعدة، ممكن حدثة أو اتنين فى السنة، لكن منذ 30 يناير الأمر بقى صعب، وأسوأ، أحداث عنف وقتل واستهداف وسرقة وحرق للأقباط بشكل مستمر.

دخلوا البيوت وقتلوا وحرقوا. طبعًا الخوف سيطر علينا وزاد يومًا بعد يوم خصوصًا أن الإرهابيين معاهم قوائم ببياناتنا كامله أسماءنا وكل فرد فى الأسرة شغال فين ومواعيد عمله وخط سيره وأرقام التليفونات المحمولة.

آخر أسبوعين، إحنا كنا صاحيين 24 ساعة في اليوم، رجالتنا كانوا بيقعدوا يحرسوا البيت، بالليل ويقولوا لنا ادخلوا ناموا مع الأطفال، لكن كان بيجيله نوم. لكن في الصبح الرجالة تنام والأطفال تصحى واحنا صاحيين معاهم نحرسهم. كانت الحياة صعبة ومينفعش تستمر بالشكل ده.

## ماجدة مرقص

بيتنا جنب كمين المطافئ، إحنا ساكنين في المنطقة من زمان، والكمين اتعمل جنبنا، لما بدأت حوادث الإرهاب تتكرر بجانب كمين المطافئ، طلبت من جوزي نِعزِّل ولكنه رفض، قالي أنا عشت عمري كله بدافع عن بلدي، هاجي دلوقت وأهرب من بيتي عشان خايف من الموت.

ليلة العيد، كنت في الحمام، وسمعت صوت انفجار شديد، فضلت أنده على عطية مردش، قمت جريت وقلبي مقبوض، طلعت لقيت البيت كله واقع، وهو نايم في الصالة، عنيا مكنتش لسه شافت الدم، جريت جبت إزازة مية وحاولت أسقيه، لقيت توفى.

بعد الحادث عشت مع بنتي الكبيرة، لحد ما هربنا إلى الإسماعيلية بعد حوادث القتل الكتير. يرضي مين طول الوقت الأقباط يدفعوا تمن كل شيء في البلد، بندبح ولا يوجد من يحمينا، حتى الأمن لا يستطيع حمايتنا، والنتيجة النهائية إننا بنتهجر غصب عننا من بيوتنا وأراضينا.

## محب جرجس 65 عامًا

أنا معرفش بلد تاني غير العريش ولدت في سيناء وعايش فيها ومسيبنهاش قبل كده أبدًا. أنا موجود في سيناء من سنة 70، ووقتها كانت القنطرة شرق ومكنش فيه شمال وجنوب ولدت عام 1947 وبعد حرب أكتوبر أصبحت القنطرة إداريًّا تابعة للإسماعيلية وأنا مقيم بالعريش منذ عام 1979.

بيتي جنب كمين الحلفاء بالعريش، وكل يوم والتاني يحصل انفجار. إحنا طول الليل مش بنام من صوت الانفجارات، عيالي بيصحوا كل يوم مفزوعين ويفضلوا يصرخوا، وفي مرة زجاج الشبابيك وقعوا والعيال صحيوا من نومهم يصرخوا وعلى لسانهم يا بابا إحنا هنموت.

قتل الأقباط في العريش مش جديد حصل كتير قبل كده لكن المرة عنيفة وأكتر من أي فترة سابقة، فيه 7 منهم استشهدوا في أسبوعين، وطريقة قتلهم اختلفت عن قبل كده، حيث بدأوا يهجموا على البيوت ويقتلوا اللى موجود فيها ويحرقوها. أنا معرفتش أنام طول الأسبوع اللي فات عشان أحرس عيالي. لما قابلنا محافظ قاللنا لو عاوزين تمشوا أعطيكم أجازة شهر واللى عاوز يخرج من العريش نخرجه. إحنا مشينا عشان بنتقتل كل شوية.

## أيمن خميس 36 سنة سباك

أنا متزوج وأسكن في حي المساعيد بالعريش، بعد خطف جمال فخري صاحب محل سباكة فى عام 2011 وطلب فدية بمبلغ مالي كبير، عندما شاهدته بعد خروجه من أيدى الإرهابيين وهو مضروب ومتعذب شعرت بالقلق والخوف من المستقبل. أنا سرقت سيارتي فى شهر فبراير 2015 نوعها شيفروليه وتحمل رقم 9381 أو 82 كانت مع أخويا ووقفه ملثمين في ضواحى المساعيد وأخذوا السيارة منه تحت تهديد السلاح. وفي اليوم التالي شفنا البعض في منطقة قريبة من إحدى الكمائن بلغنا الأمن، كان الرد لايجوز الاقتراب من تلك المنطقة وقت حظر التجول حتى لا تصابوا بوابل من الرصاص من القوات الموجودة هناك، وبعد انتهاء الحظر لم يجدوا السيارة وظهرت بعد حوالي سنة فى عملية الهجوم على كمين المطافي حيث استخدمها الإرهابيين في الهجوم على الكمين وقتها.

أنا تركت العريش مع أسرتي وأسرة أخويا تركنا كل شي، البيت ومحل أدوات صحية وسباكة ومخزن للخردة. مشينا يوم الجمعة 25 فبراير الصبح رحنا محافظة الشرقية عند قرايب لينا ولما سمعنا بتجمع الأهالى بالإسماعيلية جيت مع الأسرة لكن شقيقي فضل في الشرقية.

## أماني بولس

بصراحة مفيش تأقلم مع الناس هناك في العريش، عشان اليد وعدم لبس الحجاب أو إيشارب. منذ الثورة كنا بنسمع بعض الكلمات من أفراد مش عارفينهم وإحنا ماشيين في الشارع مثل كلمة اتحشمي أو البسي الحجاب أو بلاش البنطلون الضيق أو من خلال بعض الزملاء في المدرسة ولو بشكل تهريج.

لا يوجد تواجد للأمن داخل مدينة العريش ومع زيادة العنف والتهديات خلال الفترة الأخيرة قعدت في البيت وتركت الشغل من حوالي أسبوعين كنت خايفة من الأذية. في إحدى المرات كنت ماشية في الشارع فجأة تاكسي وقف جنبيا ونزل منه شخص لما حت إيده في جيب الجاكت بتاعه خفت وجريت رغم إنه كان عاوز يطلع الفلوس يدفع الاجرة.

إحنا سبنا العريش عشان خايفين خصوصًا أخويا عمره 18 سنة ودائم الخروج من البيت والسهر مع أصحابه وهو مكانش عاوز يسيب العريش بس إحنا ضغطنا عليه لحد ما وافق ومشينا يوم الجمعة بالليل.

أنا مخطوبة لزميل ليا فى المدرسة شغال منسق إداري والمفترض كنا هنتزوج خلال شهور الصيف، دلوقتي أنا مش عارفة إية اللى هيحصل في المستقبل خصوصًا خطيبي ساب عمله فى المدرسة بالعريش وساب الشقة اللى شطبها ودفع اللى معاه عليها.

## إسحق حنا ويعمل حدادًا

عايش بقالي 22 سنة في العريش، كنت خايف على اللى معايا عندي بنت في الثانوية، هم جاءوا للورشة بتاعتي، ورسموا صليب على باب الورشة وسألوا عليَّا وين النصراني اللى هنا 3 مرات، ولما سألت الجيران عن شكلهم قالوا دقونهم طويلة. الناس تعاطفوا معايا وقالوا امسح الصليب وبعدها قفلت الورشة. لكن لما قتلوا عديلي (من حوالي 9 شهور وبعديها موت أبونا روفائيل) ووقتها قررت إنى لازم أمشي قفلت الورشة لإن كنا متخيلها أحداث طارئة لكن قتل 8 فى شهر واحد خلانا نقرر نمشي من المكان هناك ومعادلناش عيشة هناك نهائي في العريش والحكومة ما وقفتش معانا. رغم إنني معنديش مصدر رزق بعد قفل الورشة.

## الأنبا سارافيم أسقف الإسماعيلية

بدء الأسر تيجي من العريش يوم الجمعة صباحًا، بس كان عندنا خبر قبلها بيومين إن فيه ناس هتيجي وبدأنا نستعد يوم الجمعة الصبح وأول ما وصلت الأسر راحوا كنيسة الأنبا أنطونيوس بالمستقبل وبعض الطوائف بدأت تشوف شقق نسكنهم، وعلى آخر النهار وبعد شوية اتصالات مع المسئولين فتحوا نزل الشباب بالإسماعيلية واستوعبوا كمية كبيرة منهم والتضامن الاجتماعي بعتوا مجموعة إلى مدينة المستقبل ومجموعة اخرى للقنطرة شرق.

إحنا بنحاول تسكين الأسر بالتنسيق مع الدولة، المشكلة إن الأعداد بتزيد والناس هتقعد قد إيه وإن ديه أول مرة نحضر مشكلة بالشكل ده . هما خايفين على نفسهم لكن إذا وجدوا الأمان وعدم وجود تهديدات هيرجعوا.

إحنا عملنا لجنة تستقبل الأسر وتتابع الوضع وحصر المشكلة مكونة من سكرتير المحافظة وممثلين عن التضامن والتعليم والصحة وغيرها من المديريات وفيها أبونا يوسف منسق اللجنة وبتقوم بحصر البيانات الأساسية بدءًا من التحرك .

عاوز أؤكد إنه محدش نظم خروج الأسر والمطرانية لم تقول لهم إمشوا وسيبوا بلدكم وحياتكم وما زال هناك بالعريش أسر في مناطق آمنة زي المساعيد والضاحية ولكن أغلب المشاكل في أطراف المدينة.

دول أسر مسيحين نازحة عشان كده جاءوا عندنا ودول ولادنا وأول ما المحافظة أدركت المشكلة شكلت اللجنة من قبل المحافظ وفيها أبونا يوسف عضو بيها عشان التواصل معهم وحل المشكلات والدولة قالت إنها متكفلة بكل حاجة وإحنا بنساعد وننسق مع الدولة .

## شهادة كاهن مسيحي من العريش

كان متواجد بالعريش من 500 إلى 550 أسرة قبطية، بصفة عامة معاناة المصريين في شمال سيناء كبيرة خصوصًا بعد الثورة، من غلق الطرق وانتظار على الكمائن وقت طويل لصعوبة إدخال ضروريات الحياة.

ولما تكون أقلية مسيحية بتكون المعاناة مضاعفة، لا يمكن إغفال دور الجيش والشرطة والجهود المبذولة ولا يمكن تقليل المجهود الخرافي في منطقة صعبة، ولا يوجد تقصير في حماية الكنائس في الأعياد وتحركات الأسقف تتم في ظل الحراسة . فيه شخص جاله تهديد راح يبلغ الأمن قاله إنت مش فى أمان ولا أنا فى أمان، وإنت مهدد وأنا مهدد، وديه تعطي انطباع غير سليم.

ده بيحصل بالتزامن مع الأحداث المؤسفة، يعني خرجوا الست المسنة وقتلوا زوجها المسن وابنه وحرقوا جثة الابن، لدرجة الأم كانت تتمنى القتل لكنهم مش بيقتلوا سيدات، ولما يكون ورا مني بيت حصل فيه كده طبعًا همشي، وفيه أسر طلعت بهدومها.

النازحين وصلوا لحوالي 45 أسرة القاهرة 20 أسرة وحوالي 15 متفرقين في كذا محافظة .

توجد مناطق فيها عدد كبير مشي وأصبحت خالية من الأقباط واحنا كنا بنصلي في يوم الجمعة وأبونا قال إحنا مستمرين ولن نغلق الكنيسة.

وفى حالتين في يوم واحد وهم الأستاذ كامل أبو روماني دخلوا بيته على أسرته وسألوا عليه وعلى ابنه ولكن الأب حاول يهرب وطلع فوق السطوح كان بيحاول يهرب فقتلوه وولعوا فى البيت وللأسف نعاني من بطء الإجراءات يعني مثلًا الجثث بتكون في المشرحة والأهالي هناك منتظرة وممكن ننتظر يومين حتى يأتي البحث الجنائي، البطء في الإجراءات ده بيزيد المعاناة أكتر.

إحنا كمان محرومين من إقامة الجنازات لأن الحالة الأمنية لا تسمح فنضطر نشغل أنفسنا بالصلاة على الشهداء وهما داخل المشرحة ويصلوا عليهم في أماكن أخرى. والأقباط عمومًا بدون مدافن فى شمال سيناء. والمكان اللى كنا بندفن فيه أصبحت قطعة من الكثبان الرملية وكنا قبل الثورة بنجيب جرارات لجرف الرمل اللي فى الطريق هناك حتى نصل إلى المقابر ولكن بعد الثورة المنطقة كلها اتغطت بالرمل وهناك صعوبة في الوصول إلى المقابر.

## شهادة القس عزت عفيفي راعي الكنيسة الإنجيلية بالإسماعيلية

كان دورنا الوقت الماضي استقبال الناس وتوفير السكن مع بعض الجهات، ولكن تدخل الدولة شجع الاتجاه ده والأهالي رحلت من العريش إلى الإسماعيلية بعد عبور قناة السويس عن طريق القنطرة، وكانوا في حالة رعب وهلع طول الطريق. الحالة ديه هتكون مؤقتة للناس وأتمنى أن يكون رجوع الناس قريب لبيوتهم وأصدقائهم وأشغالهم ومدارسهم.

وفي الإسماعيلية كونا فريق كان مسئولة عنه الأخت إيمان لاستقبال الأسر من العريش والتنسيق بين الكنائس لاستمرار التواصل مع الأسر هناك.

ومن حوالي أسبوع بدأت الأسر تفكر في النزوح واتصلوا بالإخوة في الإسماعيلية وحاولوا يساعدوهم وبدأت الأعداد في تزايد صباح الجمعة وفي يوم الأحد أصبح كل شيء مطمئن بعد توفير مكان الإقامة والسكن والإعاشة وأصبح الدعم متوفر بأى نوع وفي انتظار حل مشكلة المدارس بشكل مؤقت لحين عودة الناس إلى أماكنها وأتمنى تكون عن قريب جدًّا نطمن الناس بكده.

## شكري سيف

سمعنا إن الكنيسة الإنجيلية في الإسماعيلية بتساعد الناس وتسكنهم، سألت عرفت رقم واحد اسمه مينا كلمته وقاللي لو عاوز تجي تعالى، قلت أروح الكنيسة بتاعتي في العريش وأقولهم يمكن هم يساعدوني، لا سيدنا الأنبا قزمان عمل حاجة ولا الآباء عملوا حاجة، قالوا اللى عاوز يمشي يمشي هو حر.

قبلها بعد تكرار حوادث القتل في الشوارع والبيوت، الأمن معملش حاجة وكأنه مفيش استهداف للمسيحيين. كل اللى أقدر أقوله للمسئولين حسوا بينا إحمونا إحنا تعبنا قوى.

## كاهن من العريش

قطاع كبير من المسيحيين يوجد في العريش منذ تحرير سيناء وعودتها إلى مصر، لكن هناك عدد من الأسر موجود من مئة سنة تقريبًا ولم تترك سيناء أثناء الاحتلال الإسرائيلي لها. الأغلبية تعمل في وظائف حكومية في أعمال حرفية وتجارية.

أقدم كنيسة في شمال سيناء هى كنيسة... موجودة من سنة 1920 وأثناء الاحتلال الإسرائيلي كان مقيم فيها راهب اسمه أبونا عبد النور وكانت تابعة لإيبارشية القدس للأقباط الأرثوذكس. بعد تنيح الأنبا باسيليوس مطران القدس في 1996 رسم سيدنا الأنبا شنودة الأنبا مكاري أسقف على سيناء، ولما تنيح قام البابا شنودة بتقسيم الإيبارشية إلى اتنين في عام 2000، الأولى في شمال سيناء رسم عليها الأنبا قزمان والتانية في جنوب سيناء.

يوجد مدفن غير مستعمل ولا يمكن استخدامه لأن الكثبان الرملية غطته، وكمان قريب من أكمنة الأمن صعب نوصل ليه، وبعد الثورة الناس بطلت تروح المنطقة ده، طلبنا أكتر من مرة من المحافظ تخصيص مدفن ببئر العبد لكن لم يقوم بالتخصيص وعشان كده الناس بتدفن في المحافظات اللى فيها عائلاتها.

الناحية الأمنية والناحية الاقتصادية صعبة جدًّا في العريش، وإخوانا المسلمين هم كمان عاوزين يمشوا ويسيبوا البلد لأن الحال واقف مش الأمن مفقود بس. حتى المسيحيين الناس قبل ما تمشي كان حالها واقف ومفيش حركة بيع وشرا. ودول ناس عايشة يوم بيوم وصعب تستحمل الوضع ده كتير.

أول ما الناس نزحت للإسماعيلية تركز فيها اهتمام الدولة ووفرت شقق كسكن مؤقت لكن المحافظات التانية المسئولين قابلوا الناس وقدموا وعود ومنفذوهاش.

الأمور مش واضحة حتى الآن، بيقولوا لناس إن الوضع مؤقت لكن في نفس الوقت الناس نقلت أولادها من المدارس والجامعات وفيه اللى نقل شغله. لازم يكون فيه خطة للتعامل مع الوضع ككل.

# (ملحق 4) تطور العنف المسلح في سيناء

## تاريخ جماعات العنف المسلح في سيناء:

ترجع جذور ومظاهر أحداث العنف المسلح في سيناء لِما قبل ثورة 25 يناير 2011، إذ شهدت سيناء في الفترة من 2004 وحتى 2006 موجة من التفجيرات في مدن سياحية وضد أهداف مصرية وسياح إسرائيليين، يأتي على رأسها ثلاثة أحداث ضخمة هي تفجيرات طابا ونويبع في أكتوبر 2004، وشرم الشيخ في يوليو من عام 1،2005 ودهب في إبريل 2006. وأودت هذه التفجيرات بحياة ما يزيد على 120 شخصًا، وإصابة حوالي 320 آخرين.2

إلا أن الأمر اختلف بعد يناير ٢٠١١، وما رافقها من ارتباك أو تراخٍ أمني ملحوظ. استغلت بعض الحركات الجهادية تلك الأوضاع الأمنية غير المستقرة في زيادة التسليح واستقطاب مزيد من الأفراد. وينطبق ذلك على حالة جماعة (التوحيد والجهاد) التي توجهت إليها أصابع الاتهام في التفجيرات الكبرى الثلاثة من -2004 2006،3 والتي كان يبدو أنها دخلت في فترة من الكمون عقب 2006، لكنها ما لبثت أن عادت إلى الظهور في حُلَّة تنظيمية جديدة هي جماعة أنصار بيت المقدس الوليدة في 2011.

ويرجع تاريخ جماعة التوحيد والجهاد إلى بداية الألفية الثانية في شمال سيناء، إذ أسسها طبيب الأسنان خالد مساعد والمعروف باسم (أبو صهيب المقدسي)، وذلك على خطى أبو مصعب الزرقاوي مؤسس جماعة التوحيد والجهاد في أرض الفرات (العراق). وقد لقي خالد مساعد أمير الجماعة مصرعه إثر حملة أمنية في عام 4.2005

لكن بذور هذه الجماعة لم يتم اجتثاثها بهذه العملية الأمنية، إذ استمرت رغم دخولها مرحلة كمون بعد قيامها بعملية تفجير في مدينة دهب السياحية في 2006. وقد تأكدت صلة جماعة التوحيد والجهاد بجماعة أنصار بيت المقدس من خلال أحد الإصدارات المرئية للتنظيم والذي أطلقت عليه مسمى «حصاد الأجناد» وذلك في 2 سبتمبر 2015.

تعد جماعة أنصار بيت المقدس، التي غيرت اسمها إلى «ولاية سيناء» عقب مبايعتها لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) في نوفمبر 2014 أكبر تنظيم مسلح في مصر من ناحية نوعية العمليات وكذلك التأثير الكبير الذي يحدثه من سقوط عشرات الضحايا والذي يستهدف بالأساس أفراد من الجيش والشرطة.5

---

1- The Guardian, Bombers kill 88 at Egyptian resort, 23 July 2005.

https://www.theguardian.com/world/2005/jul/23/alqaida.terrorism

2- الأهرام، ضحايا تفجيرات طابا ونويبع 34 قتيلًا و159 مصابًا بينهم 35 نقلوا إلى المستشفيات المصرية، السلطات المصرية وافقت فورًا علي نقل124 مصابًا إسرائيليًّا لعلاجهم ببلدهم، السنة 127، العدد 43044، 12 أكتوبر 2004.

http://www.ahram.org.eg/Archive/2004/10/12/INVE3.HTM

3- الشرق الأوسط، التحقيقات المصرية: منفذو تفجيرات شرم الشيخ مرتبطون بمجموعة هجمات طابا، 28 يوليو 2005.

http://archive.aawsat.com/details.asp?article=314680&issueno=9739#.WN8ysfnys2w

4- الأهرام، إعلان التفاصيل الكاملة للمخطط الإرهابي لتفجيرات سيناء، الإرهابي نصر الملاحي خطط للتفجيرات بعد مقتل قائد الجماعة خالد مساعد، السنة 130، العدد 43633، 24 مايو 2006

http://www.ahram.org.eg/Archive/2006/5/24/INVE1.HTM

5- بي بي سي، أنصار بيت المقدس: أبرز الجماعات الجهادية في سيناء، 23 يناير 2014.

http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2014/01/140123_ansar_maqdes_backgrounder

وجاء التحول في إستراتيجية أهداف الجماعة، عقب الإطاحة بالرئيس الأسبق محمد مرسي، إذ جاءت أعنف عملياتها للمرة الأولى فيما عرف باسم مذبحة رفح الثانية في أغسطس 2013 ضد حافلة تقل مجندين، وذلك على عكس خطابهم السابق الذي كان يؤكد على عدم استهدافهم النظام المصري أو قوات الأمن من جيش وشرطة، وتركيزهم على استهداف الكيان الإسرائيلي. وذلك بخلاف عملية رفح الأولى، والتي لم يعلن طرف عن تبنيها، وتمثلت في قتل 16 جنديًّا والاستيلاء على مدرعتين ومحاولة اختراق الحدود المصرية- الإسرائيلية بهما. إضافة إلى حادثة اختطاف الجنود السبعة في عهد الرئيس الأسبق محمد مرسي 16 مايو 2013، والتي لم تتبناها جماعة معينة، إلا أن أنصار بيت المقدس بعد مذبحة رفح الثانية نشرت مقطع فيديو تظهر فيها الجنود وهم يوجهون الشكر إلى السلفية الجهادية في سيناء لتوسطهم في إطلاق سراحهم.

وفي هذا الصدد تبنت جماعة أنصار بيت المقدس عدة هجمات ضد أهداف إسرائيلية من بينها قصف صاروخي على منتجع إيلات في 20 يناير 2014.

ومن أهم العمليات التي تبنتها جماعة أنصار بيت المقدس:

- محاولة اغتيال وزير الداخلية السابق محمد إبراهيم في 5 سبتمبر 2013.
- تفجير مديرية أمن جنوب سيناء في 7 أكتوبر 2013.
- تفجير مبنى المخابرات الحربية في الإسماعيلية في 19 أكتوبر 2013.
- تفجير مديرية أمن الدقهلية 24 ديسمبر 2013.
- تفجير مديرية أمن القاهرة 24 يناير 2014.
- إسقاط مروحية تابعة للجيش في سيناء 25 يناير 2014.
- اغتيال اللواء محمد السعيد مدير المكتب الفني لوزير الداخلية 28 يناير 2014.
- هجوم على كمين كرم القواديس 24 أكتوبر 2014.
- تفجير الكتيبة 101 في العريش 29 يناير 2015.
- إسقاط الطائرة الروسية 31 أكتوبر 2015.
- تفجير الكنيسة البطرسية 11 ديسمبر 2016.

## من استهداف إسرائيل إلى استهداف مسيحيي مصر:

تنوعت سلَّة أهداف تنظيم أنصار بيت المقدس، فبينما كان يقتصر في البداية على استهداف إسرائيل وكل ما قد يصب في مصالحها، بما في ذلك تفجيرات خط أنابيب الغاز المصري لإسرائيل المتكررة. إلا أنه ومع الإطاحة بالرئيس الأسبق محمد مرسي، وسقوط المئات من المتظاهرين المحسوب أغلبهم على التيارات الإسلامية التي كانت تدعم مرسي، تحول التنظيم للمرة الأولى إلى استهداف أفراد الجيش والشرطة بشكل معلن، لتأتي أول عملية له يتبناها في هذا الصدد مذبحة رفح الثانية في 19 أغسطس 2013، والتي راح على إثرها 25 قتيلًا من مجندي الأمن المركزي. وكان خطاب جماعة أنصار بيت المقدس يبرر تحوله إلى تكفير الجيش والشرطة بأن تلك الأجهزة هي التي بادرت باستهداف «المستضعفين السلميين» ومن ثم كان على التنظيم أن يرد على القوة بالقوة. فقد حمل البعض من إصدارات التنظيم

في ذاك الوقت مسميات مثل «غزوات الثأر لمسلمي مصر» أشار فيها إلى محاولة اغتيال وزير الداخلية السابق اللواء محمد إبراهيم في 5 سبتمبر 2013، وكذلك تفجير مديرية أمن جنوب سيناء في 7 أكتوبر 2013.

وعلى أية حال، فمن حينها تحول التنظيم من السلفية الجهادية إلى التكفيرية، لكن تكفيره كان قاصرًا على النظام وليس المجتمع بأسره. وشدد خطابه الذي انعكس في البيانات والإصدارات المختلفة التي نسبت إليه على عدم استهدافهم المدنيين. واقتصاره على استهداف أفراد الجيش والشرطة.

لكن بعد ما يزيد على ثلاث سنوات من هذا التحول يقوم التنظيم بتصعيد الاستهداف ضد المسيحيين في سيناء، متوجًا ذلك بتبني تفجير الكنيسة البطرسية في العباسية في قلب العاصمة القاهرة في 11 ديسمبر 2016. ويأتي ذلك عقب التحول الذي شهده التنظيم نحو مزيد من الراديكالية بإعلان البيعة والولاء لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وذلك في نوفمبر 2014. لتتصاعد منذ ذلك الوقت هجماته واغتيالاته لبعض المدنيين مصنفًا إياهم على أنهم من «عملاء الجيش الصهيوني وجيش الردة المصري». ثم عقب ذلك أيضًا تزايدت التضييقات التي مارسها التنظيم ضد الطرق الصوفية في الشيخ زويد ورفح، وإعدامه لأحد شيوخها عن طريق قطع الرأس. وقد أصدر التنظيم أخيرًا في 28 مارس 2017 إصدارًا مرئيًّا جديدًا بعنوان «نور الشريعة» يسلط الضوء على ممارساته في إطار ما أطلق عليه إدارة الحسبة في التنظيم، والتي قامت باحتجاز كميات كبيرة من المخدرات والسجائر قبل التهريب عبر الحدود، وإحراقها، وجلد بعض المهربين، وكذلك تدمير كميات كبيرة من أجهزة التلفزيون، وإتلاف نباتات الدخان.

ويعكس هذا التحول أعلى مرحلة وصلها التنظيم إلي الآن من قبيل محاولات فرض سيطرته على المجتمع، وإنفاذ منظومة قوانينه، وهو ما عكسه الإصدار، من خلال ذم المنظومة القانونية التي تحكم مصر حاليًّا موضحًا صورًا للمحكمة الدستورية العليا ودار القضاء العالي وبعض أشهر القضاة والإعلاميين، والتي سمحت بـ«انتشار المنكرات، وعمّمَت كبائر الذنوب» وهي المنظومة التي جاءت من «الغرب الكافر» وفقًا للإصدار.

ويعكس كل ذلك مزيدًا من الخطر تجاه المدنيين سواء الذين يبادرون بإبلاغ الجيش عن تحركات المسلحين، أو الصوفيين والمسيحيين، وذلك في مناطق نفوذ التنظيم الرئيسية في بعض مناطق وقرى جنوب الشيخ زويد ورفح بالأساس. وهو ما امتد أخيرًا ليشمل التهديد مدينة العريش في تطور بالغ الخطورة. رغم الانتشار الأمني الأكبر بها مقارنةً ببقية مناطق شمال سيناء.